الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي

المعهد العالي لإدارة الأعمال

قسم: المالية والمصرفية

دور دراسة الجدوى الاقتصادية في تخفيض تعثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة

(دراسة على المصارف العامة ومؤسسات التمويل الصغيرة والمتوسطة في سورية)

The role of feasibility study in decrease default Small & Medium enterprises SMEs

(Study on Banks and small and median finance institutions in Syria)

استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في الإدارة المالية والمصرفية

إعداد الطالبة

أليسار موسى اليعقوب

إشراف الدكتور

صطوف الشيخ حسين

2013 م – 1434 هـ

لا يعبر هذا العمل إلا عن وجهة نظر معده ولا يتحمل المعهد أي مسؤولية جراء هذا العمل.

لجنةالحكم

لجنة الحكم المؤلفة من السادة الأساتذة:

- الدكتور صطوف الشيخ حسين عضواً ومشرفاً

  الأستاذ المساعد في المعهد العالي لإدارة الأعمال

- الدكتور راغب الغصين عضواً

  المدرس في المعهد العالي لإدارة الأعمال

- الدكتورة غادة عباس عضواً

  المدرسة في المعهد العالي لإدارة الأعمال

المشكلة بموجب قرار مجلس المعهد العالي لإدارة الأعمال رقم /103 / تاريخ 2013/2/12

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في دعم الاقتصاد الوطني والصعوبات التي تعيق تمويلها من قبل المصارف ومؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

كما عملت الدراسة على بيان ضرورة الاهتمام بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع بكافة الجوانب (المالية التسويقية – الفنية) والتعرف على المتطلبات اللازمة لذلك والتي تشكل حجر الأساس للتأكد من كفاءة المشروع بما يحقق نجاحه وعدم تعثره، وأكدت الدراسة على ضرورة نشر ثقافة الجدوى الاقتصادية في المصارف ومؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية.

ونظراً للدور الهام الذي تلعبه المصارف ومؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية في دعم ونمو الاقتصاد الوطني، فقد قامت الباحثة بإعداد دراسة منهجية شاملة لجوانب دراسة الجدوى الاقتصادية التي تعتمد عليها هذه المؤسسات في تقييم كفاءة المشروع قبل منحه التمويل المطلوب، حيث لاحظت الباحثة إن تجربة سورية في التمويل الصغير والمتوسط لا زالت حديثة نسبياً، وعدم دراسة المصارف ومؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لكافة جوانب الجدوى الاقتصادية للمشروع.

ثم انتقلت الباحثة إلى دراسة واقع تطبيق دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الطالبة للتمويل في المصارف العامة ومؤسسات التمويل الصغير والمتوسط في دمشق وبيان دور هذه الدراسة في تخفيض احتمال تعثر المشروع من خلال دراسة ميدانية عن طريق استبيان تم توزيعه على أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من المؤسسات المذكورة في دمشق وإجراء مقابلة شخصية مع مدراء إدارة الائتمان في هذه المؤسسات، وتم التوصل إلى أن دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الصغير والمتوسط يلعب دوراً هاماً في

تخفيض تعثر هذه المشاريع وإن من الضروري تأسيس قسم خاص لدراسة الجدوى الاقتصادية في المصارف ومؤسسات التمويل الصغيرة والمتوسطة.

Abstract:

The purpose of this study was to identify the concept of small and medium -sized enterprises SME_s and their importance in supporting the national economy and the difficulties that hinder financed by banks and finance institutions small and medium enterprises SME_s.

And also worked study on a statement the need for attention to study the economic feasibility of the project in all aspects (financial marketing - technical) and to identify the requirements necessary to do so, which is the cornerstone to ensure efficiency of the project in order to achieve success and not stumbling, and study emphasized the need to promote a culture of economic feasibility in the banking and finance institutions small and medium enterprises in Syria.

Because of the important role played by banks and finance institutions SMEs in Syria in supporting the growth of the national economy, the researcher has to prepare a study a comprehensive methodology for aspects of the feasibility study upon which these institutions in evaluating the efficiency of the project before granting the required financing, as noted researcher's experience Syria in financing small and medium is still relatively new, and a failure to examine banks and finance institutions small and medium-sized enterprises of all aspects of the economic feasibility of the project.

Then I moved researcher to study the reality of the application of the feasibility study for projects requesting funding in the public banks and micro-finance institutions and the average in Damascus and indicate the role of this study in reducing the likelihood stalled project through a field study through a questionnaire was distributed to the owners of small and medium enterprises funded institutions mentioned in Damascus and a personal interview with the directors of credit management in these institutions, has been reached that the feasibility study of the project small and medium plays an important role in reducing these bad projects if

necessary to establish a special department for the study of the economic viability of banks and financial institutions small and medium enterprises.

الإهداء

إلى قدوتي الأولى في الحياة

إلى من علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر

إلى من أخذ بيدي وأنار لي طريق العلم والمعرفة...

إلى والدي ذو القلب الكبير أدامه الله لي.

إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها

إلى بسمة أملي من ربتني وأنارت دربي بالصلوات والدعوات...

إلى والدتي بلسم روحي أطال الله بعمرها.

إلى رفيق دربي وعمري

إلى من لولا مساندته ودعمه لي لم يكتمل هذا العمل...

إلى زوجي الغالي سندي وسعادة حياتي.

إلى من رآه قلبي قبل أن تراه عيني

إلى نور عيني وقلبي...

إلى ابني الحبيب أغلى ما في الوجود.

إلى القلوب الطاهرة والنفوس البريئة

إلى من يحملون في عيونهم ذكريات طفولتي وشبابي...

إلى أخوتي وأخواتي الأوفياء من حبهم يجري في عروقي.

كلمة الشكر

الحمد لله الذي أنار لي درب العلم والمعرفة وأعانني على أداء هذه الرسالة ووفقني في إنجاز هذا البحث.

أتوجه بالشكر إلى من علموني حروفاً من ذهب وكلمات من درر وعبارات أسمى وأجلى عبارات في العلم إلى أساتذتي الكرام في المعهد العالي لإدارة لأعمال.

وأخص بالذكر بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذي المشرف الدكتور صطوف الشيخ حسين الذي لم يبخل علي بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عوناً لي في إنجاح هذا العمل.

أتوجه بالشكر إلى أصدقائي وكل من ساعدني بغية إتمام هذا العمل وفي تذليل ما واجهته من صعوبات.

أتوجه بجزيل الشكر إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة الحكم.

وكذلك أتوجه بالشكر لعمادة المعهد العالي لإدارة الأعمال.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الفصل التمهيدي	
• مقدمة	1
• المفاهيم والمصطلحات	3
• الدراسات السابقة	4
• مشكلة البحث	7
• فرضيات البحث	8
• أهمية البحث	8
• أهداف البحث	8
• إجراءات البحث	9
• حدود البحث	10
الفصل الأول: مفهوم دراسة الجدوى الاقتصادية ومراحلها	11
المبحث الأول: مفهوم دراسة الجدوى الاقتصادية – أهميتها وصعوباتها	13
المبحث الثاني: مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية	19
الفصل الثاني: أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومعوقات تمويلها	60
المبحث الأول: مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة – أهميتها وخصائصها	62
المبحث الثاني: صعوبات ومعوقات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة	74

المبحث الثالث: تجارب بعض الدول في مجال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة	94
الفصل الثالث:الإطار العملي للبحث	102
المبحث الأول: التجربة السورية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة	103
المبحث الثاني: الدراسة الميدانية واختبار فرضيات البحث	112
• النتائج والتوصيات	155
• المراجع	158
• الملاحق	163

فهرس الجداول

الجدول	الصفحة
الجدول رقم (1): درجات المقياس المعتمدة في الدراسة	115
الجدول رقم (2): قيم معامل ألفا كورنباخ للاتساق الداخلي	117
الجدول رقم (3): توزع بيانات العينة حسب مكان المشروع	118
الجدول رقم (4): توزع بيانات العينة حسب نوع المشروع	119
الجدول رقم (5): توزع بيانات العينة حسب المؤهل العلمي	120
الجدول رقم (6): توزع أراء عينة الدراسة حسب متغيرات الجدوى الاقتصادية التسويقية	122
الجدول رقم (7): توزع أراء عينة الدراسة حسب متغيرات الجدوى الاقتصادية الفنية	124
الجدول رقم (8): توزع أراء عينة الدراسة حسب متغيرات الجدوى الاقتصادية المالية	127
الجدول رقم (9): توزع أراء عينة الدراسة حسب متغيرات أسباب تعثر المشروع الصغير	129
الجدول رقم (10): الأهمية النسبية لجوانب دراسة الجدوى الاقتصادية	130
الجدول رقم (11):متوسط إجابات المستقصى منهم لمتغيرات المحور الأول(دراسة الجدوى التسويقية)	133
الجدول رقم (12):نتائج اختبار المقارنة بين الجدوى الاقتصادية التسويقية وأسباب تعثر المشاريع	137
الجدول رقم (13): متوسط إجابات المستقصى منهم لمتغيرات المحور الثاني(دراسة الجدوى الفنية)	138
الجدول رقم (14): نتائج اختبار المقارنة بين الجدوى الاقتصادية الفنية وأسباب تعثر المشاريع	142
الجدول رقم (15): متوسط إجابات المستقصى منهم لمتغيرات المحور الثالث(دراسة الجدوى المالية)	143
الجدول رقم (16): نتائج اختبار المقارنة بين الجدوى الاقتصادية المالية وأسباب تعثر المشاريع	146
الجدول رقم (17): نتائج اختبار المقارنة بين دراسة جدوى اقتصادية (مالية، فنية وتسويقية) وأسباب تعثر المشاريع	147
الجدول رقم (18):Model Summary	149
الجدول رقم (19): جودة نموذج الانحدار باستخدام اختبار(f) ANOVA[b]	150
الجدول رقم (20): يبين قيم معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات المعنوية الاحصائية لهذه المعاملات Coefficients a	151
الجدول رقم (21): اختبار انوفا لمقارنة فروق التباين بين المتغيرات الجدوى الاقتصادية (التسويقية – الفنية – المالية) حسب مكان تواجد المشروع	152

الجدول رقم (22): اختبار انوفا لمقارنة فروق التباين بين المتغيرات الجدوى الاقتصادية (التسويقية – الفنية – المالية) حسب نوع المشروع	154

فهرس الأشكال

الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1): خطوات دراسة الجدوى التي يمر بها إنشاء مشروع	19
الشكل رقم (2): خطوات دراسة الجدوى التسويقية	23
الشكل رقم (3): توزع العينة حسب مكان المشروع	119
الشكل رقم (4): توزع العينة حسب نوع المشروع	120
الشكل رقم (5): توزع العينة حسب المؤهل العلمي	121

الفصل التمهيدي:

أولاً: المقدمة:

يتبع كل بلد في العالم سياسة اقتصادية وتنموية ويعمل على تحقيقها من أجل تحقيق الرفاهية لأفراده وتتطلب هذه السياسة التنموية وضع الخطوط العريضة لها والمتمثلة في تخطيط المشاريع التنموية وذلك حسب احتياجات وقدرات البلاد التمويلية.

ومهما تنوعت المشروعات فإنها تحتاج إلى التمويل لكي تنمو وتواصل حياتها، حيث يعتبر التمويل بمثابة الدم الجاري للمشروع، فقد أصبح يعتمد تقديم التمويل المطلوب على جدوى المشروع الممول والتدفقات النقدية المتوقعة كمصدر رئيسي للوفاء بالتزاماته وذلك عوضاً عن الإعتماد على قدرات صاحب المشروع وملاءته المالية. وقد بدأت هذه الفكرة تلقى قبولا واسعا من المصارف ومؤسسات التمويل بسبب الكفاءات التي أصبحت تتمتع بها في مجال تقييم المشاريع المطلوب تمويلها وإعداد الدراسات الاقتصادية والمالية الخاصة بذلك.

تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة العصب الرئيسي لاقتصاد أية دولة سواء متقدمة أو نامية حيث تتميز بقدرتها العالية على توفير فرص العمل، كما أنها وسيلة لتحفيز التشغيل الذاتي والعمل الخاص فضلاً عن أنها تحتاج إلى تكلفة رأسمالية منخفضة نسبياً لبدء النشاط فيها، كذلك تتميز هذه المشروعات بقدرتها على توظيف العمالة نصف الماهرة وغير الماهرة، كما أنها تعطى فرصة للتدريب أثناء العمل لرفع القدرات والمهارات وقد تزايد الاهتمام بشكل كبير في الآونة الأخيرة بالعمل على تنمية تلك المنشآت في معظم الدول حيث تعد النواة الأساسية للمنشآت الكبيرة، ولقد تبين من الدراسات الميدانية أن المنشآت الكبيرة انطلقت من

المنشآت الصغيرة، كما تساهم تلك المنشآت في عملية التنمية الاقتصادية، حيث يعتبر التمويل من أهم العوامل الحاكمة والمؤثرة على قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الإنشاء والتشغيل والاستمرار والنمو وينطبق هذا على الدول النامية والمتقدمة.

ويعتبر موضوع دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من أهم الخطوات التي يجب القيام بها قبل اتخاذ قرار منح التمويل من قبل مؤسسات التمويل لدور هذه الدراسة في تقدير المخاطر المحيطة بالمشروع الصغير والمتوسط.

ودراسة الجدوى الاقتصادية لأي مشروع هي عبارة عن عملية جمع معلومات عن مشروع مقترح ومن ثم تحليلها لمعرفة إمكانية نجاح هذا المشروع وبالتالي اتخاذ قرار منح التمويل لهذا المشروع.

وبذلك فإن دراسات الجدوى بما تشمله من دراسة تسويقية وفنية ومالية بالإضافة إلى التقييم المالي الاقتصادي للربحية التجارية للمشروع (التحليل المالي ومؤشرات الجدوى)، فإنها بذلك تستند إلى دراسات كمية تحليلية سواء أكانت عند تقييم التدفقات المالية (الداخلة والخارجة) أو عند تحديد المؤشرات المباشرة وغير المباشرة للمشروع المقترح، وبالتالي فإن مثل هذه الدراسات تسهم في اتخاذ قرار منح التمويل لهذا المشروع استناداً إلى أسس تحليلية موضوعية علمية للوصول إلى تخصيص الموارد الاقتصادية بأقصى ربحية ممكنة.

وعلى نفس الجانب من الأهمية نجد أن المشروع الصغير يجب أن يحدد احتياجاته المالية بشيء كبير من الدقة، وتشمل الاحتياجات المالية ما يلزم لتمويل رأس المال الثابت بالإضافة إلى رأس المال العامل واللازم لتشغيل المشروع. ويمكن تحديد ذلك متى تم تقدير تكاليف الإنتاج والمبيعات والدخل لفترة من الزمن وهي ما

يعبر عنها في تحليل التدفقات النقدية، وبدون تقدير هذه الاحتياجات والتأكد من أن الموارد المالية سوف تغطي كلاً من رأس المال الثابت ورأس المال العامل لن يتمكن القائم بالدراسة من تحديد جاذبية المشروع.

وتعد تجربة مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة حديثة الولادة في سورية، إلا أنه تم تحقيق العديد من الخطوات من أجل خلق وتفعيل بيئة تساعد على نمو التمويل الصغير كي تثبت هذه المؤسسات دورها الأساسي والكبير في تنمية الاقتصاد الوطني ودعم باقي القطاعات لإرساء النهضة الاقتصادية.

ثانياً: <u>المفاهيم والمصطلحات</u>:

- **دراسة الجدوى الاقتصادية:** مجموعة من الدراسات المتكاملة التسويقية والفنية والمالية التي تقدم صورة واضحة عن كيفية إنشاء المشروع وتنفيذه ومباشرة عمله وضمان الاستمرار له.
- **تعثر المشروع الصغير أو المتوسط:** عدم قدرة المشروع على سداد الالتزامات المترتبة عليه تجاه المصارف أو مؤسسات التمويل الصغيرة والمتوسطة التي منحته التمويل المطلوب.

ثالثاً: الدراسات السابقة:

1) دراسة زياد رستم، 2008 بعنوان[1]:

"المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة مع دراسة مقارنة بين هيئة مكافحة البطالة في سورية وبنك التضامن في تونس"

تتمحور الدراسة حول المشروعات الصغيرة التي تعد حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وركزت الدراسة على الجانب التمويلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والوقوف على جميع الصعوبات التي تعترضها وتناولت الدراسة موضوع التحليل المالي والاقتصادي للمشروع الصغير والوضع التمويلي للمشروع الصغير في سورية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن تخفيض المعوقات التمويلية تسهم في تشجيع المشاريع الصغيرة وتضمن لها المناخ الملائم لنجاحها وتحقيق الغاية منها في خلق فرص عمل.

2) دراسة ديمة رغيد باغ، 2008 بعنوان[2]:

"تطوير منهجية الجانب المالي في دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصناعية"

[1]– رستم، زياد، 2008، المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة مع دراسة مقارنة بين هيئة مكافحة البطالة في سورية وبنك التضامن في تونس، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

[2]– رغيد باغ، ديمة، 2008، تطوير منهجية الجانب المالي في دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصناعية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد جامعة دمشق.

تتمحور الرسالة حول ضعف الوعي لضرورة وأهمية إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية سواء عند القطاع الخاص أو عند الجهات الحكومية، وهناك غياب لقاعدة البيانات التي توفر المعلومات والمعطيات الصحيحة اللازمة لإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية التسويقية والمالية والفنية والاجتماعية.

وفي نهاية الدراسة أوصت الباحثة بعدة أمور أهمها إصدار دليل موحّد من قبل هيئة تخطيط الدولة بالتعاون والتنسيق مع هيئة الاستثمار ووزارة الصناعة وغرف الصناعة والجامعات والمراكز البحثية ليتم اعتماده كمرجع لإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية، مقترحة أن يتضمن الجانب المالي القوائم المالية التقديرية وطرق حساب تكلفة تمويل المشروع المقترح، ومعايير التقييم المالي للمشروع المقترح في ظل مستقبل أكيد كفترة الاسترداد ومعدل العائد المحاسبي والقيمة الحالية الصافية ودليل الربحية ومعدل العائد الداخلي.

3) دراسة بريبش السعيد، 2007 بعنوان[1]:

"**رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"

تناولت الدراسة المشكلات العديدة التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية عامة وفي الجزائر خاصة، منها ما يخص البنوك فيما يتعلق بثقل عنصر الضمانات المطلوبة بمختلف أنواعها وارتفاع تكلفة القروض، تعقد وبطء إجراءات الحصول على القروض، وأخرى تخص المشروعات وذلك فيما يتعلق بوضعها المالي وقدرتها على تسديد القروض فضلاً على عدم الشفافية ومصداقية المعلومات

[1]– السعيد، بريبش، 2007، رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.

المقدمة حول وضعها المالي فكل هذه العوامل من شأنها أن تزيد من محدودية التمويل بالقروض المصرفية.

وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك الجزائرية تتخذ قرارها في منح القروض البنكية بناء على معيار الضمانات القانونية وإهمال معايير أخرى موضوعية تتعلق بجدية وفعالية المؤسسة موضوع الإقراض كأهمية التدفقات المالية المستقبلية والمكانة والإستراتيجية لنشاط المشروع وآلية العرض والطلب في محيط المؤسسة.

4) دراسة محمد البلتاجي، 2005 بعنوان[1]:

" صيغ مقترحة لتمويل المنشآت الصغيرة والمعالجة المحاسبية لصيغة المشاركة المنتهية بالتملك"

تناول البحث معاناة معظم المنشآت الصغيرة من صعوبات في الحصول على تمويل لإنشاء أو تطوير أو توسيع منشآتها. حيث تفضل غالبية البنوك تمويل المنشآت الكبيرة ذات الأصول الرأسمالية الجيدة والتي يتسم التعامل معها بالأكثر ربحية والأقل مخاطرة، كما تحجم العديد من المصارف عن منح تمويل للمنشآت الصغيرة، وإن تم تمويلها في بعض الأحيان يكون على أساس الإقراض بفائدة وهذا سبب العديد من المعوقات.

وأوصت الدراسة بإنشاء إدارات متخصصة لتمويل المنشآت الصغيرة في المصارف، تخفيض معدلات هامش ربحية المصارف في تمويل المنشآت الصغيرة من باب المسؤولية الاجتماعية، وضرورة الاهتمام

[1]- البلتاجي، محمد، 2005، صيغ مقترحة لتمويل المنشآت الصغيرة والمعالجة المحاسبية لصيغة المشاركة المنتهية بالتملك،المؤتمر السنوي الثاني عشر للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية بعنوان: "دور المصارف والمؤسسات المالية والاقتصادية في ترويج وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة"، المملكة الأردنية الهاشمية – عمان.

بإعداد دراسات الجدوى لهذا النوع من المشاريع بما يضمن تقليل المخاطر الواردة في المشروع بكفاءة من أجل ضمان أن تمويل المشروع سيكون ناجحاً.

نلاحظ من الدراسات السابقة:

إن الدراسة الحالية تتشابه مع الدراسات السابقة من خلال ما تتناوله حول موضوع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها ومعوقات تمويلها.

إلا أن الاختلاف بأن البحث سيقوم على ربط دور دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات في خفض تعثر هذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

رابعاً: <u>مشكلة البحث:</u>

تتمحور مشكلة البحث حول عدم اهتمام مؤسسات التمويل الصغيرة والمتوسطة في سورية بإعداد دراسة منهجية متكاملة للجدوى الاقتصادية للمشاريع طالبة التمويل، وبالتالي التأكد من كفاءة المشروع في الحصول على التمويل المطلوب وتجنيبه الوقوع في اخفاقات مالية أو تسويقية أو فنية، وعدم الاهتمام بإحداث قسم خاص في المصارف ومؤسسات التمويل الصغيرة والمتوسطة في سورية يقوم بدراسة الجدوى الاقتصادية وتأهيل كوادر متخصصة لإجراء هذه الدراسة.

وبالتالي يمكن التعبير بشكل واضح عن هذه الإشكالية من خلال طرح الأسئلة التالية:

1- ما مدى اعتماد المصارف ومؤسسات التمويل الصغيرة والمتوسطة في سورية على دراسة الجدوى الاقتصادية قبل الموافقة على منح التمويل المطلوب؟

2- هل يتم الاعتماد على كافة عناصر دراسة الجدوى الاقتصادية (المالية، الفنية، التسويقية) خلال الدراسة؟

3- كيف تساهم دراسة الجدوى الاقتصادية في تخفيض تعثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة؟

خامساً: <u>فرضيات البحث</u>:

H_1: تساهم دراسة الجدوى المالية في تخفيض تعثر المشروع الصغير والمتوسط.

H_2: تساهم دراسة الجدوى الفنية في تخفيض تعثر المشروع الصغير والمتوسط.

H_3: تساهم دراسة الجدوى التسويقية في تخفيض تعثر المشروع الصغير والمتوسط.

سادساً: <u>أهمية البحث</u>:

تنشأ أهمية البحث من الدور الهام الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني من خلال استغلال الطاقات والإمكانيات وتطوير الخبرات والمهارات كونها تعتبر أحد أهم روافد العملية التنموية، وبسبب الصعوبات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة بسبب حجمها (نقص الضمانات) وبسبب حداثتها (نقص السجل الائتماني)، لذلك تبرز دور دراسات الجدوى الاقتصادية في مساعدة المصارف ومؤسسات التمويل بتصنيف البدائل الاستثمارية المتاحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى بدائل مربحة وبدائل غير مربحة، مما يمّكنها من اختيار البديل المجدي اقتصادياً والأقل مخاطرة، وبالتالي ينقص من حالات التعثر التي تصاحب الكثير من المشروعات.

سابعاً: <u>أهداف البحث</u>:

تهدف هذه الدراسة إلى الأهداف التالية:

- التعرف على أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع.

- التعرف على الدور الهام للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المجتمع.
- التعرف على خصائص المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمعوقات والصعوبات التي تعترض عملها.
- بيان دور إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية في تخفيض تعثر المشروع الصغير والمتوسط.

ثامناً: <u>إجراءات البحث</u>:

أ- أسلوب ومنهج البحث:

بما أن البحث يعتمد على المنهج الوصفي التحليلي تم تجميع البيانات والمعلومات المرتبطة بالمشكلة وتحليلها لذلك اعتمدت الباحثة في إعداد بحثها على جانبين أساسيين:

1. الجانب الأول: يتضمن دراسة نظرية وصفية لجوانب دراسة الجدوى الإقتصادية (التسويقية المالية، الفنية) وأهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومعوقات تمويلها.
2. الجانب الثاني: يتضمن دراسة ميدانية لواقع تطبيق دراسة الجدوى الإقتصادية، ودور هذه الجدوى في تخفيض تعثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل المصارف العامة ومؤسسات التمويل الصغيرة والمتوسطة في سورية، وذلك من خلال المقابلة الشخصية مع المسؤولين عن منح التمويل في هذه المؤسسات، وكذلك من خلال توزيع الاستبيانات الاستقصائية على أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل المصارف العامة ومؤسسات التمويل الصغيرة والمتوسطة في دمشق وريفها لاختبار فرضيات البحث وتحقيق الهدف من هذا البحث.

ب- مجتمع البحث:

يتمثل مجتمع الدراسة من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل المصارف العامة في دمشق (المصرف التجاري، المصرف الصناعي، مصرف التوفير، مصرف التسليف الشعبي)، وأيضاً

أصحاب المشاريع الممولة مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دمشق (هيئة التشغيل ومكافحة البطالة، ومؤسسة التمويل الصغير الأولى في سورية <الآغاخان>).

ج – عينة البحث:

لقد تم توزيع 125 استبيان بشكل عشوائي على أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المجتمع المذكور وبلغ عدد الاستبيانات المعادة 112 استبيان.

د– أدوات جمع البيانات ومصادرها:

1. المصادر الأولية:

– المقابلات الشخصية مع بعض المدراء المسؤولين عن منح التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في المؤسسات المذكورة .

– الاستبانة موجهة إلى أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل المؤسسات المذكورة وتحليل النتائج عن طريق البرنامج الإحصائي SPSS .

2. المصادر الثانوية: عن طريق تحليل مضمون المراجع العلمية العربية والأجنبية ذات الصلة بالبحث وبعض الدوريات والمجلات الاقتصادية والأبحاث المنشورة على صفحات الانترنت لخدمة أهداف البحث.

تاسعاً: <u>حدود البحث</u>:

الحدود المكانية: المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل المصارف العامة ومؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة المذكورة سابقاً في دمشق وريفها.

الحدود الزمنية: 2012.

الفصل الأول

مفهوم دراسة الجدوى الاقتصادية

ومراحلها

المبحث الأول : مفهوم دراسة الجدوى الاقتصادية – أهميتها وصعوباتها

المبحث الثاني : مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية

مقدمة:

تلعب دراسة الجدوى الاقتصادية دوراً هاماً في عملية التنمية الاقتصادية فهي أداة علمية وعملية لدعم عملية إتخاذ القرارات الاستثمارية في ظروف المخاطرة وعدم التأكد، فهي تقدم صورة واضحة لامكانية قيام المشروع المقترح وفاعليته وآلية تمويله والمخاطر المرتبطة به.

تتضمن دراسة الجدوى الاقتصادية عدة جوانب (المالية – التسويقية – الفنية) فدراسة الجدوى التسويقية تبين مدى وجود سوق كافي يتم فيه تصريف منتجات المشروع وإمكانية تنمية هذه السوق، أما دراسة الجدوى الفنية تبين مدى توفر المواد الأولية واليد العاملة وغير ذلك من العناصر التي يحتاجها المشروع أما دراسة الجدوى المالية توضح تكاليف وعوائد المشروع المتوقعة ومصادر التمويل المناسبة.

ونجد أن هذه الدراسات تشكل مراحل متتابعة ومترابطة فيما بينها لتقييم كفاءة المشروع في الحصول على التمويل المطلوب فلا يمكن الإنتقال إلى المرحلة التالية قبل إتمام دراسة المرحلة التي تسبقها.

ومن هنا تأتي أهمية دراسة الجدوى لتقييم المشروعات بطريقة موضوعية تستعمل فيها الدراسة وفقاً لمعايير مالية واقتصادية بعيدة عن الاعتبارات الشخصية فهي تساعد متخذ القرار على تعديل خطط الإنتاج والتشغيل بما يتلاءم مع ظروف المشروع[1].

[1]- سعيد عبد العزيز، عثمان، 2000، دراسات جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص:16.

المبحث الأول: مفهوم دراسة الجدوى الاقتصادية – أهميتها وصعوباتها

أولاً: مفهوم دراسة الجدوى الاقتصادية:

هناك تعريفات كثيرة لدراسة الجدوى الاقتصادية يعتمد كل منها على وجهة نظر معينة أو يؤكد كل منها على جانب معين من هذه التعاريف:

- ❖ الجدوى الاقتصادية للمشروع تعني تحديد الكفاءة التي تتحقق من استثمار مخطط يجري تقييمه على أسس تحليلية للبدائل المتاحة بغرض تبني القرار الأفضل، وذلك اعتماداً على معايير مالية للعوائد والتكاليف ولما يقتضيه الزمن من فترات الإيفاء بالالتزامات الأولية، وقد يكون هذا التقييم تجارياً بحتاً (خاصاً) أو اقتصادياً قومياً (عاماً)[1].
- ❖ وتعرف منظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة (UNIDO) دراسة الجدوى بأنها تلك الدراسة التي تحدد الطاقة الانتاجية للمشروع في موقع مختار باستخدام طريقة فنية محدودة للانتاج ملائمة للمواد الخام وبتكاليف استثمارية وتشغيلية مقررة وبإيرادات متوقعة تحقق عائداً محدداً على الاستثمار[2].
- ❖ دراسات الجدوى عبارة عن مجموعة متكاملة من الدراسات المتخصصة تجرى لتحديد مدى صلاحية المشروع الاستثماري من عدة جوانب تسويقية، إنتاجية، مالية تمكن من اتخاذ القرار الاستثماري الخاص بإنشاء المشروع من عدمه"3.

---

[1]– القريشي، مدحت، 2009، دراسات الجدوى الاقتصادية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ص:13 .

2– موسى، شقيري نوري، 2009 ، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ص: 22.

[3] – عاطف جابر طه عبد الرحيم، 2003، "دراسة جدوى التأهيل العملي و التطبيق العملي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص: 2.

ومن هذه التعاريف تستنتج الباحثة بأن دراسة الجدوى الاقتصادية تمر بعدد من المراحل المتتابعة والمترابطة بحيث يمكن فى نهايتها التوصية بتنفيذ المشروع أو صرف النظر عنه وتكامل هذه المراحل شرط أساسي لاتخاذ القرار الصحيح.

ثانياً:عناصر الجدوى الاقتصادية:

أن جدوى المشروع يتضمن عدداً من العناصر وأهمها[1]:

1. الكفاءة (Efficiency) والتي تعد بمثابة جوهر دراسة الجدوى والتي تتضمن ربحية المشروع ومستوى إنتاجية عناصر الإنتاج.
2. الاستثمار المخطط، أي أن الجدوى يتم إعدادها للاستثمار المخطط.
3. التقييم، والذي يتضمن استخدام كافة المؤشرات المتعلقة بدراسات الجدوى وهذا يتطلب أن تكون المؤشرات قابلة للتقييم.
4. البدائل المتاحة، أي أن إعداد دراسة الجدوى يتم في ضوء وجود بدائل عديدة للمشروع المقترح.
5. القرار الأفضل، والذي يمثل القرار الأكثر واقعية والأقرب إلى الحلول المثلى (optimal solution).
6. معايير مالية، حيث تقتضي الدقة في التقييم الاعتماد على معايير كمية والتي تستند عادة على مؤشرات مالية تتضمن الإيرادات والتكاليف والوفورات والأسعار والقيم المضافة، وهي في الغالب قيم نقدية.

[1]- هوشيار، معروف، 2004، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص:13-14.

ويمكن أن تمتد دراسة الجدوى إلى استخدام مؤشرات مثل تشغيل العاطلين أو تحسين البيئة الخ.

7. الزمن وفترات الايفاء بالالتزامات المالية، حيث أن الزمن الذي يستغرقه الايفاء بالالتزامات المالية الأساسية يعد أمراً حاسماً في اتخاذ القرار الاستثماري، حيث أن هذا الزمن إما باقتراض الأموال أو تحمل خدمات الديون وتراكم الفوائد، أو بتعطل الموجودات التي يمتلكها المستثمر لفترة زمنية، وفي كلتا الحالتين يفترض بالمستثمر أن يحقق ربحاً صافياً يعادل التكلفة الأولية في أقصر فترة ممكنة.

ثالثا": أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات:

لدراسة الجدوى الاقتصادية أهمية كبيرة فهي تمد المستثمر بكل المعلومات المتعلقة بالمشروع الاستثماري ككمية الطلب المقدرة على السلعة، مقدار الطاقة الإنتاجية التي تسمح بتغطية الطلب المتوقع على السلعة مع تحديد نوع التكنولوجيا الواجب استعمالها في العملية الإنتاجية مع تحديد الطرق الملائمة والأقل تكلفة للحصول عليها، وتساعد المستثمر في التنبؤ بالتكاليف التي يمكن أن يتطلبها المشروع والفوائد المتوقع الحصول عليها، كما تساعد هذه الدراسة أيضاً في تحديد مصادر التمويل التي يمكن الاعتماد عليها في عملية تمويل المشروع مالياً والمفاضلة بينها على أساس تكلفة الحصول على تلك الأموال[1].

[1]– فروخي أمين،" دراسات جدوى المشاريع الصناعية"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2002، ص:6.

ويمكن تلخيص هذه الأهمية فيما يلي[1]:

1) توضح دراسات الجدوى الاقتصادية العوائد المتوقعة مقارنة بالتكاليف المتوقعة من الاستثمار طول عمر المشروع الافتراضي.
2) يتوقف قرار مؤسسات التمويل فيما يتعلق بمنح الائتمان على دراسات الجدوى المقدمة لها، وكذلك تعتمد مؤسسات التمويل الدولية على دراسات الجدوى الاقتصادية عند منح مساعداتها لإقامة مشروعات التنمية الإقليمية في الدول النامية.
3) تعرض دراسة الجدوى الاقتصادية منظومة متكاملة عن بيانات المشروع وتحليلها بصورة تساعد المستثمر على اتخاذ القرار الاستثماري المناسب.
4) توضح دراسة الجدوى الاقتصادية الطريقة المثلى للتشغيل في ضوء حجم الاستثمارات والسوق.
5) تضع دراسة الجدوى الاقتصادية خطة أو برنامجاً لتنفيذ المشروع وتحدد أسلوب إدارة المشروع وتحقيق التفاعل بين عناصر التشغيل والتمويل والتسويق.
6) توضح دراسة الجدوى الاستثمارات المطلوبة للمشروع، كذلك العائد الاستثماري الذي يمكن أن يحققه المشروع في ظل فرص مدروسة تحدد بشكل كبير درجة المخاطرة في الاستثمار.
7) تساعد دراسات الجدوى في الوصول إلى قرار بشأن الاستثمار أو عدمه، حيث يتطلب الأمر كماً من المعلومات والبيانات وأسلوباً علمياً للتعامل معها وتحليلها.
8) تمكن الدراسة المالية من معرفة العوائد المتوقعة والفترة الزمنية التي يمكن أن يسترد فيها المستثمر رأس المال المستثمر.

[1]– هوشيار، معروف، 2004، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، مرجع سبق ذكره، ص:19.

9) تساعد الدراسة في وضع الخطط والبرامج الخاصة بمراحل الإعداد والتنفيذ والمتابعة، كما تساعد أيضاً في إعداد طرق توفير المعدات والآلات والمباني والعمالة اللازمة وإعداد برامج التدريب اللازمة لرفع كفاءة العمالة ووضع الخطط اللازمة لعملية الإنتاج.

10) يعتبر توفير الموارد المالية من أهم المسائل لضمان قيام ونجاح المشروع، وتساعد دراسة الجدوى المستثمر في معرفة احتياجات المشروع من الموارد المالية وتوقيتها.

11) زيادة درجة الدقة في دراسة الجدوى والاعتماد عليها تزيد من فرص نجاح المشروع.

رابعا": الصعوبات التي تصادف عملية إجراء دراسات الجدوى:

نظراً لأن دراسة الجدوى الاقتصادية متعددة الجوانب فهي متعددة المتغيرات، لذلك يوجد صعوبات عديدة تعترض القائمين بإجراء دراسات الجدوى أهمها[1]:

1. عدم كفاية البيانات والمعلومات اللازم توافرها لإجراء الدراسات أو توافر معلومات غير كافية لإجرائها.
2. تزداد صعوبة دراسات الجدوى مع ازدياد حجم المشروعات وتنوع أنشطتها ومنتجاتها، حيث يصعب تحديد بنود التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، بالإضافة الى تعدد المتغيرات النوعية التي يصعب اخضاعها لعمليات التحليل والقياس الكمي، غير أنه مع تطور تقنيات الإحصاء التطبيقي والاقتصاد القياسي وإمكانيات بناء نماذج تطور الوضع المتوقع بشكل قريب، أمكن إلى حد ما التغلب على جزء من هذه المشكلة.

[1]– عبد المجيد، عبد المطلب، 2003، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الاسكندرية، الدار الجامعية ، ص:23.

3. تتصف عمليات دراسات الجدوى في كثير من الأحيان بارتفاع تكلفتها بشكل لاتستطيع كثير من المشروعات وعلى الأخص المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحمله، وتزداد هذه التكلفة كلما تعددت أوجه نشاط المشروع وازدياد حجمه.

المبحث الثاني : مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية

تتطلب دراسة الجدوى الاقتصادية معلومات تختلف من مشروع لآخر حسب طبيعة المشروع وحجمه، ويرجع ذلك إلى أن القرارات والمعلومات المطلوبة تختلف باختلاف المشروعات الخاضعة للدراسة، وبصفة عامة فإن تحليل جدوى المشروع يمكن أن يتم من خلال الخطوات التالية:

1. دراسة الجدوى المبدئية
2. دراسة الجدوى التفصيلية

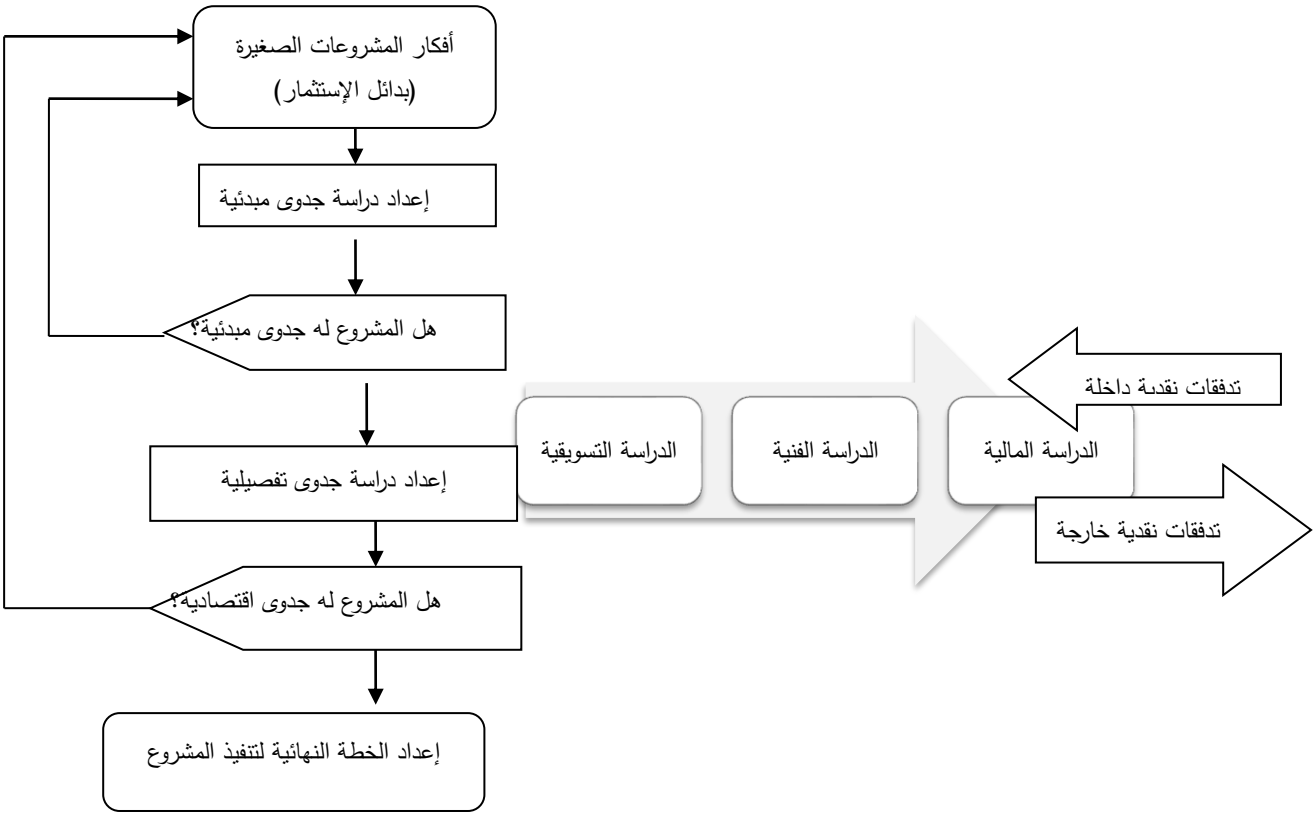

الشكل(1) خطوات دراسة الجدوى التي يمر بها إنشاء مشروع

المصدر: إعداد الباحثة

1) دراسة الجدوى المبدئية:

هي عبارة عن إستطلاع أولي الهدف منه هو التأكد من عدم وجود مشاكل جوهرية تعوق تنفيذ المشروع الاستثماري، ودراسة الجدوى المبدئية أو الدراسة السابقة للجدوى لا تتطلب الفحص الدقيق والتفصيلي كما هو الحال في دراسات الجدوى المفصلة الأمر الذي يؤدي إلى عدم تحمل من يقوم بها نفقات كبيرة. وتتجه الدراسة المبدئية للجدوى إلى توضيح المعلومات التالية أو بعضها[1] :

1. مدى الحاجة إلى منتجات المشروع، وهذا يتطلب وصف السوق بمعنى تقدير الاستهلاك الحالي واتجاهاته والأسعار السائدة، وأذواق المستهلكين...الخ.
2. مدى توافر عوامل الإنتاج الأساسية، وهذا يتطلب دراسة للخامات التي سيحتاجها المشروع من حيث مدى توافرها باستمرار وجودتها، كذلك العمالة التي سيعتمد عليها المشروع من حيث مدى كفاءتها ومستويات الأجور...الخ.
3. تحديد المرحلة أو المراحل التي تحتاج إلى تركيز خاص في الدراسة التفصيلية (السوق، الإنتاج التمويل...الخ).
4. تقدير حجم الاستثمار المطلوب وتكلفة التشغيل.
5. تقدير الأرباح الصافية المتوقعة من المشروع.
6. ملخص للمشاكل التي يمكن أن تواجه المشروع، وأنواع المخاطر التي يمكن أن تترتب على إقامته. وهذا يتطلب دراسة البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي سينشأ فيها المشروع.
7. تقدير التكاليف للدارسة التفصيلية لجدوى المشروع.

[1]– يعقوب، عبد الكريم، 2008، دراسات جدوى المشروع، دار أسامة للنشر والتوزيع، أردن، عمان، الطبعة الأولى، ص: 71.

وهكذا ترى الباحثة أن دراسة الجدوى المبدئية ما هي إلا دراسة استكشافية للأفكار الاستثمارية يتم الاعتماد على نتائجها في تقرير القيام بدراسة الجدوى التفصيلية أو التوقف عند هذا الحد من الدراسة لبعض الفرص الاستثمارية.

2) الدراسة التفصيلية:

تعتبر الدراسة التفصيلية دراسات لاحقة لدراسات الجدوى الأولية ولكنها أكثر تفصيلاً ودقة وشمولية منها وهي بمثابة تقرير مفصّل يشمل كافة جوانب المشروع المقترح، والتي على أساسها تستطيع الإدارة العليا أن تتخذ قرارها إما بالتخلي عن المشروع نهائياً أو الانتقال إلى مرحلة التنفيذ، وتعتبر دراسات الجدوى الأولية والتفصيلية متكاملة ومتتالية، ولا يمكن الاكتفاء بدراسة واحدة لكي تكون بديلة عن الدراسة الأخرى أي ليست معوّضة. ونتيجة للدراسة التفصيلية يتم إما التخلي عن المشروع أو البدء بعملية التنفيذ، فهي الدراسة الكاملة عن المشروع التي توضح أبعاد الفكرة الاستثمارية من جوانبها المختلفة.

تشتمل الدراسة التفصيلية بصفة أساسية على ما يأتي:

1. الدراسة التسويقية
2. الدراسة الفنية
3. الدراسة المالية

2-1- الدراسة التسويقية:

تشكل الدراسة التسويقية أحد أهم جوانب دراسات الجدوى التفصيلية نظراً لما يترتب عليها من نتائج تحدد إما التوقف عن دراسة الجدوى أو استكمال الدراسات التفصيلية بالانتقال إلى المرحلة التالية، وهي مرحلة دراسة الجدوى الفنية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بدراسة الجدوى التسويقية.

2-1-1-أهداف دراسة الجدوى التسويقية :

تعمل دراسة الجدوى التسويقية على تحقيق أهداف عديدة أهمها[1] :

1- التعرف على الجوانب المختلفة لسوق السلعة التي يعتزم المشروع إنتاجها، بهدف تقدير حجم الطلب المتوقع ومن ثم حجم المبيعات الذي يمكن أن يحققه المشروع حالياً ومستقبلاً.

2- تعنى هذه الدراسة برسم السياسات التسويقية المناسبة.

3- لا تقتصر الدراسة التسويقية على ماسبق بل تمتد لتحدد مواقع الأسواق المرتقبة واختيار منافذ التوزيع ووضع سياسات التسعير.

وقد يقع البعض عند تنفيذ دراسات الجدوى في خطأ رئيسي يكمن في إهمال الدراسة التسويقية، وقد ينشأ هذا الإهمال نتيجة الجهل بأهمية هذه الدراسة أو قد يكون عن عمد بتصور أنه ليس ثمة ضرورة لدراسة السوق طالما كان القائمون بالمشروع على ثقة أن أي إنتاج من السلعة أو المنتج يمكن بيعه نتيجة لاعتقادهم بوجود حالة دائمة من فائض الطلب تشير دائماً إلى زيادة الطلب على السلعة عن العرض التوقع، وسواء كان إهمال الدراسة التسويقية عن عمد أو نتيجة جهل فإن استمرارية حالة فائض الطلب لا يمكن ضمانها.

[1] – عبد العزيز، سمير، 2005، الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية وقياس الربحية التجارية والقومية، مركز الإسكندرية للكتاب، ص:27.

2-1-2- خطوات دراسة الجدوى التسويقية:

تمر دراسة الجدوى التسويقية بأربع مراحل متتالية ومترابطة فيما بينها وهي كالتالي:

الشكل (2) خطوات دراسة الجدوى التسويقية

المصدر: إعداد الباحثة

2-1-2-1- دراسة السوق:

دراسة الجدوى التسويقية تبدأ بتحديد السوق التي ستوجّه إليه منتجات المشروع المقترح، والتي تمثل جملة المستثمرين الفعليّين والمحتملين للسلع التي ينتجها المشروع[1]، فدراسة السوق تساعد المستثمر على التعرف على نوع السوق التي سيتم طرح السلعة فيه، وتحديد حجم الطلب الكلي لهذه السلعة في تلك السوق وتحديد حصة المشروع من هذا الطلب الكلي ومعرفة ما إذا كانت منتجات المشروع ستنافس منتجات قائمة وموجودة في تلك الأسواق، الأمر الذي يستدعي اعتماد سياسة تسويقية معينة بالإضافة إلى تحسين مواصفات المنتج واعتماد سياسة سعرية تنافسية، وذلك كي يتمكن هذا المنتج من الحصول على جزء من الطلب الكلي المتوفر.

ولدراسة السوق لا بد من توافر بيانات ومعلومات يتم جمعها وتحليلها بعد تحديد الغرض منها، ويمكن الحصول على هذه البيانات والمعلومات من مصادر مختلفة كالإحصاءات الحكومية والنشرات الصادرة عن غرف الصناعة والتجارة ومراكز البحوث المختلفة وتدعى مثل هذه البيانات (البيانات الثانوية)، حيث يستفاد منها في معرفة حجم الانتاج والاستهلاك المحلي من المنتج المدروس والمنتجات البديلة أو المنافسة والتوزع الجغرافي لأسواق المنتج وعدد المستهلكين المحتملين وبيانات عن المشروعات التي تنتج المنتجات البديلة أو المنافسة وحجم انتاجها ومستوى أسعارها[2].

---

[1]- كوتلر، فيليب وآخرون، 2002، التسويق: السلوك- الأسواق- البيئة- المعلومات، الجزء الثاني، ترجمة: مازن نفاع، دار علاء الدين، دمشق ص: 348.

[2] -عقيلي، عمر- العبدلي، قحطان- الغدير، أحمد، 1994، مبادئ التسويق (مدخل متكامل)، دار زهران للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ص: 322.

ولكن البيانات الثانوية قد لا تكون كافية، ولا بد من اللجوء الى البيانات الأولية التي يتم جمعها ميدانياً من قبل القائم بالدراسة عن طريق المسح باستخدام أساليب متعددة: كالاستبيان والملاحظة والمقابلة والاتصال الهاتفي والبريد، ويمكن استخدام أكثر من أسلوب من الأساليب التي سبق ذكرها في الوقت نفسه، حيث يتوقف اختيار الأسلوب المناسب على عدة عوامل أبرزها: الوقت المتاح للقيام بالمسح، ميزانية الدراسة امكانيات البحث المتوفرة، ونوعية السوق من حيث كونها سوق صناعية أو سوق المستهلك النهائي[1].

2-1-2- 2- تحليل العوامل المؤثرة على الطلب والعرض من المنتج المدروس:

يعد تحليل ودراسة اتجاهات تطور المتغيرات أو العوامل المختلفة المؤثرة على الطلب والعرض من المنتج المدروس من أهم عناصر دراسة الجدوى التسويقية، ويتم ذلك من خلال:

أ- دراسة أثر تغيرات سعر المنتج المدروس على الكميات المطلوبة منه، فإذا كان المنتج المدروس من المنتجات الضرورية أو المنتجات المميزة التي تتمتع بجودة عالية يكون الطلب عليه ضعيف المرونة، حيث يؤدي تغير سعر المنتج المدروس بنسبة مئوية معينة إلى تغير الكميات المطلوبة منه بنسبة مئوية أقل، وإذا كان المنتج المدروس من المنتجات الكمالية أو من المنتجات النمطية ذات المواصفات العادية يكون الطلب عليه عالي المرونة، فتغير سعر المنتج بنسبة مئوية معينة يؤدي إلى تغير الكميات المطلوبة منه بنسبة مئوية أكبر، أما بالنسبة لبعض المنتجات كالسكن والملبس يكون الطلب متكافئ المرونة، حيث أن تغير سعر المنتج المدروس بنسبة مئوية معينة إلى تغير الكميات المطلوبة منه بذات النسبة.

[1]- الحناوي، محمد صالح، 1992، مذكرات في دراسات جدوى المشروع، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص:67.

ب- معرفة أثر التغيرات التي قد تطرأ على أسعار المنتجات الأخرى البديلة و/أو المكملة على الكميات المطلوبة من المنتج المدروس، فهذه التغيرات تؤدي إلى تغير الكميات المطلوبة من المنتج المدروس بذات الاتجاه إذا كانت المنتجات الأخرى بديلة، وباتجاه معاكس إذا كانت مكملة[1].

ت- معرفة أثر الحملات الترويجية للمنتج المدروس على الكميات المطلوبة منه، وبخاصة عندما يكون المنتج مبتكراً أو يلبي حاجة جديدة أو عندما يتميز عن المنتجات البديلة و/أو المنافسة بالنوعية أو السعر فيكون للإعلان والترويج دور بارز للتعريف بهذا المنتج وإقناع المستهلكين به، ومن ثم استقطاب جزء من مستهلكي المنتجات المنافسة و/أو البديلة.

ث- معرفة مدى مرونة الطلب على المنتج المدروس بالنسبة للتغيرات التي قد تطرأ على دخل المستهلك فإذا كان المنتج المدروس من المنتجات الضرورية كالمواد الغذائية فإن الطلب عليه يتزايد (بعد مستوى معين من الدخل) بنسبة أقل من نسبة تزايد الدخل، وإذا كان من المنتجات الترفيهية والكمالية فإن الطلب عليه يزداد بنسبة أكبر من نسبة تزايد الدخل، أما الطلب على المسكن فهو يزداد بذات نسبة تزايد الدخل[2].

ج- معرفة مدى تأثر الكميات المعروضة من المنتج المدروس بالتغيرات التي قد تطرأ على سعره والاستفادة من توقعات المنتجين المستقبلية بشأن مستوى الأسعار لتقدير اتجاهات تطور مستوى العرض الكلي من المنتج المدروس، حيث أن العلاقة بين العرض والسعر المتوقع من قبل المنتجين علاقة عكسية، فإذا توقع المنتجون أن سعر منتج ما سيرتفع في المستقبل القريب فإنهم يلجؤون إلى تخفيض الكميات المعروضة من ذلك المنتج في الوقت الحالي للحصول على السعر الأعلى المتوقع في المستقبل، أما إذا كانت التوقعات

[1]- مصطفى، علي، 2003، التحليل الاقتصادي الجزئي (نظريته وتطبيقاته)، دار الرضا للنشر، دمشق، ص:119.

[2]- السيد حسن، موفق، 1999، التحليل الاقتصادي الجزئي، منشورات جامعة دمشق، ص:125.

تشير إلى انخفاض السعر فإن ذلك سوف يدفعهم إلى زيادة الكميات المعروضة في السوق للاستفادة من مستوى السعر الحالي.

2-1-2-3- تقدير حجم الطلب المتوقع على منتجات المشروع المقترح:

يعتبر تقدير حجم الطلب المتوقع على منتجات المشروع المقترح من أساسيات دراسة جدواه الاقتصادية وذلك يتطلب تقدير حصة المشروع من السوق، فإذا افترضنا أن منتجات المشروع المقترح ستوجه إلى السوق المحلية وأن الكميات المعروضة حالياً من المنتجات البديلة أو المنافسة لا تلبي احتياجات كافة مستهلكي المنتج المحتملين في السوق، يمكن تقدير حصة المشروع من السوق من خلال الاسترشاد بالخطوات التالية[1]:

أولاً: تقدر الطاقة الاستيعابية للسوق المحتملة، وتتمثل بمجموع الكميات التي يمكن استهلاكها من المنتج المدروس من قبل كافة المستهلكين المحتملين في السوق خلال فترة زمنية محددة على النحو التالي:

$$T = N \times Cu$$

حيث أن T: الطاقة الاستيعابية للسوق، N: عدد مستهلكي المنتج المحليين، Cu: متوسط الكميات التي يتوقع أن تشترى من قبل المستهلك خلال فترة محددة.

ثانياً: يقاس حجم الطلب الحالي الكلي في السوق على المنتج المدرمس على النحو التالي:

[1]- الصحن، محمد فريد، 2005، دراسات جدوى المشروع، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص:109.

$$CON = Q + (Im - Ex) + (St_1 - St_2)$$

حيث أن CON: الاستهلاك من المنتج المدروس خلال فترة محددة، Q: الإنتاج خلال الفترة، Im: الواردات من المنتج المدروس، Ex: الصادرات من المنتج المدروس، St_1: المخزون في نهاية الفترة، St_2: المخزون في بداية الفترة.

ثالثاً: تقدر حصة المشروع من السوق المحلية، وتتمثل بالفرق بين الطاقة الاستيعابية للسوق وحجم الطلب الكلي المحلي من المنتج المدروس مع أخذ مايلي بعين الاعتبار:

- الطاقة الإنتاجية المخططة للمشروع المقترح.
- عدد المشروعات المنافسة المتوقع دخولها إلى السوق.
- إمكانية اسستقطاب جزء من مستهلكي المشروعات المنافسة وذلك يتوقف على مدى تميز منتجات المشروع المقترح سواء بالنوعية أو بالسعر عن منتجات المشروعات المنافسة، بالإضافة إلى دور الحملات الترويجية التي سيقوم بها المشروع المقترح مقارنة بها للمشروعات المنافسة.

وبعد تقدير حصة المشروع من السوق لا بد من التنبؤ بحجم الطلب المستقبلي على منتجات المشروع المدروس، وذلك يتم باستخدام العديد من الأساليب أبرزها: (الحكم الشخصي، استطلاع آراء خبراء التسويق والوسطاء ومندوبي المبيعات ومستهلكي السلعة المحتملين، أسلوب الارتباط والانحدار) ويمكن استخدام أكثر من أسلوب بآن واحد، حيث أن اختيار أسلوب معين يخضع لعدة اعتبارات كدرجة الدقة المطلوبة وحجم

الأموال المتوافرة والوقت المطلوب لإعداد التنبؤات، وخصائص السوق من حيث كونها سوقاً لسلعة معمرة أو غير معمرة أو كونها سوقاً لسلعة صناعية أو استهلاكية.

2-1-2- 4-استراتيجية التسويق:

تشير الاستراتيجية التسويقية الى الوسائل المطلوبة لتحقيق أهداف المشروع (التميز في مواصفات المنتج الحصول على حصة كبيرة في السوق) [1].

فهو عملية تتضمن إنتاج المنتج وتحديد أسعاره وتوزيعه والعمل على ترويجه بهدف تحفيز التعاملات التي يستفيد منها كل من البائع والمشتري بشكل ما وتأسيساً على ذلك فإن عملية التسويق تتضمن أربعة عناصر أساسية تحدد استراتيجية التسويق هي[1]:

المنتج – السعر – الترويج – مكان التسويق والتوزيع.

❖ **المنتج:**

فالسلعة تعتبر الأساس في العملية التسويقية لأنها موضوع التبادل، فمن الناحية التسويقية لا يقتصر المنتج على الإشباع المادي الملموس بل يتعدى إلى الوظائف الغير مادية والإشباع المادي الغير ملموس.

ويتم التخطيط للسلعة من خلال :

- تحديد جودة السلعة المقدمة للمستهلك وشكلها وحجمها.
- اختيار العلامة التجارية التي تثير انتباه واختيار المستهلك.

[1]- خواجكية، محمد هشام، دليل إعداد وتقيم المشروعات الاستثمارية، 2002، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ص:163.

- تحديد الخدمات المرافقة أو خدمات ما بعد البيع.
- اختيار الغلاف المناسب والألوان الزاهية.

❖ **التسعير:**

أن تسعير المنتجات يتم عادة في ضوء عدة عوامل أبرزها[2]:

- أهداف إقامة المشروع بخصوص الأرباح أو المبيعات أو حصة المشروع من السوق.
- القوانين والقرارات الحكومية، كأن تضع الحكومة إطاراً معيناً للأسعار بالنسبة لبعض المنتجات.
- طبيعة السوق المستهدفة، فيما إذا كانت سوق منافسة تامة أو سوق منافسة احتكارية أو سوق الاحتكار المطلق.
- مقدار الأرباح المطلوبة من قبل الموردين والموزعين.
- مواصفات المنتج المدروس ودرجة تميزه عن المنتجات المنافسة.

❖ **السياسات والتدابير الترويجية (Promotional Measures):**

يقصد بالترويج تعريف المستهلكين باسم المنتج وعلامته التجارية وخصائصه ومنافعه وأماكن الحصول عليه. وتتحكم في عملية الترويج ثلاثة عناصر هي:

- الحوافز التي تتمثل في القيمة التي تقدم من خلال عملية الترويج.

---

[1]- سمير، محمد عبد العزيز،2000، "الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية الإسكندرية، مصر، ص: 88.

[2]– علام، سعد طه، 2005، التخطيط مع حرية السوق، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ص:135.

- والطريقة التي توضح الكيفية التي يتم بها تقديم الحوافز (كتوفير المال، فرصة لتجربة المنتج مجاناً الهدايا) ويمكن أن تساعد في وضع الحوافز التي يقدمها المنتج أمام أعين المستهلكين المحتملين (مثل بطاقة عليها سعر منخفض، كوبون خصم على شراء أكثر من منتج واحد، الهدايا المجانية).

ويجب أن تحدد الدراسة التسويقية بشكل دقيق الجهود المطلوبة لترويج المنتج وهدف اختراق السوق فالترويج يهدف إلى تشجيع المبيعات من خلال استخدام وسائل مختلفة من إعلان وخدمات استشارية للمستهلكين وغيرها من العمليات، الأمر الذي يترتب عليها تكلفة يجب أن يتم تحديدها في شكل بنود مختلفة للتكلفة في إطار الدراسة التسويقية.

❖ نظام التوزيع (Distribution System):

يمثل عنصر التوزيع أحد عناصر السياسة التسويقية ويعكس عنصر المكان، الأمر الذي يتطلب وجود قنوات لتوزيع المنتجات[1]. وتصف قنوات التوزيع العلاقات بين كل من له علاقة بالعمل (أصحاب العمل، تجار الجملة، تجار التجزئة، وبينهم كافة أنواع مندوبي الوكلاء والتجار) وتبعا لذلك فإن قنوات التوزيع ما هي إلا تتابع يتضمن توصيل منتج تم صنعه من المنتج إلى المستهلك النهائي. وثمة قناة قصيرة للتوزيع وآخرى طويلة، وتقتصر القناة القصيرة للتوزيع على المنتج والمستهلك فقط، فيما تتضمن قناة التوزيع الطويلة وجود وسيطا بينهما كبائع الجملة وبائع التجزئة ويرجع السبب في وجود قنوات التوزيع إلى أنها تضيف منفعة زمنية ومكانية للعرض فمن خلال تقليل المسافة بين البائع والمشتري يجعل الموزعون المنتج متوافراً في أماكن وأوقات أكثر. وعلى مستوى هذا العنصر نجد أنه تتخذ عدة قرارات منها[(2)]:

---

[1]– وايت، سارة، 2005، أساسيات التسويق، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ص:207.

[2]–عصام، الدين– أمين، أبوعلفة، 2002، "التوزيع (المفاهيم، الإستراتيجيات، العمليات)"، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص: 19.

- تحديد قنوات التوزيع الأكثر فعالية والأكثر سرعة لتوصيل المنتج إلى السوق وإلى المستهلك.
- تحديد قرارات النقل والتخزين.

وتجدر الإشارة إلى أنه من الضروري أن يتم تعريف الخطوط العريضة والأساسية لنظام التوزيع والتسويق المقترح في دراسة الجدوى التسويقية.

- **ومع انتهاء الدراسة التسويقية يفرق بين أمرين:**

- أن تاتي نتائج الدراسة التسويقية من غير صالح تنفيذ فكرة المشروع لعدم وجود طلب كافي متوقع على منتجات المشروع يبرر إنشاء المشروع أو وجود فائض عرض منها وفي هذه الحالة ترفض الفكرة ويتم البحث عن فكرة جديدة قد تصلح للتنفيذ.
- أن تاتي نتائج الدراسة التسويقية في صالح فكرة المشروع حيث يتوقع وجود طلب كافي أو وجود قصور في العرض بما يبرر تنفيذ المشروع وفي تلك الحالة يستكمل فريق الدراسة دراسات الجدوى التفصيلية وينتقل إلى المرحلة التالية وهي مرحلة الدراسة الفنية.

2-2- دراسة الجدوى الفنية:

تمثل هذه الدراسة أحد الأركان الأساسية في دراسات الجدوى الاقتصادية، وتهدف الى الوقوف على إمكانية تنفيذ المشروع من الناحية الفنية، وتتم هذه الدراسة من قبل فريق من المتخصصين في المجالات المختلفة الهندسية والإنشائية والإحصائية وغيرها من الاختصاصات ذات العلاقة[1].

[1]– أندراوس، عاطف وليم، 2006، دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات، الطبعة الأولى دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ص:154.

2-2-1-أهمية دراسة الجدوى الفنية:

وتبرز أهمية دراسة الجدوى الفنية بقوة عند معرفة أن أي قصور أو عدم الدقة في التحليل الفني ستنجم عليه مخاطر ومشاكل عديدة على رأسها المشاكل المالية التي قد تؤدي إلى فشل المشروع مثل إقامة مشروع بحجم لا يحقق الكفاءة الاقتصادية للإنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع التكلفة الذي قد يقلل بدوره فرص المنافسة لمنتجات هذا المشروع في السوق الذي يعمل فيه، كما قد تؤدي مثل تلك الأخطاء في دراسة الجدوى الفنية إلى إقامة مشروع لا تتوافر له مستلزمات الإنتاج أو إقامة مشروعات في مجالات يوجد بها طاقات عاطلة، كما أن اختيار موقع المشروع في بعض الأحيان يؤدي إلى انعكاسات سلبية وعدم تحقيق الأهداف المرجوة من الاستثمار كما يؤدي ذلك إلى ظهور اختناقات بين خطوط الإنتاج مما يؤدي إلى عدم تحقيق التوازن والتنافس بين مراحل الإنتاج المختلفة[1].

2-2-2-مكونات دراسة الجدوى الفنية:

تتضمن الدراسة الفنية على موضوعات عديدة تمكن القائم بدراسة الجدوى من إعداد تصور نهائي لنتائج الدراسة الفنية والتي يمكن عن طريقها الحكم على مدى توافر عوامل النجاح للمشروع من الناحية الفنية وهي:

ا. اختيار الموقع الملائم للمشروع:

وتعتبر مسالة اختيار الموقع الملائم للمشروع من أهم أهداف الدراسة الفنية، ذلك لأن إقامة المشروع في موقع غير ملائم قد يكون سبباً في فشل المشروع.

[1]- عبد المجيد، عبد المطلب، 2003، "دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية"، مرجع سبق ذكره، ص:170.

ومن العوامل الأساسية التي تؤثر في عملية الاختيار هي طبيعة المشروع وطبيعة التربة الملائمة (سواء بالنسبة للمشروعات الزراعية أو الصناعية) ومدى القرب من مصادر المواد الخام والطاقة ومنافذ التسويق ومدى توفر الخدمات الأساسية والعمالة بأنواعها ومدى توفر الأرض بأسعار رمزية. وكل هذه المستلزمات بالنهاية تنعكس على تكاليف النقل (للمواد الخام وللمنتجات النهائية) وتكاليف الإنتاج النهائية.

من أهم العوامل التي تحدد الموقع الملائم مايلي[1] :

1) طبيعة المشروع نفسه: تفرض طبيعة المشروع قيوداً على المناطق التى يمكن أن يقام فيها.

2) طبيعة التربة: تتطلب بعض المشروعات الزراعية مثلا تربة من نوع خاص ولا تصلح فى بعض أنواع الترب الأخرى.

3) مدى القرب من مصادر المواد الأولية ومنافذ التوزيع: غالبا ما يفضل الموقع الذى يجعل إجمالي تكلفة النقل من مصادر المواد الأولية إلى المصنع ومن المصنع إلى منافذ التوزيع عند حدها الأدنى.

4) مدى توافر الخدمات الأساسية: كالكهرباء والمياه والنقل والمواصلات والمدارس والمستشفيات والمساكن.

[1]- كاسب، سيد– كمال الدين، جمال،2007، المشروعات الصغيرة الفرص والتحديات، الناشر :مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث في العلوم الهندسية جامعة القاهرة، ص:24.

5) مدى توافر الأرض التى يقام عليها المشروع بأسعار رمزية: تقدم الحكومة الأرض في بعض الحالات مجانا أو بأسعار رمزية لتشجيع المشروعات على التوطن فى بعض المناطق أو التخصص فى بعض المجالات.

II. وصف المشروع:

ويتضمن هذا الجانب النقاط الأساسية الآتية:

أ. تحديد المنتجات الرئيسية والثانوية للمشروع والمواصفات الفنية لكل منها.

ب. تحديد الطاقة الانتاجية للمشروع من كل منتج من منتجات المشروع وذلك في ضوء دراسات السوق (الطلب).

ت. وصف المراحل الفنية التي تمر بها العملية الانتاجية لكل منتج.

ث. اعداد الخرائط والرسومات والتصاميم الهندسية للمشروع.

ج. اعداد جدول زمني يوضح مراحل انشاء وتنفيذ المشروع.

III. اختيار التكنولوجيا الملائمة:

تقوم دراسة الجدوى الفنية بحصر الأساليب التكنولوجية الصالحة للاستخدام في نوع الإنتاج للمشروع، وتقييم هذه الأساليب من وجهة النظر الفنية من حيث مدى ملاءمتها ومدى المعرفة الفنية بها وبساطة التشغيل وسهولة الصيانة ودرجة الأمان في التشغيل ومقدار التلوث الناتج عنها[1].

[1]– يعقوب، عبد الكريم، 2008، دراسات جدوى المشروع، مرجع سبق ذكره، ص:28.

IV. التخطيط الداخلي للمشروع:

هو تحديد الأقسام المختلفة للمشروع وتحديد مواقع المباني والإنشاءات الخاصة بكل قسم في ضوء المساحة الكلية للمشروع، ومساحات وموقع الآلات والمعدات والمخازن وعنابر الإنتاج ومكاتب الإدارة ونظام التخزين سواء للمدخلات أو المنتج وخطط الإنتاج.

وبصفة عامة يكون الاعتبار الأساسي في تخطيط مباني وإنشاءات الإدارات والأقسام الخاصة بالمشروع هو تسهيل حركة انتقال المواد الخام من بدء العملية الإنتاجية حتى إنتهاء السلعة النهائية للمشروع.

V. تحديد متطلبات المشروع من المستلزمات الضرورية:

وتشمل هذه المتطلبات تحديد نوع المكائن والمعدات والآلات والمواد الخام وقطع الغيار والعمالة (كماً ونوعاً) والتجهيزات الآخرى ووسائل النقل ومواد التعبئة والتغليف والوقود ... الخ.

VI. تحديد العمالة المطلوبة وأفراد الإدارة:

تحديد العدد اللازم من العمال لتشغيل المشروع سواء عمالة عادية أو ماهرة أو أفراد الإدارة والملاحظون وعمال الصيانة وعمال النقل والحراسة والخدمات والنظافة وتحديد الأجور وتكاليف استخدام كل نوع من العمالة وإعداد برامج تدريب العمالة لرفع كفاءتها إلى المستوى المطلوب في جدول التشغيل.

VII. الآثار البيئية للمشروع:

يتعين على المشروع الاستثماري المقترح دراسة الآثار البيئية للمشروع وذلك لضمان سلامة البيئة والتأكد من عدم إحداث تأثيرات سلبية على البيئة من جراء إقامة وتشغيل المشروع، وتكتسب هذه الفقرة في الدراسة الفنية أهميتها المتزايدة من واقع الوعي العالمي المتنامي بضرورة المحافظة على البيئة وذلك من خلال إصدار القوانين والتشريعات التي تلزم أصحاب المشروعات بتقييم الآثار البيئية لمشروعاتهم والعمل على تلافي آثارها السلبية وذلك قبل النظر بأمر الموافقة على المشروعات المعنية. ويتأثر العمر الاقتصادي بعوامل كثيرة وفي مقدمتها معدل سرعة التطور التكنولوجي في المجالات المختلفة، ومعدل استقرار البيئة الاقتصادية والظروف الجوية، ونوع وشدة الاستخدام لمكائن ومعدات المشروع.

VIII. تقدير العمر الاقتصادي للمشروع:

تتطلب دراسة الجدوى تقدير العمر الاقتصادي للمشروع، أي الفترة الزمنية التي يكون فيها تشغيل المشروع مجدياً اقتصادياً. ويتحدد العمر الاقتصادي للمشروع بناء على تقديرات الخبراء الفنيين والاقتصاديين المتخصصين بالمشروعات المعنية[1].

ومعلوم أن تأثير عمر المشروع ينعكس على اجمالي العوائد المالية المتولدة عن المشروع. فكلما طال عمر المشروع كلما ازداد إجمالي العوائد المالية المتولدة وهذا ينعكس ايجابياً على جدوى المشروع.

[1]– القريشي، مدحت، 2009، دراسات الجدوى الإقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص:41.

2-3- دراسة الجدوى المالية:

بعد التأكد من أن المشروع مجدياً من الناحية الفنية والتسويقية نقوم بدراسة جدوى المشروع المالية وبالتالي كفاءة المشروع الصغير والمتوسط للحصول على التمويل المطلوب.

2-3-1- مكونات دراسة الجدوى المالية:

تشمل الجدوى المالية على مايلي[1]:

i. **الهيكل المالي للمشروع:**

يقصد بالهيكل المالي تشكيلة المصادر التي حصل منها المشروع على الأموال بهدف تمويل استثماراته وبالتالي فالهيكل المالي يتضمن كافة العناصر التي يتكون منها جانب الخصوم سواء كانت تلك العناصر طويلة الأجل أو قصيرة الأجل.

- مصادر التمويل قصيرة الأجل:

يقصد بالتمويل قصير الأجل تلك الأموال التي تحصل عليها الشركة من الغير وتلتزم بردها خلال فترة لا تزيد عن عام واحد وتركز الإدارة بشأن التمويل قصير الأجل على موضوعين هما:

1. المدى الذي يمكن أن تعتمد عليه الشركة على هذا النوع من التمويل.
2. تكلفة هذا المصدر ودرجة مخاطرته.

ومن مصادر التمويل قصير الأجل:

1- الائتمان التجاري:

وهو نوع من التمويل قصير الأجل تحصل عليه الشركة من الموردين ويتمثل في قيمة المشتريات الآجلة.

2- الائتمان المصرفي:

ويقصد بالائتمان المصرفي القرض قصير الأجل الذي تحصل عليه الشركة من البنوك، وتتمثل تكلفة الائتمان المصرفي في الفائدة التي تدفعها الشركة والتي تكون بصورة نسبة مئوية من قيمة القرض للجهة الدائنة وتتوقف هذه التكلفة على معدل الضريبة التي تدفعها الشركة المقترضة وعلى شروط القرض بين الدائن والمدين.

ii. <u>تقدير التدفقات النقدية للمشروع الاستثماري</u>:

يقصد بالتدفق النقدي دخول الأموال للمشروع وخروجها منه، وهناك نوعان من التدفقات النقدية:

أ- التدفق النقدي الداخل:

وهو عبارة عن التدفقات النقدية الداخلة إلى صندوق المشروع.

ومن أهم عناصر النقد الداخل (المقبوضات) مايلي:

- بيع البضاعة والمواد نقداً
- بيع الأصول الثابتة نقداً

[1]- موس شقيري نوري، سلام عزمي أسامة، 2009، <u>دراسة الجدوى الاقتصادية وتقيم المشروعات الاستثمارية</u>، مرجع سبق ذكره، ص: 135.

- تحصيل الذمم المدينة
- أية مقبوضات أخرى كالإعانات، الهبات ..الخ.

ب-التدفق النقدي الخارج :

وهو عبارة عن التدفقات النقدية الخارجة من صندوق المشروع.

ومن أهم عناصر النقد الخارج (المدفوعات) مايلي:

- مشتريات البضاعة نقداً
- مشتريات الأصول واللوازم نقداً
- سداد الذمم الدائنة
- سداد أوراق الدفع
- دفع القروض وفوائدها نقداً
- دفع المصاريف التشغيلية كالرواتب والإيجارات
- توزيع الأرباح نقداً
- أية مدفوعات نقدية أخرى

ج- صافي التدفق النقدي:

وهو عبارة عن الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة (المقبوضات) والتدفقات النقدية الخارجة (المدفوعات).

وقد يكون صافي التدفق النقدي:

موجب : في حال ازدياد التدفقات النقدية الداخلة عن التدفقات النقدية الخارجة (فائض).

سالب : في حال ازدياد التدفقات النقدية الخارجة عن التدفقات النقدية الداخلة (عجز).

صفر : في حال تساوي التدفقات النقدية الداخلة مع التدفقات النقدية الخارجة.

ومن الجدير بالذكر أن صافي التدفق النقدي للمشروع يكون مختلف عن ربحه، حيث أنه ليس من الضروري أن يتطابق صافي التدفق النقدي مع صافي الربح لأن صافي الربح يحسب على أساس الاستحقاق بينما صافي التدفق النقدي يحسب على الأساس النقدي.

ويتم تقدير إجمالي التدفقات النقدية الداخلة:

والمقصود بذلك تقدير الايرادات المتوقعة من المشروع وأهم هذه الإيرادات: إيرادات المبيعات.

إيراد المبيعات = سعر بيع الوحدة الواحدة *الكمية المباعة

ويتم الحصول على سعر البيع، والكمية المباعة من خلال دراسة الجدوى التسويقية للمشروع.

أي أن :

كمية المبيعات =حجم الطلب المتوقع * سعر السلعة الواحدة

وذلك بافتراض أن كل ما ينتج سيباع.

iii. **تحديد وتحليل تكاليف المشروع:**

يتم حساب بند التكاليف بالمشروع من خلال البيانات والمعلومات التي تظهرها الدراسة الفنية. ويجب أن يتم تقدير هذه التكاليف في اتجاه الإجابة على السؤالين التاليين:

- ما هي التكلفة التي تتطلبها إقامة وتنفيذ المشروع حتى يبدأ الإنتاج والتشغيل؟
- ما هي تكلفة إنتاج ذلك الحجم المتوقع من المبيعات؟

والإجابة عن السؤال الأول تعني تقدير الإنفاق الاستثماري للمشروع، بينما الإجابة عن السؤال الثاني تهتم بتقدير الإنفاق التشغيلي للمشروع، أو بعبارة أخرى تقدير كل من التكاليف الاستثمارية الرأسمالية والتكاليف التشغيلية السنوية.

✓ **تحديد وتحليل التكاليف الاستثمارية للمشروع:**

التكاليف الاستثمارية للمشروع: هي جميع التكاليف التي يتم إنفاقها منذ لحظة ظهور فكرة المشروع وحتى بدء العمل في الإنتاج أو حتى إنتاج أول قطعة وبيعها.

ويمكن تحديد نطاق التكاليف الاستثمارية في دراسات الجدوى بتلك التكاليف اللازمة لإقامة وتجهيز المشروع حتى يصبح معداً للبدء في التشغيل. وبالتالي فإن عناصر التكاليف الاستثمارية هي التي تنفق خلال الفترة من لحظة ظهور فكرة المشروع وإعداد الدراسات الخاصة به حتى إجراء تجارب تشغيله.

وعادة ما يتم تقدير وتحليل التكاليف الاستثمارية للبنود التالية:

1) تقدير تكاليف الإنشاء والتجهيزات المتعلقة بالأصول الإنتاجية الثابتة الملموسة وغير الملموسة التي تستخدم في المشروع طوال عمره الاقتصادي وتتكون من تكاليف الشراء والحصول على الأصول الثابتة وتركيبها مثل:

أ- مصاريف التأسيس: وتتضمن تكلفة تكوين الشركة وتكلفة الدراسات التمهيدية والتفصيلية والأتعاب القانونية ومصروفات انتقال وسفر وتدريب العاملين الذين سيوكل إليهم تشغيل المشروع بعد إقامته، بالإضافة إلى مصروفات تجارب تحت التشغيل...الخ.

ب-تكلفة الأراضي

ت-تكلفة المباني والإنشاءات

ث-تكلفة الأثاث والمفروشات

ج- تكلفة الآلات والتجهيزات

ح- تكلفة وسائل النقل

خ- احتياطي النفقات الطارئة..الخ

2) **رأس المال العامل:** وتتمثل تكلفة رأس المال العامل فى القيمة اللازمة لتشغيل المشروع لمدة دورة إنتاجية.

أ- المخزون من المواد الخام اللازمة لدورة إنتاجية كاملة: ويتضمن مخزون المواد الأولية الرئيسية والمساعدة والوقود وقطع الغيار والمهمات ومواد الصيانة ومواد التعبئة والتغليف.

ب- النقدية السائلة التي تكفي لمقابلة مصروفات مثل الأجور والمرتبات والعناصر الأخرى للمصروفات الصناعية والتسويقية والإدارية والمالية الأخرى.

✓ **تحديد وتحليل تكاليف التشغيل:**

تمثل تكاليف التشغيل السنوية كل المصروفات والنفقات التي تنفق مع بداية تشغيل المشروع أي مع السنة الأولى للتشغيل وطوال عمر المشروع الافتراضي، وتحسب تكاليف التشغيل بعد نهاية مرحلة التجارب ومع بدء التشغيل الفعلي.

تعتبر عملية تحديد عناصر التكاليف الخاصة بالتشغيل خلال السنة النمطية التي يصل فيها النشاط الإنتاجي إلى مستوى الطاقة الكاملة أساساً لقياس مدى ربحية المشروع. تتمثل تكاليف التشغيل السنوية في التكلفة الصناعية للإنتاج بالإضافة إلى التكلفة التسويقية والإدارية.

ويتعين على القائمين بدراسة وتحليل هذا الجزء أن يكونوا على علم بالأنواع التالية من التكاليف بهدف تحليلها والوصول إلى أقل تكلفة ممكنة للإنتاج[1]:

1. التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة.
2. التكاليف المرتبطة بالنشاط الإنتاجي حيث يمكن تجنبها لو أن هذا النشاط توقف، مثال ذلك مرتبات الموظفين الذين يقومون بعملية الإشراف على الإنتاج.
3. التكاليف التي لا يمكن تجنبها حتى لو تم تصفية المشروع وتم بيع أصوله، مثال ذلك استهلاك الآلات والمعدات خصوصاً التي لا يكون لها قيمة سوقية.
4. التكاليف التي لا تكون مترتبة على الإنتاج ولكنها تكون خاضعة لتصرف الإدارة، مثال ذلك مصاريف الإعلان والأبحاث وأتعاب المستشارين والقانونين.

[1]- الصيرفي، محمد عبد الفتاح، "دراسة الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات"، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص:405.

5. التكاليف المضافة: مثال ذلك عند استخدام آلة لعدد من الساعات الإضافية يترتب عليه تكاليف إضافية تتمثل في الوقود اللازم لتشغيل هذه الآلة وتكاليف إهلاكها نتيجة تشغيلها الإضافي.
6. التكاليف النقدية والتكاليف الدفترية، هي تلك التكاليف التي تتطلب إنفاقاً جارياً للغير كالأجور والمرتبات المدفوعة، أما الثانية فلا تتطلب إنفاقا جاريا مثل إهتلاك المعدات والأصول الثابتة.
7. التكاليف المباشرة والتكاليف غير المباشرة، حيث يمكن تخصيص التكلفة المباشرة أما غير المباشرة فهي تلك التي لا يمكن تخصيصها على سلعة معينة أو قسم معين.

✓ **تحليل الهيكل التمويلى للمشروع:**

يقصد بتحليل الهيكل التمويلى للمشروع تحديد مصادر واستخدامات الموارد المالية المختلفة المتاحة لتمويل المشروع مع تحديد أوقات تدفقها عبر سنوات العمر الاقتصادي للمشروع. ويهدف هذا التحليل إلى التأكد من التوائم بين أوقات تدفق الموارد المالية المختلفة وأوقات استخداماتها بما يكفل سير حركة إنشاء المشروع.

iv. تحديد تكلفة الأموال:

يقصد بتحديد تكلفة الأموال السعر الذى يتم دفعه صراحة أو ضمناً للحصول على الأموال اللازمة لتمويل المشروع. وبالطبع يختلف هذا السعر من مصدر تمويل لآخر، ولذلك فإنه يعتبر من أهم العوامل التى تؤثر فى هيكل التمويل وتتأثر به.

وتجدر الإشارة إلى أن الجهات التمويلية المقرضة للمشروع تهتم بمعايير الجدوى الاقتصادية وذلك لما لها من دلالة على مدى مقدرة المشروع على مواجهة التزاماته المالية وديونه المستحقة.

2-3-2- طرق تقدير الربحية:

إن الربحية هي الضمان الأول لاستمرار المشروع وتعتبر الحافز الأساسي لضمان سداد الديون المستحقة على المشروع، ولأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعتبر من المشروعات الإقتصادية التي يسعى أصحابها إلى تعظيم أرباحهم فمقدار الربحية يؤثر على قرار أصحاب المشروع بإنشاء المشروع، وكذلك يؤثر على قرار من يتعامل مع صاحب المشروع. وبالتالي لا يمكن أن نتصور مشروع يخسر لفترات طويلة ويكون لديه القدرة على سداد الديون و الفوائد.

فالأرباح هي الهدف الأساسي لصاحب المشروع وكلما ازدادت احتمالات تحقيق ربحية عالية كلما زادت قيمة المشروع الاستثماري1 .

فكلما زاد حجم الأرباح السنوية كلما زادت قيمة المشروع:

$$\text{القيمة السوقية للمشروع} = \frac{\text{حجم الايرادات المتوقعة}}{\text{معدل العائد على الاستثمار}}$$

[1]- النجار، فايز جمعة صالح- العلي، عبد الستار محمد، 2008، الريادة وإدارة الاعمال الصغيرة، دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، عمان، ص:202.

- **كيف يمكن لصاحب المشروع الصغير والمتوسط تقدير حجم الأرباح المتوقعة؟**

إن حجم المشروع الصغير أو المتوسط قد يسمح في بعض الأحيان بإعداد الحسابات المالية التقديرية وقائمة المركز المالي التقديرية. وأما إذا كان المشروع صغيراً جداً فإن صاحب المشروع عليه أن يقدر حجم الأرباح المتوقعة والتي من خلالها يستطيع اتخاذ قرار إنشاء المشروع من عدمه.

وفي بعض الأحيان يعبر صاحب المشروع الصغير والمتوسط عن الأرباح بأنها المبالغ المتبقية لديه بعد سداد المصروفات وبالطبع هذا يعتبر تقديراً غير دقيق[1].

الربح: هو الفائض بين الايرادات والمصروفات خلال فترة زمنية معينة يتم تقدير الربح باستخدام **قائمة الدخل** التي تعتبر أداة إدارية فعالة لتقدير حجم الأرباح المحققة.

الربح = الايرادات – المصروفات

وأن **النقدية** تعبر عن الأموال السائلة التي يحتفظ بها المشروع سواء أكان في حساباته الجارية في البنوك أم في الخزنة الخاصة إضافة إلى الشيكات التي يمكن تحويلها إلى نقدية ويعبر عن صافي التدفق النقدي بالتالي:

صافي التدفق النقدي = الايرادات – (اجمالي المصروفات– الاهتلاكات)

[1]- النجار، فايز جمعة صالح– العلي، عبد الستار محمد، 2008، الريادة وإدارة الاعمال الصغيرة، مرجع سبق ذكره، ص:203.

2-3-3- العمليات التي يمارسها المشروع:

يمارس المشروع منذ ولادته عمليات مختلفة، يمكن تقسيمها إلى نوعين[1]:

- عمليات مالية: وهي التي يترتب عليها انتقال قيم مالية بين المشروع والغير.
- عمليات أخرى غير مالية: كإبرام العقود، وتوظيف الموظفين وغيرها.

- تقسم العمليات المالية إلى نوعين:

- عمليات تمويل: هدفها الحصول على المال.
- عمليات استثمار: هدفها الحصول على الدخل وتحقيق الربح.

ومن عمليات التمويل والاستثمار يمكن تشكيل ما يلي:

أ- **إعداد قائمة الدخل التقديرية في المشروع:** يتم الاعتماد عند إعدادها على مايلي:

I. خبرة صاحب المشروع رغم صعوبة قياسها والتحقق منها، وهي تختلف من شخص لآخر.

II. درجة المصروفات والايرادات في المشروعات وتكون مسؤولية صاحب المشروع هو تقدير حجم المبيعات وتقدير المصروفات المتوقعة.

ب-إعداد كشف حساب الأرباح والخسائر: إن إعداد كشف حساب الأرباح والخسائر يعتبر خطوة أولية وهامة في سبيل انجاز تقرير الجدوى المالية لأي مشروع، وحساب الأرباح والخسائر يوضح ما إذا كانت الايرادات ستكون أكبر من المصروفات (سيحقق المشروع أرباح)، أم أن المصروفات ستكون أكبر من الايرادات (سيحقق المشروع خسائر).

[1]- النجار، فايز جمعة صالح- العلي، عبد الستار محمد، 2008، الريادة وإدارة الاعمال الصغيرة، مرجع سبق ذكره، ص:204- 205.

الخطوة الأولى: إعداد حساب للأرباح والخسائر الذي هو عملية إعداد قائمة بكل التكاليف التي يتحملها المشروع، وكذلك كل الأرباح التي يحصل عليها المشروع.

الربح أو الخسارة = الإيرادات – المصروفات

إذا كانت المصروفات أكثر من الايرادات فمعنى ذلك حدوث خسارة والعكس يكون قد تحقق ربح، ويكون حساب الربح والخسارة على النحو التالي:

(أ) أن يحسب الايراد المتوقع.

(ب) أن تحسب التكاليف الاجمالية المتغيرة ويطرح ذلك من الايراد ليتم الحصول على قيمة الربح أو الخسارة غير الصافية (قبل حساب تكلفة العمالة).

(ت) إذا كانت هناك خسارة غير صافية (قبل حساب تكلفة العمالة)، فإنه يمكن التوقف عن إجراء المزيد من الحسابات وإيقاف المشروع فوراً، لأن هذا يعني أن المشروع يخسر نقوداً عند إنتاج كل وحدة وبالتالي فإنه كلما زاد الإنتاج كلما كانت هناك خسارة.

(ث) إذا كان هناك ربح غير صاف (قبل حساب تكلفة العمالة)، تحسب التكاليف الاجمالية الثابتة ثم تطرح من الربح غير الصافي وبذلك يتم الحصول على الربح الصافي (قبل حساب تكلفة العمالة والفائدة).

الخطوة الثانية: تقسيم جميع التكاليف إلى ثلاث فئات:

- أصول ثابتة (تكاليف رأسمالية): وهي تلك النفقات التي تصرف من أجل الأشياء التي تستمر لمدة طويلة ولا تستهلك في الانتاج كالعقار وكالآلات والعدد وماشابه.

- تكاليف متغيرة: هي تلك التكاليف التي تتغير وفقاً للكمية المنتجة مثلاً كلما زاد عدد الوحدات كلما زادت كمية الشراء من المواد.
- تكاليف ثابتة: وهي تكاليف تستمر وتظل كما هي طوال العام بغض النظر عن كمية الإنتاج.

الخطوة الثالثة: نحدد تكلفة كل بند في المشروع بدقة.

الخطوة الرابعة: تحسب كمية الاهتلاك، وهي طريقة لحساب النقص الذي يلحق بقمية أحد الأصول الثابتة. ولكي تحسب قيمة الاهتلاك يجب أن تعرف التكلفة الاجمالية للأصل وقيمة الخردة والعمر الافتراضي[1].

التكلفة الاجمالية للأصل – قيمة الخردة
الاهتلاك = ----------
العمر الافتراضي

الخطوة الخامسة: حساب الايراد المتوقع (الدخل) ووضع جميع النتائج في بيان الأرباح والخسائر محاسبياً.

الربح / الخسارة = الايرادات – المصروفات
إجمالي الربح الناتج = المبيعات – تكلفة المبيعات
إجمالي الربح التشغيلي = (إجمالي المبيعات) – (تكاليف التشغيل)
الربح الصافي = إجمالي الربح – التكاليف

[1]- النجار، فايز جمعة صالح– العلي، عبد الستار محمد، 2008، الريادة وإدارة الاعمال الصغيرة، مرجع سبق ذكره، ص:217.

إن تقدير ربحية المشروع ليس نهاية المطاف لصاحب المشروع ليتخذ قرار الاستمرار في المشروع أم لا.

2-3-4- التقييم المالي:

هناك عدة معايير تستخدم فى التقييم المالي للمشروع، وهي تتفاوت فيما بينها من حيث الدقة والصعوبة منها ما تعتمد على التقدير الشخصي والمعايير الموضوعية التي تقوم على الأساس الكمي.

ونظراً لتعدد معايير التقييم وتفاوتها، فسوف يتم إستعراض أهمها بشكل موسع بحيث تتناول تلك التي تستخدم في الحياة العملية على نطاق واسع والتي تتميز بالدقة والصحة من الناحية النظرية. وهذه المعايير يمكن تبويبها داخل أربعة أقسام رئيسية[1] :

أ- تحليل التعادل

ب- فترة الاسترداد (المعيار الزمني)

ج- متوسط معدل العائد على رأس المال المستثمر (المعيار المحاسبي أو المالي)

د- المعايير الاقتصادية:

I. صافي القيمة الحالية

II. معدل العائد الداخلي

أ- تحليل التعادل:

وهي طريقة لفحص العلاقة بين الإيرادات والتكاليف لتقدير الحد الأدنى لحجم الإنتاج اللازم للتعادل أي عدم تحقيق ربح أو خسارة، وهو مؤشر يساعد على الكشف عن مدى مرونة المشروع. حيث يتم معرفة أقل

[1]- كاسب، سيد - كمال الدين، جمال، 2007، المشروعات الصغيرة الفرص والتحديات، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

مستوى إنتاجي و/أو مستويات المبيعات التي يمكن للمشروع أن يستمر في السوق دون أن يقرر وقف الإنتاج والخروج من السوق.

والواقع أنه يمكن الوصول إلى نقطة التعادل للمشروع موضع الدراسة بعد الانتهاء من تقدير المبيعات من خلال الدراسة التسويقية، وتقدير التكاليف من خلال الدراسة الفنية. وكلما انخفضت نقطة التعادل ارتفعت فرص المشروع في تحقيق أرباح وانخفض احتمال تحقيق خسائر. والفرق بين حد الاستخدام المتوقع لطاقة المشروع وبين نقطة التعادل يمثل منطقة الأمان.

ب- فترة الاسترداد (المعيار الزمني) (Pay-Back Period):

وهي من الطرق التقليدية التي يهتم بها المستثمر بالدرجة الأولى، والمقصود بفترة الاسترداد تلك الفترة الزمنية التي يسترد فيها المشروع التكاليف الاستثمارية التي أنفقت، وأساس المفاضلة فيها هو المشروع الذي يمكن المستثمر من استرداد أمواله في أسرع وقت ممكن.

وتشير فترة الاسترداد إلى طول المدة الزمنية اللازمة لتساوي التدفق النقدي الداخل من إنفاق رأسمالي معين مع التدفق النقدي الخارج للمشروع المقترح، بعبارة أخرى الفترة الزمنية المتوقع استرداد قيمة الإنفاق الأصلي خلالها.

وتحسب فترة الاسترداد بقسمة الاستثمار المبدئي على صافي التدفق السنوي وذلك في حالة تساوي صافي التدفقات السنوية، أما في حالة عدم تساوي صافي التدفقات السنوية فيتم تجميعها سنة بعد سنة حتى نتوصل إلى المجموع الذي يتعادل مع الاستثمار المبدئي.

ويمكن احتساب فترة الاسترداد بالمعادلة[1]:

[1]- مرعي، عطية عبد الحي، 2006، المحاسبة الإدارية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص:389.

فترة الإسترداد = التكاليف الإستثمارية ÷ صافي التدفق النقدى السنوي

ويعتبر معيار فترة الاسترداد من أكثر المعايير استخداماً نظراً لسهولته وبساطته، حيث يعتبر هذا المعيار مؤشراً لدرجة المخاطرة التي يتضمنها كل اقتراح.

غير أنه يؤخذ على معيار فترة الاسترداد مايلي:

١ –إهماله للقيمة الزمنية للنقود.

٢ –إهماله للعمر الافتراضي للمشروع وما يتحقق من مكاسب نقدية في فترة الاسترداد، على الرغم من أن القيمة الحقيقية للمشروع تتوقف على عدد السنوات التي يتحقق خلالها عائداً، الأمر الذي يترتب عليه اختيار استثمارات أقل كفاءة.

أ– متوسط معدل العائد على رأس المال المستثمر (المعيار المحاسبي أو المالي)

(Accounting Rate of Return):

يقوم هذا المعيار على إيجاد النسبة المئوية لمتوسط صافي الربح المحاسبي السنوي بعد خصم الإهتلاك والضرائب إلى متوسط قيمة الاستثمار للمشروع، ويتضح أن هذا المعيار لا يقوم على التدفقات النقدية الداخلة أو الخارجة بل يقوم على الأساسى المحاسبي، وخاصة فيما يتعلق بتحديد الأرباح المتوقعة من الإنفاق الرأسمالي المقترح. ويمكن استخدام المعادلة التالية في حسابه:

متوسط معدل العائد = متوسط صافي الربح المحاسبي السنوي بعد خصم الاستهلاك والضرائب/ متوسط قيمة الإستثمار

يتميز معيار متوسط معدل العائد بالبساطة والسهولة، لهذا يستخدم بواسطة عدد كبير من المنشآت كأداة لتقييم استثماراتها الرأسمالية. غير أنه يؤخذ على هذا المعيار أنه ينطوي على كثير من العيوب ونقاط الضعف وأهمها الآتي[1]:

- تجاهل القيمة الزمنية للنقود والتضخم النقدي.
- تجاهل توقيت مكونات المكاسب النقدية.
- تجاهل العمر الافتراضي للمشروع.
- يقوم هذا المعيار على أساس الإستحقاق وليس على الأساس النقدي. ويترتب على ذلك تحميل المشروع ببعض عناصر التكاليف التي تخص فترات لاحقة ليست ضمن فترة حساب العائد. يضاف إلى ذلك أن المبدأ المحاسبي المتعارف عليه في حساب الربح هو مبدأ الاستحقاق وليس المبدأ النقدي.

د- المعايير الاقتصادية:

عرضنا حتى الآن المعيار الزمني (فترة الاسترداد) ومتوسط معدل العائد (المعيار المحاسبي)، وقد لاحظنا في كل معيار منهما بعض القصور خصوصاً فيما يتعلق بعنصر الزمن، على خلاف المعايير الاقتصادية التي تأخذ عنصر الزمن بعين الاعتبار، ولنتناول الآن كل معيار من المعايير الاقتصادية على حده:

[1]- عبد اللطيف، عبد اللطيف- الفارس، سليمان، 2006/2005، التقويم الإداري في المشروعات، منشورات جامعة دمشق، ص:132.

1- **معيار صافي القيمة الحالية** (Net Present Value – NPV): يشير صافي القيمة الحالية إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة للمشروع والقيمة الحالية للتدفقات الخارجة، ويتم إيجاد صافي القيمة الحالية عن طريق خصم التدفقات النقدية المرتبطة بالاستثمار (الداخلة والخارجة) كلاً على حده بمعدل يمثل تقدير الإدارة لتكلفة التمويل، وعلى افتراض أن بدء تشغيل المشروع المقترح سيكون في السنة (t=1)، وأن التدفقات النقدية الاستثمارية ستتم بأكملها في السنة (t=0)، تحسب القيمة الحالية الصافية(NPV) كمايلي[1]:

$$NPV = \sum_{t=1}^{n} \frac{F_t}{(1+K)^t} - IC_o$$

حيث F_t : التدفقات النقدية الصافية المقابلة للسنة (t) ، وتساوي الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة الجارية Inflows في السنة (t)، والتدفقات النقدية الخارجة الجارية Outflows في السنة (t)

IC_o: تكاليف الاستثمار المبدئي أو التدفقات النقدية الاستثمارية التي تتم في السنة (t=0).

K: معدل الخصم (يمثل تكلفة التمويل).

n: العمر الاقتصادي للمشروع المدروس.

$\sum_{t=1}^{n} \frac{F_t}{(1+K)^t}$: مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية السنوية الصافية منذ بداية تشغيل المشروع في السنة (t=1) وحتى نهاية عمره الاقتصادي المتوقع في السنة (n)، حيث أن $\frac{1}{(1+K)^t}$ هو معامل الخصم المقابل للسنة (t).

فإذا كان صافي القيمة الحالية:

[1]- الحناوي، محمد صالح- قريقاص، رسمية، 1997، أساسيات الادارة المالية، الناشر: قسم ادارة الأعمال، كلية التجارة،جامعة الإسكندرية، ص:189.

موجباً: أي تزيد القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة عن القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة كان المشروع الاستثماري مربحاً أي مجدي اقتصادياً.

وعلى العكس من ذلك يعتبر المشروع الاستثماري غير مربح إذا كان صافي القيمة الحالية **سالباً:** أي تقل القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة عن القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة.

وفي حالة وجود أكثر من مشروع استثماري يفضل المشروع الذي يعطي أكبر صافي قيمة حالية موجبة.

2- معدل العائد الداخلي (r):

يعتبر معيار معدل العائد الداخلي من أهم المعايير المستخدمة في التقييم والمفاضلة بين المشروعات الاستثمارية المختلفة، ويستخدمه البنك الدولي حالياً في كل أنواع التحليل المالي والاقتصادي للمشروعات كذلك تستخدمه معظم مؤسسات التمويل الدولية عند قبولها أو رفضها للمشروعات المقدمة إليها بغرض التمويل.

ويتمثل هذا المعيار في المعدل الذي تتساوى عنده القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة مع القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة للمشروع الاستثماري، وبمعنى آخر هو معدل الخصم الذي عنده تكون صافي القيمة الحالية للمشروع الاستثماري تساوي صفر، وتحسب قيمة معدل العائد الداخلي كالتالي[1]:

$$\sum_{t=1}^{n} \frac{F_t}{(1+r)^t} - \sum_{t=0}^{n} \frac{IC_t}{(1+r)^t} = 0 \rightarrow$$

$$\sum_{t=1}^{n} \frac{F_t}{(1+r)^t} = \sum_{t=0}^{n} \frac{IC_t}{(1+r)^t}$$

[1]- عثمان، الأميرة ابراهيم- علي، عبد الوهاب نصر، 2006، مقدمة في المحاسبة الإدارية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص:228.

ويلاحظ أنه رغم أن تكلفة التمويل لا تدخل في إجراءات حساب معدل العائد الداخلي فإنه تتم مقارنة المعدل والتكلفة ببعضهما:

فإذا كان معدل العائد الداخلي أكبر من تكلفة التمويل فيعتبر المشروع مربحاً، وعلى العكس من ذلك يعتبر المشروع غير مربح إذا كان معدل العائد الداخلي أصغر من تكلفة التمويل، وفي حالة وجود مشروعات متنافسة يفضل المشروع الذي يعطي أكبر معدل للعائد الداخلي.

وباستعراض ما تقدم من معايير يمكن أن نتوصل إلى أن معيار معدل العائد الداخلي هو تقريباً المعيار الذي تتوافر فيه الخصائص الأساسية التى يجب أن يتضمنها معيار التقييم السليم وعلى هذا الأساس نوصي باستخدامه عند تقييم الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية.

ولكن يجب ألا يفهم من هذا أننا نجعل هذا المعيار هو المعيار الوحيد في دراسات الجدوى الاستثمارية، وإنما لا بد من إبراز المعيار المحاسبي لأنه سيظل المعيار الرئيسي الذي سيتم به تقييم أداء المشروع عند بدء عمله أو باعتباره وعاء الأرباح الموزعة على المساهمين المحتملين للمشروع.

كذلك يتعين أن توضح الدراسة الفترة الزمنية التي يتوقع أن يسترد كلفة المشروع الاستثماري خلالها.

2-3-5- تحليل الحساسية:

يعتبر تحليل الحساسية من الطرق البسيطة والشائعة التي تستخدم لتحليل المخاطر المحيطة بالمشروع، فهو يزود متخذ القرار بمعلومات عن مدى حساسية المعيار المستخدم لاتخاذ القرار سواء كان القيمة الحالية الصافية (NPV) أم معدل العائد الداخلي (r) تجاه التغيرات التي قد تطرأ على العوامل أو المتغيرات التي

تتحدد على أساسها النتائج المتوقعة كسعر بيع السلعة، التكلفة المتغيرة للوحدة، التكاليف الثابتة، وتكاليف الاستثمار[1].

فتحليل الحساسية يبين ما يمكن حدوثه للنتائج إذا انحرفت قيم المتغيرات المذكورة أعلاه عن التقديرات المتوقعة لها، فإذا أدى تغير بسيط في هذه العوامل إلى جعل نتيجة الاستثمار سلبية فإن خطر المشروع يكون كبيراً.

هذا ويمكن تحليل الحساسية باستخدام عدة طرق أبرزها استخدام معامل المرونة لتحليل الحساسية، فهو يبين التغيرات النسبية في القيمة الحالية الصافية أو معدل العائد الداخلي الناتجة عن التغيرات النسبية في أحد المتغيرات، فعلى سبيل المثال يمكن حساب معامل مرونة القيمة الحالية الصافية (NPV) بالنسبة إلى تكاليف الاستثمار (IC) كما يلي:

$$\theta = \frac{\Delta NPV}{NPV} \div \frac{\Delta IC}{IC} = \frac{\Delta NPV}{\Delta IC} \times \frac{NPV}{IC}$$

حيث أن θ: معامل المرونة، ΔNPV : مقدار التغير في القيمة الحالية الصافية، ΔIC: مقدار التغير في تكاليف الاستثمار.

فإذا كان معامل المرونة بين الصفر والواحد الصحيح: فذلك يعني أن تغير تكاليف الاستثمار بمقدار معين سيؤدي إلى تغير القيمة الحالية الصافية بمقدار أقل من مقدار تغير تكاليف الاستثمار.

وإذا كان معامل المرونة أكبر من الواحد: فذلك يعني أن تغير تكاليف الاستثمار بمقدار معين سيؤدي إلى تغير القيمة الحالية الصافية بمقدار أكبر من مقدار تغير تكاليف الاستثمار.

[1]– لطفي، أمين السيد أحمد، 2005، دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية، الدار الجامعية ، الاسكندرية، ص:333.

أما إذا كان معامل المرونة مساوياً للواحد: فذلك يعني أن تغير تكاليف الاستثمار بمقدار معين سيؤدي إلى تغير القيمة الحالية الصافية بذات المقدار.

وهكذا ترى الباحثة أن دراسة الجدوى الإقتصادية لها دور هام حيث ترتكز على ثلاثة أركان (التسويقية، الفنية المالية)، والتي تشكل سلسلة مراحل مترابطة ومتكاملة ولا يمكن الانتقال إلى المرحلة التالية إلا بعد إتمام دراسة المرحلة التي تسبقها بكافة متغيراتها، وعند الانتهاء من إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية بدقة وموضوعية نتمكن من الحكم على مدى نجاح المشروع وإمكانية استمراره وتجنيبه الوقوع في إخفاقات مالية أو فنية أو تسويقية وبالتالي اتخاذ القرار بقبول تمويل المشروع أو لا.

الفصل الثاني

مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة

(خصائصها، ومعوقاتها)

المبحث الأول: مفهوم المشاريع الصغيرة – أهميتها وخصائصها

المبحث الثاني: تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، معوقات وصعوبات تمويلها، وأسباب فشلها

مقدمة:

تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة المحور الأهم في العملية التنموية الاقتصادية لما تتمتع به من خصائص أهمها تدني متطلباتها الرأسمالية واعتمادها على المواد الخام المحلية وقدرتها على تنويع انتاجها كماً ونوعاً إضافة إلى قدرتها على التكيف مع المتغيرات والظروف الاقتصادية وهي الحل الأمثل لمشاكل البطالة لقدرتها على خلق الوظائف، هذا إلى جانب قدرة هذه المشاريع على تضييق الفجوة بين مستويات النمو في المناطق المختلفة، كما تعتبر هذه المشاريع مزوداً ومكملاً للعديد من المشاريع الكبيرة.

لكن وعلى الرغم من هذه الميزات فإن هذه المشروعات تصطدم بالعديد من المشاكل والمعوقات أهمها تكلفة وندرة رأس المال اللازم لإنشاء هذه المشروعات بالإضافة الى المشاكل التسويقية والانتاجية وتعاني هذه المشروعات من ضعف القدرات الادارية اللازمة لإستمرارها لإرتباط المشروع بمالكه إضافة الى ما تعانيه من مشكلات حول وفرة البيانات المالية والمحاسبية، لكن المشكلة الأهم تتجلى بالتمويل لذلك فإن هذه المشاريع تضطر إلى الإعتماد على المدخرات الفردية والعائلية والاقتراض من الأصحاب والأقارب في التأسيس والتشغيل. لذا يجب العمل لدعم تمويل هذه المشاريع ومحاولة تذليل كافة الصعوبات عن طريق وضع خطة منظمة لكيفية التعامل مع هذه المشاريع بشكل يراعي خصوصيتها.

المبحث الأول: مفهوم المشاريع الصغيرة – أهميتها وخصائصها

أولاً: مفهوم المشاريع الصغيرة:

هناك عدة تعاريف للمشاريع الصغيرة ومن هذه التعاريف:

1) يتم تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة اعتماداً على مجموعة من المعايير منها[1]:

1. معيار عدد العمال.
2. معيار حجم رأس المال المستثمر.
3. معيار الإيرادات.
4. معيار القيمة المضافة.
5. درجة التخصص في الإدارة.
6. مستوى التقدم التكنولوجي.
7. معيار حجم المبيعات.

ويختلف الاستناد إلى أي من هذه المعايير باختلاف الظروف الاقتصادية من بلد الى آخر أو من وضع اقتصادي إلى آخر، وباختلاف الغرض من البحث والدراسة في الدولة الواحدة. كما تختلف معايير المشاريع الصغيرة من بلد لآخر تبعاً لدرجة نمو وتطور البلد الصناعي وكثافته السكانية.

[1]- السكارنة، بلال خلف،2008، الريادة وادارة منظمات الاعمال، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ص: 63.

فالبنك الدولي باعتماده على معيار عدد العمال والذي يعتبر معياراً مبدئياً على سبيل المثال: تعتبر المنشأة صغيرة إذا كانت توظف أقل من 50 عاملاً، ففي ايطاليا وفرنسا تعتبر المنشأة صغيرة ومتوسطة إذا كانت توظف حتى 500 عامل، في السويد لغاية 200 عامل، في كندا واستراليا حتى 99 عاملاً، في حين أنها في الدانمارك هي المنشأت التي توظف لغاية 50 عاملاً، فإن استخدام عدد العمال كمعيار لتعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة يمتاز بعدد من المزايا منها:

- يسهل عملية المقارنة بين القطاعات والدول.
- مقياس ومعيار ثابت وموحد، خصوصاً أنه لا يرتبط بتغيرات الأسعار واختلافها مباشرة وتغيرات أسعار الصرف.
- من السهولة جمع المعلومات حول هذا المعيار[1].

وستبقى هناك صعوبة في وضع معيار موحد وصالح لمختلف دول العالم. وقد وضعت بعض التعريفات من مختلف المنظمات الدولية للمشاريع الصغيرة وأهمها[1]:

1) مركز التنمية الصناعية للدول العربية: يعرفها بكافة الوحدات الإنتاجية الصغيرة الحجم التي تضم المشاريع الريفية واليدوية والحرفية. إضافة الى المشاريع الصغيرة الحديثة سواء التي تتخذ شكل المصانع(Factory System) أو تلك التي لا تتخذ هذا الشكل (Non Factory).
2) أما منظمة العمل الدولية فقد عرفت المشروعات الصغيرة: بأنها وحدات صغيرة الحجم تنتج وتوزع سلعاً وخدمات وتتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية من

[1]– المحروق، ماهر حسن، مقابله، ايهاب، 2006، المشروعات الصغيرة والمتوسطة اهميتها ومعوقاتها، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الاردن ص:3.

البلدان النامية، وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة وبعضها الآخر قد يستأجر عمالاً وحرفيين ومعظمها يعمل برأس مال ثابت صغير أو ربما بدون رأس مال ثابت.

3) وترى لجنة التنمية الاقتصادية (CED) وهي منظمة متميزة بالبحث العلمي بأن المشروع الصغير هو ذلك المشروع الذي يتميز بخاصيتين من الخواص الخمس التالية:

1- يديره أصحابه بشكل أساسي وبصورة مستقلة.

2- يحمل الطابع الشخصي إلى حد كبير.

3- يكون محلياً إلى حد كبير في المنطقة التي يعمل بها.

4- له حجم صغير نسبياً من حيث رقم الأعمال وفي الصناعة التي ينتمي إليها.

5- يعتمد بشكل كبير على المصادر الداخلية لتمويل رأس المال من أجل نموه.

4) وتم تعريف المشروع الصغير من قبل المنظمة الأمريكية للمشروعات الصغيرة(SBA): بأنه شركة يتم امتلاكها وإدارتها بشكل مستقل وهي غير مسيطرة في مجال عملها وغالباً ما تكون صغيرة الحجم فيما يتعلق بالمبيعات السنوية، وعدد العاملين مقارنة بالشركات الأخرى في نفس الصناعة.

وهكذا تتضح الأهمية الكبرى لوضع معيار موحد وثابت للمشاريع الصغيرة في الوطن العربي لأنه يمثل اللغة المشتركة بينها. وبناء على ذلك فإنه يمكن وعلى المستوى القومي الأخذ بأحد المعايير التالية:

I. المعيار الكمي:

يشتمل هذا المعيار على عدد العاملين وحجم رأس المال وقيمة المبيعات. ويعتبر معيار عدد العمال هو المعيار الأكثر انتشاراً لتحديد حجم المشروع ولكن من محاذيره أن بعض المشاريع تتطلب عدداً قليلاً من

[1]- http://www.acc4.com/ acc/showthread arab.

العمال وبالمقابل تركيزاً واسعاً في رأس المال، وبالتالي لا يكون من الأهمية أخذ معيار الاستخدام مرتبطاً مع رأس المال وهنا يجب تحديد إطار واضح لرأس المال. ففي بعض الأقطار يعتبر ضمن رأس المال الأصول الثابتة ورأس المال العامل وفي أقطار آخرى يستثنى من ذلك رأس المال العامل، ويمكن القول أن معيار رأس المال المستثمر يأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد معيار عدد العاملين. أما المعايير الكمية الآخرى فهي أقل استخداماً وحسب نوعية المشاريع المختلفة. ومع هذا فإنه يأخذ على المعيار الكمي أنه لا يعكس بالضرورة حجم المؤسسة وذلك بسبب التقلبات المؤسسية لعمل العديد من المشاريع إضافة إلى شيوع الأعمال الموسمية واستخدام العمالة العائلية بدون أجور، كما يهمل هذا المعيار فروق الخبرة والكفاءة الإنتاجية ما بين العمال في نفس المشروع الصغير والمتوسط[1].

II. المعيار النوعي:

وهو الذي يعكس الخصائص الوظيفية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة إذ يتراوح بين مستوى إداري واحد كحد أدنى وثلاثة مستويات إدارية كحد أقصى، متمثلة بدرجة التخصص في الإدارة ونوع الملكية والموقع والكفاءة والتكلفة الإنتاجية. أما المعايير النوعية فهي مثل استهلاك الكهرباء والوقود، وهناك معايير إضافية أقل ملائمة لتحديد حجم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل دقيق مثل كمية الانتاج وقيمة الانتاج.

كما تعددت المعايير النوعية التي تحكم كون العمل صغيراً أو متوسط أم لا، ومن أكثر المعايير شيوعاً[2]:

---

[1]– Gaedeke، Raplaph، (1980), Small Business Managment. New York: Good Year Publushing، P:2.

[2] – عبد السلام، عبد الغفور– الجلبي، رياض– شحادة، حازم– والجيوسي، محمد،(2001)، ادارة االمشروعات الصغيرة، دار صفاء للنشر والتوزيع الاردن، عمان، ص:8.

1. التمويل اللازم للمشروع ويقوم به شخص، أو مجموعة صغيرة من الأشخاص حيث أن المديرين في الأعمال الصغيرة والمتوسطة غالباً أشخاص مستقلين، وعادة ما يكون المدير هو المالك وقد يكون العمال من عائلة واحدة.
2. تكون العمليات في منطقة جغرافية محددة، عدا العمليات التسويقية.
3. حجم المؤسسة صغير نسبياً في الصناعة التي تنتمي اليها مقارنة مع المؤسسات الآخرى في المجال الصناعي نفسه، فالمفهوم هنا نسبي فقد تبدو مؤسسة صناعية ما كبيرة بالنسبة الى منافيسها، ولكنها تكون صغيرة من حيث الاستخدام والموجودات والمبيعات بالنسبة إلى مؤسسة في صناعة من نوع آخر، وقد تكون المنظمة صغيرة ومتوسطة من حيث عدد العمالة التي فيها وكبيرة في موجوداتها ومبيعاتها.
4. درجة منخفضة من المكننة وتقسيم العمل.
5. استمرارية العمل في الوحدات طيلة أيام السنة فلا يكون العمل موسمياً متقطعاً.
6. يعتمد العمل في نموه على المصادر الداخلية لتمويل رأس المال وعدم وقوعها تحت سيطرة عمل مماثل.

وهكذا نجد إن الحدود الرقمية لهذه المعايير لم يتم الاتفاق عليها بسبب اختلاف الخصائص والقدرات والظروف الاقتصادية والاجتماعية بين بلد وآخر.

ثانياً:أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تشكل ما بين 85 بالمئة و90 بالمئة من إجمالي المؤسسات الاقتصادية في معظم دول العالم كما تسهم في تعزيز الصادرات المعتمدة على عوامل إنتاج محلية بمعظمها وأصبحت تشكل في معظم الاقتصاديات الناشئة وحتى بعض الدول المتقدمة التي قامت على أساس هذا النوع من الأعمال محركاً للاقتصاد[1]، وترجع أهمية مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأسباب التالية[2]:

1. تعتمد المشاريع الصغيرة والمتوسطة على العمالة المكثفة، وتميل إلى توزيع الدخل بصورة أكثر عدالة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة ، فهي تلعب دوراً مهماً في خلق فرص الاستخدام بما يخفف من حدة الفقر إذ أنها كثيراً ما توفر فرص عمل مقابل أجور معقولة للعمال من الأسر الفقيرة والنساء اللواتي يفتقرن إلى المصادر البديلة للدخل.
2. تسهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في رفع كفاءة تخصيص الموارد في الدول النامية فهي تميل إلى تبني الأساليب الإنتاجية كثيفة العمالة بما يعكس وضع تلك الدول من حيث وفرة قوة العمل وندرة رأس المال.

---

[1]– ندوة دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة تناقش تطوير قدرات المشروعات وآليات دعمها تحقيقا للتنمية الاقليمية المتوازنة، 2012، الموقع الرسمي لغرفة التجارة بدمشق.

2– حسن عاشور، فاطمة، 2009، مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، صحيفة الوسط البحرينية – العدد /2439/، مملكة البحرين.

وكلما توسع نشاط تلك المشاريع في الأسواق غير الرسمية أصبحت أسعار عوامل الإنتاج والمنتجات التي تتعامل بها تعكس بصورة أفضل تكاليف الفرص البديلة مقارنة بالأسعار التي تتعامل بها المشاريع الكبيرة.

3. تدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بناء القدرات الإنتاجية الشاملة فهي تساعد على استيعاب الموارد الإنتاجية على مستويات الاقتصاد كافة وتسهم في إرساء أنظمة اقتصادية تتسم بالديناميكية والمرونة تترابط فيه الشركات الصغيرة والمتوسطة وهي تنتشر في حيز جغرافي أوسع من المشاريع الكبيرة وتدعم تطور ونمو روح المبادرة ومهاراتها وتساعد على تقليص الفجوات التنموية بين الحواضر والأرياف.
4. كما أن سرعة التطور التكنولوجي أدت إلى زيادة معدل تغير التقنية الإنتاجية المستخدمة في العديد من الصناعات، وبانتشار طريقة الإنتاج على دفعات أصبح من الأهمية إقامة مصنع أصغر حجماً وأقل تكلفة استثمارية على أن يركز كل مصنع في إنتاج عدد قليل من السلع الدقيقة أو التي تتطلبها صناعات معينة لمواجهة طلبيات صغيرة من سلع أو خدمات معينة.

ثالثاً:خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تتسم المنظمات الصغيرة بالعديد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من المنظمات بشكل عام، وبعض هذه الخصائص تفرضها طبيعة المنظمة الصغيرة وبعضها الآخر جاء نتيجة التطور الطبيعي للمجتمعات. ومن أهم تلك الخصائص ما يلي[1]:

[1]– النجار، فايز جمعة صالح– العلي، عبد الستار محمد، 2008، الريادة وإدارة الاعمال الصغيرة، مرجع سبق ذكره، ص:67.

1. المركزيةCentralization:

تتسم المنظمات الصغيرة والمتوسطة بالمركزية في مباشرة أعمالها، حيث يقوم مالك المشروع بنفسه أو بمعاونة عدد محدود من المساعدين بتأدية النشاطات المختلفة في المنظمة، حيث تستخدم تلك المنظمات في الغالب الهيكل البسيط. وكما نلاحظ استقلالية الإدارة في اتخاذ قراراتها إلا أنه وفي معظم الأحوال فإن المالكين هم الذين يقومون بإدارة المشروع.

كما نجد أن اتخاذ القرارات في المنظمات الصناعية تميل إلى المركزية العالية في عمليات التخطيط بشكل عام والتخطيط الاستراتيجي بشكل خاص وتتركز في أيدي الإدارة العليا، ومن العوامل المفسرة لإتباع المنظمات الصغيرة والمتوسطة للمركزية عند ممارستها لأنشطتها هو سريان الجمع بين الإدارة والملكية.

2. اللارسمية InFormalization:

يغلب الطابع غير الرسمي على أنشطة الأعمال الصغيرة والمتوسطة المختلفة بسبب قلة عدد العمال وصغر حجم هذه المنظمات وسيادة التقارب المكاني وزيادة عملية التفاعل. ومما يساعد على انتشار اللارسمية إتباع المنظمات الصغيرة والمتوسطة الهيكل البسيط في التنظيم كما أن الإدارة والعمال في تلك المنظمات يعرفون بعضهم بعضاً وقد يكونون أقرباء. وتشير الاحصاءات أن(69%) من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعمل بها أقرباء لأصحاب تلك المؤسسات، كما أن درجة ممارسة الإدارة الإستراتيجية في المنظمات الصغيرة والمتوسطة ضعيفة وتعتمد على الأسلوب غير الرسمي وربما على خبرة الإدارة ومعلوماتها فقط[1].

[1]– ايوب، ناديا حبيب، (1997)، ممارسة الادراة الاستراتيجية في المنشآت الصناعية السعودية وعلاقتها بقدرة المنشأة، مجلة الادارة العامة الرياض السعودية، ص:423.

تؤدي اللارسمية السائدة في المنظمات الصغيرة والمتوسطة إلى التعاون بين الإدارة والعمال خلال ممارسة الأنشطة المختلفة، حيث تسود بينهم الصداقات الحميمة وروح العائلة وقيمها المختلفة. ويعتبر هذا العامل من المعايير المهمة في الصين حيث تسود العلاقات الإنسانية مدعومة بالعائلة.

3. المحليةLocality:

تكون أغلب العمليات في المشروع الصغير أو المتوسط في منطقة جغرافية واحدة عدا العمليات التسويقية لذا يعتبر الموقع خاصية من خصائص المنظمات الصغيرة والمتوسطة، إذ نجد أن المنظمات الصغيرة والمتوسطة يكون مركز عملياتها في موقع محلي[1].

هذا وتستطيع المنظمات الصغيرة والمتوسطة الانتشار جغرافيا في الأقاليم والمحافظات والقرى المختلفة داخل البلد الواحد مما يساعد على استغلال الموارد والإمكانيات المحلية المتاحة، حيث أنها لا تحتاج في الغالب إلى توافر شروط صارمة من حيث الموقع وقربها من التجمعات السكنية وخاصة الريفية منها، وهذا يعطي المرونة لها من حيث إقامتها وتوزيعها على معظم المناطق بعكس المنظمات الكبيرة التي تحتاج إلى بنية أساسية كبيرة.

إن صغر حجم المشروع يؤدي في الغالب أن يكون مركز إدارة المشروع في مركز المدينة، كما يقوم بالتسويق في مراكز التسويق القريبة لأن حجم الخدمات والبضائع التي تقدمها صغير قياساً إلى الاحتياج المحلي العام.

[1]– السالم، مؤيد سعيد، (2000)، التكامل بين التخطيط الإستراتيجي والممارسات الخاصة بإدارة الموارد البشرية في منظمات الاعمال العربية، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر إدارة الموارد البشرية وتحديات القرن الجديد، جامعة اليرموك، اربد، الاردن، ص: 18.

4. الملكية الفردية:

إن غالبية ملكية المنظمات الصغيرة والمتوسطة هي الملكية الفردية وتتصف غالباً بضعف التمويل. حيث أن تمويل الأعمال يعتمد على شخص واحد أو عدة أشخاص وفي الحالات النادرة يكون المالكون (15) شخصاً فأكثر. إن سريان الملكية الفردية أو العائلية على المنظمات الصغيرة والمتوسطة يجعل بالإمكان للشخص الواحد من امتلاك مشروع صغير يتناسب وقدراته التنظيمية والإدارية[1].

رابعاً: مميزات المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

علاوة على دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث تمثل جزءاً كبيراً من قطاع الإنتاج في مختلف الدول سواء المتقدمة أو النامية وتولي دولاً عديدة اهتماماً خاصاً بها فعلى سبيل المثال تعد الصناعات الصغيرة والمتوسطة مفتاح التنمية في جمهورية الهند وقد أولتها دعماً متميزاً حتى أطبق عليها بالابن المدلل للحكومة، وتقدم المشاريع الصغيرة والمتوسطة العديد من المميزات التي يمكن تلخيصها بالآتي[2]:

1. سهولة تأسيسها نظراً لعدم حاجتها إلى رأس مال كبير أو تكنولوجيا متطورة، إضافة إلى قدرتها على الانتاج والعمل في مجالات التنمية الصناعية والاقتصادية المختلفة.
2. توفير فرص عمل وبكلفة استثمارية منخفضة وذلك لطبيعة الفن الإنتاجي المستخدم من حيث أسلوب إنتاج كثيف العمل خفيف رأس المال، فضلاً عن تواضع مؤهلات العمالة المطلوبة مما يعزز دورها

[1]– صيام، وليد زكريا، وسلمان، طلال جيجان،(1999)، محاسبة الشركات الصغيرة واثرها في تنمية الريف والبادية الاردنية. ورقة بحثية مقدمة الى مؤتمر آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الريف والبادية(الأردنية جامعة آل البيت)، المفرق، الاردن. ص: 484.

2– حسن عاشور، فاطمة، 2009، مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره، مملكة البحرين.

في امتصاص البطالة التي في الأغلب تتصف بتدني مستواها التعليمي والمهني وخاصة في البلدان النامية.

3. نشر القيم الصناعية الإيجابية في المجتمع من خلال تنمية وتطوير المهارات لبعض الحرف والمهارات.
4. استغلال مدخرات المواطنين والإستفادة منها في الميادين الإستثمارية المختلفة بدلاً من تبذير هذه المدخرات في الإستهلاك.
5. تعظيم الإستفادة وإستغلال المواد الأولية المتاحة محلياً لإنتاج سلع تامة الصنع تساهم في تلبية احتياجات وأذواق المستهلكين إضافة إلى قدرة هذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة على العمل في مجال إنتاج الصناعات الحرفية والسلع الغذائية والاستهلاكية التي يتم الحصول عليها من الخارج الأمر الذي يساعد في سد جانب من احتياجات السوق المحلي من هذه السلع ما يساهم في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.
6. تغطية الطلب المحلي على المنتجات التي يصعب إقامة صناعات كبيرة لإنتاجها لضيق نطاق السوق المحلية نتيجة لانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي أو لمحدودية حجم التراكم الرأسمالي وخاصة في الدول النامية.
7. تعد هذه المشاريع صناعات مغذية لغيرها من الصناعات ولها دورها في توسيع قاعدة الإنتاج المحلي حيث تساهم في تلبية بعض من احتياجات الصناعات الكبيرة سواء بالمواد الأولية أو الاحتياطية بالإضافة إلى قدرة هذه المشاريع على الاستفادة من مخلفات الصناعات الكبيرة.

8. لا يحتاج العاملون إلى مستويات عالية من التدريب للعمل في هذه المشاريع لبساطة التكنولوجيا المستخدمة.

9. توفر منتجات هذه المشاريع جزءاً هاماً من احتياجات السوق المحلي مما يقلل من الاستيراد.

10. توفير العملة الصعبة من خلال تعويض الاستيرادات والمساهمة في التصدير في أحيان كثيرة.

11. تستطيع مواجهة تغييرات السوق بسرعة بعيداً عن الروتين حيث تتمتع بقدر من التكييف وفقاً لظروف السوق سواء من حيث كمية الإنتاج أو نوعيته، مما يعني القدرة على مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات الاقتصادية وفترات الركود.

المبحث الثاني: تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، معوقات وصعوبات تمويلها، وأسباب فشلها

1- إنشاء المشروع الصغير والمتوسط:

يحتاج إنشاء مشروع جديد سواء كان تجارياً أو صناعياً إتباع الخطوات التالية لدراسة جدواه الاقتصادية[1]:

1. الهدف من المشروع والغاية من إنشائه: ومن الضروري أن ينسجم هدف المشروع مع خطط التنمية الاقتصادية ومع أهداف الاقتصاد الوطني من حيث العوائد المباشرة وغير المباشرة ومن حيث زيادة معدلات التشغيل وتحسين الدخل الفردي، بالإضافة إلى انسجام هدف المشروع مع الأهداف الشخصية للمستثمر.
2. أهمية المشروع وأهمية المنتج أو الخدمة التي يقدمها ومدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية وأثره على إدخال القطع الأجنبي وإدخال التقنيات الحديثة.
3. مبررات المشروع ودواعي الحاجة إلى إنشائه وإلى المخرجات الناجمة عنه.
4. الموقع المقترح ومدى توفر عوامل البنية التحتية.
5. الدراسة الفنية: التي تهتم بكيفية سير العمل وتوصيف العملية الإنتاجية أو طريقة أداء وتقديم الخدمة.

[1]- بومباك، كليفودم، (1989)، أسس ادارة الأعمال التجارية الصغيرة، تحريروتدقيق: د.رائد السمرة، الأردن، عمان، مركزالكتب الاردني، ص:347.

6. الدراسة التسويقية: لمعرفة حصة المشروع في السوق المحلي والخارجي. وتقدير حجم الطلب على منتجات المشروع ومتى تطوره في المستقبل بالإضافة إلى مستوى الأسعار السائدة والمتوقعة.

7. الدراسة المالية: وهذه الدراسة تعتبر مهمة وتستلزم مايلي:

أ- تقدير تكاليف الاستثمار: الأراضي والمباني والآلات.

ب- تقدير تكاليف الإنتاج والتسويق السنوية والأسس التي اعتمدت في تقديرها.

ت- تقدير تكاليف التشغيل السنوية والأسس التي اعتمدت في وضعها.

ث- تقدير الإيرادات.

ج- طريقة تمويل المشروع والمصادر المتاحة.

ح- تقدير تكلفة الفرصة البديلة.

خ- تحديد مقدار الضرائب والإعفاءات الممكنة.

د- حساب صافي التدفقات النقدية.

ذ- استخراج معايير التقييم المالية للمشروع مثل فترة الاسترداد وصافي القيمة الحالية ومعدل العائد الداخلي.

ر- تحليل الحساسية من أجل معرفة مدى تغير الإيرادات والتكاليف بناء على بعض التغيرات التي يمكن أن تطرأ في المستقبل، وذلك من خلال الدراسة الاقتصادية ومعرفة جدوى المشروع من وجهة نظر الاقتصاد الوطني والاهتمام بمايلي:

I. أثر المشروع على الدخل القومي والقيمة المضافة.

II. أثر المشروع على التوظيف.

III. أثر المشروع على مستوى الأجور.

IV. أثر المشروع على ميزان المدفوعات.

2- مراحل ومصادر تمويل المشروع الصغير والمتوسط المختلفة خلال حياته الإنتاجية:

2-1- مراحل تمويل المشروع الصغير والمتوسط:

المشروع أياً كان حجمه يمر بعدة مراحل يحتاج خلالها إلى تمويل يناسب كل مرحلة، وهذه المراحل هي:

- مرحلة الإنشاء: حيث إقامة المصنع وشراء الآلات و التجهيزات المختلفة ويغطيها رأس المال والقروض.
- مرحلة التشغيل: ويكون تمويلها عن طريق القروض.
- مرحلة التوسع: وتبدأ عندما يزداد الطلب على المنتجات.

لذا يتوجب على إدارة المنشأة تقدير الأمور التالية[1]:

- مدى الحاجة الفعلية لهذه الأموال؟
- ما هي كمية الأموال التي تحتاجها المنشاة في كل مرحلة؟

[1]- J.D. Ryan, Gail P. Hiduke, SMALL BUSINESS An Entreprenure´s Business Plan, 2006, Thomson Learning Academic, New York, p: 60.

- متى تحتاج المنشأة الى الأموال المختلفة؟
- كم المدة التي ستحتاج المنشأة الأموال خلالها؟
- ما هو مصدر الأموال المناسب؟
- كيف ستقوم المنشأة بتسديد الأموال في حالة الإقتراض؟

2-2- مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

إن من أهم القرارات المالية هو اختيار مصادر التمويل للمشروع من المصادر المختلفة المتاحة، وهناك العديد من الاعتبارات التي تؤثر في هذا القرار، وعادة ما يرغب المقترض في الحصول على القرض الذي يعتبر اقتصادياً من وجهة نظره، ولكن القرض الأقل كلفة قد ينطوي على قيود معينة أو أخطار مرتفعة أو شروط معينة لا يستطيع تحقيقها. لذا لا بد من دراسة مصادر التمويل المختلفة لاختيار مصدر التمويل المناسب.

و من المهم جداً أن تكون مصادر التمويل المستخدمة ملائمة لطبيعة الأصول التي ستقدم هذه الأموال لتمويلها بحيث تكون مصادر التمويل المختارة مناسبة ومتماشية مع طبيعة الأصول المستخدمة.

يمكن لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحصول على التمويل اللازم من خلال المصادر التالية[1]:

[1]- النسور، إياد عبد الفتاح علي، (1999)، دور المؤسسات التمويلية الحكومية في تنمية المشروعات الصغيرة في الأردن. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا- قسم الاقتصاد، عمان، الأردن، ص:2.

1) حصص رأس المال: من مدخرات شخصية وهي غالباً غير كافية بسبب انخفاض معدل الادخار في الدول النامية، كما يمكن اللجوء للاقتراض من العائلة والأقارب والأصدقاء وهذا أيضاً مصدر غير كاف إضافة إلى تدخل هؤلاء في شؤون المشروع، كما يمكن اللجوء إلى مشاركة الآخرين وفي هذه الحالة سيتم اقتسام الإدارة واقتسام الأرباح.

2) الاقتراض: من البنوك ومن المؤسسات المالية الأخرى، وهذه لا ترغب في منح المشروع الصغير والمتوسط الائتمان بسبب المخاطر المرتفعة المصاحبة لهذا النوع من التمويل فكثيراً ما يتم إهمال طلبات التمويل المقدمة من صغار رجال الأعمال، إن هذا التمويل لا يزيد في أحسن حالاته عن 2% في البلدان النامية إضافة إلى ارتفاع تكلفة تمويل القرض الصغير والمتوسط، فقد أظهرت دراسة أجريت في الفلبين أن تكاليف المعاملة المصرفية في تمويل المشروعات الصغيرة بلغت 2,5–3% من قيمة القرض مقابل 5% للقروض الممنوحة للمشروعات الكبيرة، ولذلك تلجأ المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى المرابين وتجار النقود وهذا أمر له العديد من المشاكل، وثمة إمكانية لاقتراض الأصول الثابتة من تجار الأصول الثابتة وهذا يزيد تكلفة التمويل بشكل كبير قد يصل إلى أكثر من 40% .

3) الائتمان التجاري: إن تكلفة هذا النوع من مصادر التمويل تصبح مرتفعة إذا لم يتمكن المشروع من الاستفادة من الخصم النقدي إضافة إلى أن المورد سوف يزيد من السعر في حال عدم الدفع النقدي.

4) التمويل التأجيري: إن هذا النوع من التمويل يصبح محدود الأهمية نظراً لأنه لا يفيد إلا في استئجار الأُصول الثابتة.

5) السوق المالي: وهذا المصدر محفوف بالعديد من المخاطر والمشاكل ويصبح مرتفع التكلفة في حالة التمويل الصغيروالمتوسط.

3- الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة بعض المشاكل والصعوبات التي تحد من قدرتها على العمل ومساهمتها في دفع عجلة النمو الاقتصادي، وتتمثل هذه الصعوبات بما يلي[1] :

3-1- صعوبات تسويقية وإدارية:

تختلف الصعوبات التسويقية باختلاف نوع المشروع وطبيعة النشاط الذي يمارسه، وتتمثل أهم الصعوبات التي تواجهها هذه المشاريع في هذا المجال فيما يلي:

1. انخفاض الإمكانيات المالية لهذه المشاريع مما يؤدي الى ضعف الكفاءة التسويقية نتيجة لعدم قدرتها لتوفير معلومات عن السوق المحلي والخارجي وأذواق المستهلكين، بالإضافة الى مشاكل ارتفاع تكاليف النقل وتأخر العملاء في تسديد قيمة المبيعات وعدم دعم المنتج الوطني بالدرجة الكافية.
2. عدم وجود منافذ تسويقية منتظمة لتعريف المستهلك المحلي والخارجي بمنتجات وخدمات هذه المشاريع فضلا عن ضيق نطاق السوق المحلي وعدم إتباع الأسلوب العلمي الحديث في مجال التسويق ونقص الكفاءات التسويقية وعدم الاعتماد بإجراء البحوث التسويقية خاصة في مجال دراسة الأسواق وأساليب النقل والتوزيع والتعبئة والتغليف وأذواق المستهلكين ...الخ، الأمر الذي يحد من قدرة هذه المؤسسات على تسويق منتجاتها.

[1]- حسن عاشور، فاطمة، 2009، مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره، مملكة البحرين.

3. تفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة في بعض الأحيان بدافع التقليد أو المحاكاة أو لاعتياده على استخدام هذه السلع الأجنبية مما يحد من حجم الطلب على المنتجات المحلية.
4. عدم توفر الحوافز الكافية للمنتجات المحلية مما يؤدي إلى منافسة المنتجات المستوردة لمثيلاتها من المنتجات المحلية وقيام بعض المؤسسات الأجنبية بإتباع سياسات اغراقية لتوفير منتجاتها للأسواق المحلية بأسعار تقل عن أسعار المنتج المحلي، مما يؤدي إلى ضعف الموفق التنافسي للمؤسسات الوطنية العاملة في هذه الصناعات.
5. عدم اتباع الأساليب الحديثة في الإدارة حيث يسود في إدارة هذه المشاريع نمط المدير المالك الذي يجمع عادةً بين وظائف الإدارة والتمويل والتسويق وغيرها، بالإضافة إلى عدم وجود التخصص الوظيفي بالمعنى المعروف في مجال ترتيب الوظائف والمحاسبة والاقتصاد وغيرها وعدم وجود تنظيم إداري واضح المعالم لسير العمل في المشروع.
6. تعاني معظم المشاريع الصغيرة و المتوسطة من عدم معرفتها بقواعد وأساليب التعامل مع الجهات الإدارية الرسمية في الدولة كالسجلات التجارية والصناعية مما يؤدي إلى طول الوقت اللازم لإنجاز معاملاته.
7. نقص المعلومات والإحصاءات المتاحة لدى هذه المشاريع خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات المنافسة وشروط ومواصفات السلع المنتجة وأنظمة ولوائح العمل والتأمينات الاجتماعية وغير ذلك من البيانات والإحصاءات اللازمة لتسيير أعمالها على الوجه المستهدف.

3-2- صعوبات فنية:

عادة ما تعتمد هذه المشاريع كما سبق القول على قدرات وخبرات أصحابها في العمل بصفة رئيسية، كما أنها تلجأ عادة إلى استخدام أجهزة ومعدات قد تكون بدائية أو أقل تطوراً عن تلك المستخدمة في المؤسسات الكبيرة أو لا تتبع أساليب الصيانة أو الأساليب الإنتاجية المتطورة التي تساعدها على تحسين جودة منتجاتها بما يتماشى مع المواصفات العالمية في الأسواق الدولية. كما أن اختيار المواد الخام ومستلزمات الإنتاج اللازمة لأعمال هذه المؤسسات قد لا يخضع لمعايير فنية وهندسية مدروسة ولكنها تعتمد في أغلب الأحوال على خبرة أصحاب هذه المؤسسات التي قد تكون محدودة في بعض المجالات، الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم تحقيق هذه المؤسسات لأهدافها في بعض الأحيان.

3-3- صعوبات تمويلية:

تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة بعض الصعوبات التمويلية التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1) تعتمد هذه المشاريع في أغلب الأحيان على التمويل الذاتي وبالتالي فهي تعمل في حدود الإمكانيات المالية المحدودة المتاحة لها.
2) نظرا لأن الكيانات القانونية لهذه المشاريع تكون في الغالب مؤسسات فردية فإنه يصعب عليها زيادة رؤوس أموالها عن طريق طرح أسهم في السوق المالية أو إصدار قرض سندات.
3) تواجه هذه المشاريع مشكلات تمويلية ترجع إلى تردد بعض المصارف التجارية في منح هذه المؤسسات قروضا ائتمانية متوسطة أو طويلة الأجل ما لم تقدم تلك المؤسسات ضمانات.

4) إن التمويل المتاح في بعض الأحيان لهذه المؤسسات يعتبر غير مناسب لاحتياجاتها التمويلية نظراً لإنخفاض مدة الائتمان أو لعدم كفايته.

5) إن التمويل هو روح المشاريع والكثير من الأفكار واقتراحات المشاريع المنيرة ما تُقتل لعدم الحصول على التمويل المناسب فبدون المبالغ الضرورية لن ينجح أي مشروع وخاصة في المراحل الأولية.

فمعاناة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متمثلة في صعوبة الحصول على التمويل المالي أو اجتذاب المستثمرين من جميع القطاعات.

4- معوقات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

يلاحظ مما سبق مدى تدني مساهمة مختلف الجهات التمويلية في توفير التمويل لهذا القطاع، يعود هذا للعديد من الأسباب والعوامل التي سنحاول استعراضها بشيء من الاختصار، وهي تنحصر في المعوقات التي تواجهها البنوك التجارية في توفير التمويل وكذلك المعوقات التي تعترض سير النشاط التمويلي للمؤسسات الإقراضية المتخصصة.

4-1- المعوقات التي تواجه المؤسسات المصرفية:

وبناءً على ما تقدم يمكن إسناد امتناع **البنوك التجارية** في توفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى ما يلي[1]:

1. ارتفاع الكلفة الإدارية المرتبطة بتنفيذ هذه القروض.

[1]- المحروق، ماهرحسن، مقابله، أيهاب،2006 ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة اهميتها ومعوقاتها، مرجع سبق ذكره، ص: 7.

2. ارتفاع المخاطر المصرفية لهذا النوع من القروض مقارنة مع الإقراض العادي، وعادةً ما تلجأ البنوك إلى الابتعاد عن أي نوع من أنواع المخاطر المصرفية، وتكتنف المشاريع الصناعية الصغيرة تحديداً والمتوسطة بصورة عامة مخاطر تكفي لابتعاد البنوك التجارية.
3. تدني الضمانات اللازمة والكافية التي تقبلها البنوك لتقديم القروض، وهذا يؤدي إلى تراجع حجم الائتمان المقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
4. الصعوبة التي تواجه البنوك التجارية في محاولتها لتسييل موجودات هذه المشروعات نظراً لانخفاضها من جانب، والاعتبارات الاجتماعية من الجانب الآخر.
5. محدودية الثقافة المصرفية لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد دفعهم ذلك للابتعاد عن البنوك للحصول على التمويل اللازم لمشروعاتهم.

ولم يقبل المجتمع بهذه المحددات كمبرر لابتعاد البنوك عن القيام بدورها في هذا المجال، وخاصة أنها تتمتع بعدد من **المزايا** وهي:

- كفاءة الإدارة وملاءتها المالية وكفاءة رؤوس الأموال وشفافيتها.
- توفر البنية التحتية المناسبة والانتشار الواسع لفروعها، مما يؤمن وصولها إلى معظم الأماكن ولذوي الحاجة من المقترضين.
- كفاءة أنظمتها الرقابية والمحاسبية وأجهزة المتابعة.
- ملكيتها من قبل القطاع الخاص مما يجعلها تركز على كفاءة وإدارة المشاريع المجدية وذات الربحية الأكيدة إلى حد ما.
- استقرار مصادرها المالية.

- أكثر قدرة على تلبية الاحتياجات المصرفية لهذا القطاع نظراً لتنوع الخدمات المالية التي تقدمها.

4-2- معوقات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من قبل مؤسسات الإقراض المتخصصة:

يؤدي تدخل الدولة في أي مؤسسة إقراضية، إلى خلق فكرة لدى المقترضين بأن الدولة هي التي تعمل على دعم وتقديم القروض من خلال تلك المؤسسة، فيشجع الأفراد على الحصول على هذه القروض واستخدامها لأغراض غير تلك التي تم الإعلان عنها مسبقاً عند الحصول عليها ويحاولون عدم الالتزام بالتسديد أوعدم اعتبارها التزاماً مالياً يجب القيام بتسديده في الأوقات المحددة.

ولا بد هنا من الذكر بأن إنشاء المؤسسات الإقراضية المتخصصة جاء محاولة لسد جزء من الفجوة التمويلية وتوفير التمويل لكل قطاع من القطاعات بصورة متخصصة، فهدف هذه المؤسسات منذ إنشائها كان محاولة تصحيح سوق الائتمان غير أنها لم تتمكن من تجنب مخاطر المجازفة في تقديم القروض، وهذا الجزء من المجازفة تمكنت البنوك التجارية من تجاوزه بوضعها الضمانات كعائق أمام تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويمكن القول بشكل عام أن أي نشاط تمويلي تمارسه أي مؤسسة بغض النظر عن طبيعتها لابد أن تعترض مسيرته بعض المعوقات وتتنوع هذه المعوقات بتنوع الجهات المقرضة فإذا كانت بنكاً تجارياً تتمثل المعوقات في صعوبة توفير المقترض للضمانات اللازمة للحصول على التمويل، وإذا كانت المؤسسة المقرضة (الممولة) متخصصة تتمثل المعوقات في عدم الالتزام بالغاية الحقيقية من الحصول على القرض أوفي عدم الالتزام بالتسديد، وإذا كانت الجهة المقرضة جهة حكومية فإن المقترض يتعامل مع القرض على

أنه معونة أو دعم ليس من الضروري تسديده. وتختلف المعوقات من وجهة نظر مؤسسات التمويل عنها من وجهة نظر القائمين على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فالمعوقات التي تواجه مؤسسات التمويل هي[1]:

- افتقاد عنصر الثقة في القائمين على المشروع الصغير والمتوسط وينجم ذلك في أغلب الأحيان عن فقدان صاحب المشروع للجدارة الائتمانية المقنعة للمؤسسة التمويلية.
- عدم توافر الضمانات الكافية لمنح التمويل للمشروع الصغير والمتوسط.
- افتقار المشروع الصغير والمتوسط للخبرة في أساسيات المعاملات المصرفية.
- انخفاض القدرة على تسويق المنتجات مما ينعكس سلبياً على المشروع.

4-3- المعوقات التي تواجه القائمين على المشاريع:

أما المشكلات التمويلية التي تواجه القائمين على المشاريع فتتمثل في[2]:

1. ارتفاع تكلفة التمويل الذي يرغبون في الحصول عليه.
2. ارتفاع نسبة المديونية مقارنة بأصول المشروع، وهذه نقطة ذات أهمية خاصة لأن أصول المشروع الصغير لا توفر الضمان الكافي للحصول على تمويل جديد إذا ما احتاج إليه في فترة تشغيله من أجل الاستمرار في العملية الإنتاجية.
3. تدخل مؤسسات التمويل وفرض الوصاية على المشروع الصغير والمتوسط وذلك عند غياب الثقة فيه مما يؤدي إلى ظهور مشكلات بين مؤسسات التمويل والمشروعات الصغيرة وخاصة في الدول

[1]- المحروق، ماهر حسن، مقابله، أيهاب، 2006 ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة اهميتها ومعوقاتها، مرجع سبق ذكره، ص:8.

[2]- المحروق، ماهر حسن، مقابله، أيهاب، 2006 ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة اهميتها ومعوقاتها، مرجع سابق، ص:9.

النامية. والجدير بالذكر هنا أن مباشرة المؤسسات المحلية والدولية التطوعية لأعمالها في مجال خدمات توفير التمويل للمشروعات الصغيرة إنما جاءت لخلق نوع من التوازن في السياسة الائتمانية.

5- عيوب المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

مقابل الأهمية الاقتصادية لهذه المشروعات فهناك العديد من العيوب التي يمكن أن توجه لها خصوصاً في الدول النامية[1]:

1. إن هذه المشروعات وبسبب الإجراءات الضريبية المتشددة قد تنطوي تحت إطار القطاع غير المنظم والذي يعمل بعيداً عن القوانين، وقد يتخذ شكل الخارج عن القانون في أحيان كثيرة سواء المتعلقة بحقوق العمال أو قوانين السلامة المهنية أو قوانين حماية البيئة والرقابة الصحية والرقابة على الجودة، والواقع أن هذه الحالة هي نتيجة طبيعية لعدم الانسجام والتناغم بين المتطلبات العصرية لعملية الإنتاج والتصنيع وبين الإمكانات المالية أو مشكلة التمويل التي تعيشها المشروعات الصغيرة والمتوسطة. فهي لم تصبح صغيرة لأسباب تقنية أو اقتصادية يفرضها واقع البلدان النامية فحسب بل هي صغيرة أساساً نظراً لإمكانياتها المالية والتي لا تتناسب مع الأعباء التي يفرضها التكيف مع القوانين المعاصرة سواء الضريبية منها أو الاجتماعية خاصة عندما لا تراعي الجهات الحكومية المسؤولة عن تطبيق القوانين بعض الاعتبارات والأولويات المتعلقة بأوضاع هذه المشروعات وتعاملها نفس معاملة المشروعات الكبيرة ذات الإمكانات المالية الكبيرة. وقد تعمل بعض التشريعات على معاقبة الصناعات الصغيرة بحرمانها من بعض الإمتيازات التي تخص حداً معيناً من رأس المال الثابت والتي غالباً ما تكون على شكل إعفاءات

[1]- http://www.acc4arab.com/acc/showthread.

جمركية أو ضريبية، وهذا بحد ذاته ما يدفع المشروعات الصغيرة والمتوسطة للخروج عن القانون والعمل في إطار القطاع غير المنظم بعيداً عن رقابة الأجهزة الحكومية.

2. عدم قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مواكبة التطورات التكنولوجية فهذه المشروعات وفي معظم الدول النامية نشأت لسد احتياجات السوق المحلية من السلع ذات النوعية الملائمة لمستويات المعيشة في هذه البلدان ولم تكن تلبية للعلاقات الأمامية والخلفية التي تخلقها المشروعات الكبيرة، فلا هي بصناعات صغيرة مغذية للصناعات الكبيرة ولا هي بصناعات متلقية لفرص التصنيع التي تخلقها الصناعات الكبيرة. وهنا أيضاً فإن وضعها الموصوف بصناعات مستجيبة للواقع الاقتصادي المتخلف يجعلها غير قادرة على مواكبة التطورات التكنولوجية في مجال عملها خصوصاً بسبب مشكلات التمويل التي كانت أصلاً سبباً لنشأتها صغيرة أو متوسطة. وقد اعتمد العديد منها في البقاء والاستمرار على رخص أسعار منتجاتها الناجم عن تدني النوعية بالمقارنة مع أسعار الصناعات المتطورة تقنياً أو المنتجات المستوردة ذات الجودة العالية والأسعار المرتفعة، وعلى هذا الأساس فإن العديد من الصناعات الصغيرة مرشحة للانقراض مع تحسن الأوضاع المعيشية في البلدان النامية ذات معدلات النمو المرتفعة في ظل غياب الإسناد الحكومي القادر على تطوير هيكل هذه المشروعات ودفعها للتعايش مع المشروعات الكبيرة وتحويلها إلى مشروعات مغذية ومتلقية في إطار العلاقات الأمامية والخلفية للترابط الصناعي.

6- مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة من مشكلات متعددة، وإن بعض هذه المشكلات ناجمة عن المشكلات التي يعاني منها المجتمع الذي يحتضن هذه المشروعات سواء ما يتعلق بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي وضعف ميل الأفراد للادخار والاستثمار وندرة الموارد المحلية إضافة إلى مشكلات أخرى متفرقة.

ويمكن تصنيف المشكلات التي تؤثر في المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن مجموعتين ترتبط المجموعة الأولى بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع ولذلك يصعب تغييرها من قبل إدارة المشروع وهي مجموعة المشكلات الخارجية، أما الثانية فهي مشكلات داخلية وترتبط بالتوجهات العامة لسياسات المشروع ويمكن معالجتها من قبل إدارة المشروع. وسوف نسلط القليل من الضوء على بعض هذه المشكلات[1]:

1) التمويل: وهي في مقدمة المشاكل التي تواجهها هذه المشروعات، إذ أن صغر حجم المشروع يجعل من الصعب حصوله على القروض المصرفية لأسباب عديدة منها ارتفاع درجة المخاطرة وعدم وجود ضمانات كافية لدى أصحاب تلك المشروعات فضلاً عن انعدام الوعي المصرفي وعدم توفر السجلات المحاسبية التي توضح المركز المالي للمشروع والتنبؤ بمستقبله.
2) العمالة الماهرة: يعتبر العنصر البشري أحد أهم عناصر الإنتاج ولذلك فإن نقص العمالة الماهرة هو من أهم المعوقات التي تواجه المشروع الصغير والمتوسط إذ لايمكن تجاوزها بسهولة مع أن إدارتها تتم من قبل أصحابها في أغلب الأحيان، ويعود سبب عدم وفرة العمالة الماهرة إلى تفضيل العاملين العمل في المشروعات الكبيرة والمشروعات الحكومية لوجود بعض الإمتيازات كالتقاعد والضمان الاجتماعي والصحي..الخ.
3) الكفاءات الإدارية والفنية: تعد الإدارة العلمية مفتاحاً لنجاح العمل وتفتقر المشروعات الصغيرة والمتوسطة للإدارة الصحيحة والخبرة في العديد من المجالات كالأعمال المحاسبية والتسويقية والتنظيمية والتخزينية.

[1]- http://www.acc4arab .com./ acc/showthread.

4) التسويق: يعتمد حجم الإنتاج على سعة الأسواق المحلية وهناك عوامل معينة تتحكم في قدرة الأسواق على استيعاب كامل السلع مثل عدد السكان ودخول الأفراد والسلع المنافسة وهذه الأمور غائبة عن اهتمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة لعدم معرفتها بوسائل التسويق والترويج واعتمادها على الوسطاء في تصريف منتجاتها.

5) الانتماء: تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة من عدم وجود جهة معينة تهتم بشؤونها وقد يكون سبب ذلك سعة انتشارها وتباعد أمكنتها وصعوبة جمعها تحت جهة معينة، وهذا يحرمها في الكثير من الأحيان من الحصول على الإمتيازات والتسهيلات لا بل أن مزاحمة المشروعات الكبيرة لها يجعلها عرضة للمطاردة والإغلاق والترحيل.

6) ازدواجية الإجراءات: تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة من مشكلة تعدد الجهات التفتيشية والرقابية (الصحية، الاقتصادية، الضمان الاجتماعي، الدوائر الضريبية والجمركية، دائرة الجودة والمقاييس...الخ) وبالنظر لتعدد الاجتهادات الشخصية مما يعني خلق مشاكل تنظيمية مختلفة داخل تلك المشروعات.

7) انخفاض الإنتاج: هنالك أسباب عدة تؤثر في انخفاض إنتاجية المشروع الصغير منها سوء التخطيط الذي يؤدي إلى عدم تدفق المواد الأولية وسوء تدبير مستلزمات الإنتاج الأخرى مثل قطع الغيار والطاقة الكهربائية وخدمات الإنارة والتبريد فضلاً عن قلة الخبرات الفنية وكثرة توقفات العمل وارتفاع معدل دوران العمل.

8) تردي النوعية: بسبب استعمال الآلات القديمة في عمليات الإنتاج، وارتفاع أسعار المواد الأولية الجيدة فضلاً عن صعوبات الاستعانة بالكوادر الهندسية والعناصر الفنية المدربة وعدم وجود مراكز لفحص الجودة والسيطرة النوعية .

9) عدم وجود نظام للمعلومات: فاتخاذ القرار يتم غالباً وفقاً لقناعات شخصية نظراً لعدم توفر المعلومات الصحيحة والدقيقة عن المشكلة التي يتخذ حيالها القرار علاوة على عدم استخدام الانترنت ووسائل الاتصال المتطورة.

7- أسباب فشل المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

يعانى أصحاب المشروعات الصغيرة كثيراً في سبيل الوصول إلى النجاح وكثيراً ما تفشل المشروعات الصغيرة خلال السنوات الثلاث الأولى من عمر المشروع وتختلف أسباب الفشل من مشروع لآخر. ويمكن حصر أسباب فشل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة فيما يلي[1]:

1. عدم توافر الخبرة اللازمة لتشغيل وإدارة المشروع:

تفشل المشروعات الصغيرة فى اجتذاب أصحاب الخبرة للعمل بها ويرجع ذلك لأن صاحب الخبرة يغالي في أجره، ومن ثم فإن أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة فى مرحلة بدء المشروع يلجأون لتشغيل عمالة نصف ماهرة مما يترتب عليه تدني مواصفات المنتج أو الخدمة، وكثيرا ما يلجأ أصحاب هذه المشروعات لتعيين أقاربهم ومعارفهم فى المشروع دون أن يكون لهم الخبرة الكافية في العمل.

[1]- العطية، ماجدة، 2004، إدارة المشروعات الصغيرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ص:19.

2. **ارتفاع أسعار المواد الخام:**

تمثل المواد الخام مشكلة كبيرة لكثير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فالمواد الخام المستوردة مرتفعة السعر والخامات المحلية بها عيوب واستخدامها سوف يؤدي إلى تردي جودة المنتج، مثال لذلك مشروعات النسيج اليدوي، فرغم توافر الخبرة والعمالة الماهرة إلا أن الخيوط الجيدة مستوردة من اليابان وكوريا وهونج كونج....إلخ، والخامات المحلية تعاني من مشكلات كثيرة وبالتالي فإن صاحب المشروع بين خيارين كليهما مر إما أن يشترى الخيوط المستوردة وهذا سوف ينعكس بدوره على سعر المنتج، أو يعتمد على الخيوط المحلية وهذه سوف تؤدي إلى تردي جودة المنتج كما أن ارتفاع أسعار المياه والطاقة فى بعض الأحيان يكون لها أثر كبير فى فشل المشروع.

3. **تسعير المنتج:**

فى كثير من الحالات يكون المنتج جيداً وأحياناً متميز لكن صاحب المشروع يضع أسعاراً عشوائية عادة ما يكون مغالى فيها فمهارة تسعير المنتج لديه مفقودة، وفي هذه الحالة سوف يفشل المشروع.

4. **فشل السياسات المتبعة فى الإنتاج:**

تركز المشروعات الصغيرة– والمتوسطة في معظمها – على زيادة الإنتاج بغض النظر عن الجودة، وبالتالي ترتكب الأخطاء التالية:

أ- عدم ربط الأجر بالإنتاج.

ب-ضعف معدلات الإحلال والتجديد للآلات مما يؤثر على معدل الكفاءة الإنتاجية.

ت-عدم اتباع نظم جيدة للرقابة على الجودة.

ث–ضعف استخدام التكنولوجيا المتقدمة مما يؤثر على مستوى الإنتاج وكميته وجودته.

ج– قصور في نظم صيانة الآلات والمعدات.

5. **مشكلات التمويل والضرائب:**

أ– ضعف التمويل وعدم توافر السيولة المطلوبة فى التوقيت المحدد وهذا يؤثر بشكل سلبي على المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ب–ارتفاع معدلات الفائدة على القروض الموجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فيجب ألا تزيد الفائدة على القروض عن ٥ %سنوياً وأن تكون الفائدة بسيطة وليست مركبة.

ت–ضعف الرقابة المالية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكثير من أصحاب المشروعات لا يفضل إمساك سجلات منتظمة مما يترتب عليه الخلط بين رأس مال المشروع ورأس مال صاحب العمل.

ث–اعتماد كثير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة على القروض بنسبة ١٠٠ % مما يؤثر على كفاءة الإدارة المالية وتحمل المشروعات أعباء القرض.

ج– عدم توافر ميزة ضريبية نسبية لأصحاب المشروعات الصغيرةوالمتوسطة تجعلهم قادرين على المنافسة.

ح– تحمل صاحب العمل للنسبة الأكبر من التأمينات على العمال.

6. **مشكلات مرتبطة باختبارات وتقييم العمالة:** وأهم هذه المشكلات:

أ– نادراً ما يلجأ أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتقييم أداء العاملين.

ب–غياب المنهج العلمي لتخطيط القوى العاملة على مستوى المشروع.

ت–عدم وجود معايير واضحة لاختيار العمالة والتعيين والترقية.

ث–تدنى مستويات التدريب في الكثير من المشروعات.

7. **مشكلات متعلقة بالتسويق:**

أ– الاعتماد على التسويق العشوائي.

ب–ضعف سياسات التسويق والتسعير والترويج.

ت–عدم الاهتمام بالوحدات المسؤولة عن التسويق.

ث–عدم وجود وحدات لأبحاث التسويق.

8. **مشكلات تتعلق بالسمات الشخصية لصاحب المشروع:**

صاحب المشروع الصغير والمتوسط أشبه بالقائد، فعليه أن يجيد مهارات التخطيط والمتابعة والرقابة والقدرة على اتخاذ القرار فضلاً عن قدرته على تحمل المسؤولية والمثابرة، فإن افتقاد هذه السمات والتردد يؤدي إلى فشل المشروعات.

المبحث الثالث: تجارب بعض الدول في مجال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

نظراً لأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها الفعالة في تنمية الاقتصاد الوطني عملت دول عديدة متقدمة ونامية على زيادة فعالية وكفاءة هذه المشروعات، ومن تجارب هذه الدول:

1- التجربة المصرية:

بدأت تجربة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر عام 1991 م من خلال البرنامج المصري لتشجيع المشاريع الصغيرة. وقد بلغ عدد المشاريع التي مولها هذا البرنامج حتى عام 1998أكثر من 86 ألف مشروع صغير بقيمة تقدر بحوالي 450 مليون دولار أميركي منها 45 ألف مشروع صغير جدًا يعرف باسم (مشاريع الأسر المنتجة والمشاريع المنزلية) [1].

وبلغت نسبة هذه المشاريع الأخيرة حوالي 53 بالمائة من إجمالي المشاريع التي قام الصندوق بتمويلها بمبلغ يقارب 18 مليون دولار. وقد أولى الصندوق أهمية خاصة لحملة الشهادات الجامعية حيث لم تعد الحكومة تضمن لهم فرص العمل المناسبة في مؤسساتها.

[1]- الصوص، سمير زهير، 2010، بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة المتوسطة- نماذج يمكن الإحتذاء بها في فلسطين، مكتب محافظة قلقيلية -السياسات والتحليل والإحصاء-، فلسطين.

وتلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية دوراً كبيراً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، حيث تمثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بتوظيف أقل من 50 عامل حوالي99 % من إجمالي عدد المشاريع التي تعمل في القطاع الخاص غير الزراعي.

ويساهم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بما لا يقل عن 80 %من إجمالي القيمة المضافة، ويعمل في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة حوالي ثلثي قوة العمل بالقطاع الخاص ككل.

وقد دفع ذلك الحكومة المصرية إلى بذل العديد من الجهود لدعم هذا القطاع والذي تتمثل في الآتي:

I. مساهمة بنك التنمية الصناعية بدعم الصناعات الحرفية والصغيرة من خلال برامج التمويل الميسرة.
II. تقديم برنامج ضمان بنسبة 50 % من الإئتمان المصرفي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بواسطة شركة ضمان مخاطر الإئتمان المصرفي.
III. أسس مجموعة من أستاذة جامعة حلوان جمعية تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة للخريجين تعمل على تقديم الدعم المالي والمعنوي لهؤلاء الشباب.
IV. تقدم العديد من البنوك التجارية (بنك مصر، البنك الأهلي، بنك فيصل الإسلامي المصري، بنك ناصر الاجتماعي) قروضاً لمساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال برامج التمويل الرأسمالي وتمويل التشغيل.
V. إنشاء صندوق اجتماعي للتنمية عام 1991 م وذلك للمساهمة في حل مشكلة البطالة والذي يعتبر من أهم برامجه تنمية المنشآت حيث أصبح هذا الصندوق أساساً لتنمية قاعدة المنشآت الصناعية الصغيرة، حيث يقدم كافة المساندة الفنية والمالية والاستشارية، وقد حقق ذلك من خلال التضامن مع مؤسسات تمويلية أخرى كالبنوك التجارية.

2- التجربة الأردنية:

تأسست الشركة الأردنية لضمان القروض كجهة منفذة لبرنامج ضمان القروض برأسمال قدره 10 ملايين دينار عام 1994. وعليه فإنها تهدف من خلال ممارستها لنشاط ضمان القروض إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والغايات هي[1]:

i. تقديم الضمانات اللازمة لتغطية مخاطر قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة الممنوحة من قبل البنوك والمؤسسات المالية المشاركة بمختلف آجالها وأنواعها تغطية كلية أو جزئية، والموجهة لتأسيس المشاريع الاقتصادية أو توسيعها بغية رفع كفاءتها الإنتاجية والتسويقية وذلك بهدف خلق فرص العمل وتوفير إمكانيات كسب أو ادخار العملات الأجنبية.

ii. تقديم الضمانات اللازمة لتغطية المخاطر في مجال ائتمان الصادرات الأردنية في أي قطاع من القطاعات الاقتصادية بشكل عام وفي أي قطاع أو مجال يحقق مصلحة الشركة بشكل خاص.

iii. القيام بأعمال إعادة الضمان والحصول على ضمان مقابل لجميع أو لأي من المخاطر المتعلقة بالقروض التي تقوم الشركة بضمان تغطيتها.

iv. توفير عمليات الضمان لحساب الشركة الخاص أو لجهات أخرى.

v. إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشاريع، وكذلك الدراسات اللازمة لأداء أعمال الشركة ومراجعة وتعديل سياساتها بما يتفق وتطور القطاعات الاقتصادية المختلفة في الأردن.

---

[1]- المحروق، ماهر حسن، مقابله، ايهاب، 2006، المشروعات الصغيرة والمتوسطة اهميتها ومعوقاتها، مرجع سبق ذكره، ص:10.

vi. تطوير أدوات أو وسائل أو نماذج مستحدثة أو تقليدية وتعديلها وتطبيقها والتدريب على استخدامها في مختلف المجالات ذات العلاقة بالشركة، بما في ذلك تطوير وسائل أو أدوات لضمان عمليات التمويل التي تتفق وأحكام الشريعة الاسلامية وبما يكفل تحقيق غايات وأهداف الشركة.

- **آلية العمل في برنامج ضمان القروض المنفذ من خلال الشركة الأردنية لضمان القروض:**

نظراً لكون طبيعة عمل الشركة وتنفيذها لبرنامج ضمان القروض يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالبنوك التجارية، من خلال توفيرها الضمان للائتمان الذي تقدمه هذه البنوك لمختلف المقترضين، فقد كان لابد من وجود إطار يحدد وينظم العلاقة التي تنشأ فيما بين الشركة كجهة منفذة لضمان القروض الممنوحة من البنوك، وبين البنوك التجارية وقد تم عقد اتفاقية ضمان بين الشركة والبنوك المشاركة في مظلة الضمان، محددة واجبات الشركة وواجبات البنك المشارك، وتحدد أيضاً رسوم وسقف الضمان والمطالبات بقيمة الضمان، والمشروعات المقبول وغير المقبول ضمانها، ونسبة الضمان المخصصة للمشاريع المستهدفة. كما تضمنت الاتفاقية أحكاماً عامة أخرى وملاحق مفصلة تنظم العلاقة بين الشركة والبنك المشارك.

3- تجربة اندونيسيا:

تعتبر البطالة هي مصدر القلق الأكبر في اندونيسيا حيث يرتفع معدل الزيادة السكانية والقوى العاملة بوجه عام، إلا أن إنخفاض معدلات النمو للمشاريع الكبيرة يحول دون تمكين هذه الصناعات من استيعاب القوى العاملة المتزايدة، في الوقت الذي أصبح القطاع الزراعي أيضاً غير قادر على خلق فرص عمل كافية[1].

لذلك اتخذت اندونيسيا بعض السياسات لتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة منها:

[1]- المحروق، ماهر حسن، مقابله، ايهاب، 2006، المشروعات الصغيرة والمتوسطة اهميتها ومعوقاتها، مرجع سابق، ص:11.

I. تحسين قدرة هذه المنشات في مجال الصناعات الصغيرة والحرفية والصناعات الزراعية وبيوت التجارة.

II. زيادة وصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلي الأسواق العالمية وزيادة الفرص التسويقية.

III. توفير التمويل لهذه المشاريع.

IV. تقوية الإمكانيات الإدارية والتنظيمية.

V. تقوية شبكات العمل والشراكة.

4- تجربة إيطاليا:

تعتبر إيطاليا أبرز دول الاتحاد الأوروبي التي تضم أكبر عدد من المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وتتميز التجربة الإيطالية بسمة خاصة ترتبط بتعريف المشاريع الصغيرة فهذه المشاريع عبارة عن مجموعة متخصصة من المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر القائمة في منطقة جغرافية معينة وتقوم بتصنيع منتج معين، بحيث تعمل المنشآت المشاركة في المجموعة الواحدة على أساس التعاون والتنسيق والتكامل فيما بينها، وتقسيم عملية الإنتاج إلى مراحل محددة، بحيث تكون كل مجموعة أو منشأة في المجموعة مسؤولة عن واحدة من تلك المراحل. ويتم دعم المنشآت الصغيرة من قبل جهات عديدة مثل وزارة الصناعة التي تعنى بوضع المعايير الحكومية الخاصة بتطوير المنشآت الصغيرة وتنسيق الأنشطة القومية وتوفير المساعدات المالية، وكذلك وزارة البحث العلمي التي تعتني بالجوانب المتعلقة بالأبحاث العلمية والتطبيقية وتطوير وسائل الإنتاج[1].

[1]- الصوص، سمير زهير، 2010، بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة المتوسطة- نماذج يمكن الإحتذاء بها في فلسطين، مرجع سبق ذكره.

تسيطر المشاريع الصغيرة والمتوسطة على البنية الإنتاجية للاقتصاد الإيطالي، ولدى 45% من الشركات الإيطالية 10 عمال أو أقل، وهذه النسبة أكبر مرتين من المعدل الأوروبي. ففي ألمانيا وفرنسا لا تتعدى هذه النسبة 20% وفي بريطانيا 30% .

وتساهم الشركات التي تشغل أقل من20 عامل في تحقيق 42 %من القيمة المضافة في الصناعة والخدمات غير المالية.

أما عدد الشركات الضخمة التي تشغل أكثر من 500 عامل موظف في ايطاليا فلا تتعدى 20% بينما تصل نسبة مثل هذه الشركات في ألمانيا وفرنسا وبريطانيا إلى33 %.

- **<u>الإحتياجات المالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في ايطاليا</u>:**

تمر المشاريع الصغيرة عند تأسيسها بعدة أطوار، وتختلف أشكال التمويل فيها حسب الطور الذي تمر فيه:

أ- طور التأسيس: يتم عادة من قبل العائلة المالكة.

ب-طور النمو الأولي: يتم ذاتياً من خلال الأرباح المستثمرة.

ت-طور النمو المتسارع: يمكن للمالك أن يقترض الأموال من المصارف، مستعيناً ببعض المنظمات التي تساعده في تقديم الكفالات كمنظمة الاتحاد التجاري الإيطالي العام Confcommercio مما يخفض تكلفة رأس المال.

ث-إذا احتاج المشروع إلى استثمار جديد لتوسيع عمله أو لتنويع منتجاته، فإن التمويل يمكن أن يقدم من الجهات الحكومية أو ما شابهها.

ج- يمكن تخفيض تكلفة الأموال المقترضة بإستصدار عدد من القوانين تخص الشركات التي تتمتع بتصنيف معين أو التي تمارس عملها في موقع جغرافي محدد.

ح- المصارف هي مصدر الأموال، وهي التي تؤمن التمويل قصير الأجل. وفي بعض الأحيان يمكن جدولة ديون المشاريع السابقة وتوحيدها لزيادة رأس المال العامل فيها على المدى المتوسط. ومن الضروري أن يراعي النظام المصرفي البيئة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المالي الموجود.

- **دور منظمة Confcommercio مع المصارف:**

يمكن تلخيص دور منظمة الاتحاد التجاري الإيطالي مع المصارف بما يلي[1]:

أ- تسريع عمليات التحقق من المشاريع وإجراءات منح القروض.

ب-المصادقة على الكفالات المقدمة.

ت-التمويل الصحيح للاحتياجات الأنسب.

ث-الوصول إلى تكلفة حقيقية للأموال المقترضة.

- **جمعيات تبادل الكفالات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم** :

(Mutual Guarantees Societies & SME's)

إن الاهتمام بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم جزء لا يتجزأ من عملية التنمية. لكن وبسبب عجز المصارف التقليدية عن القيام بهذه المهمة نشأت مؤسسات جديدة تستهدف تمويل وتنمية هذه المشاريع واتخذت أسماء مختلفة كمصارف التنمية أو هيئات تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

واستلزم قيام مثل هذه المؤسسات نشوء مؤسسات أخرى وسيطة غايتها ضمان سداد القروض كبديل عن تقديم الضمانات التي يعجز أصلاً أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن تقديمها.

[1]- مظهر قنطقجي، سامر، 2003، تمويل المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم (دراسة مقارنة بين التجربتين الإيطالية والسورية)، المجلة الإقتصادية السورية (العدد 92).

إن جمعيات تبادل الكفالات ما هي إلا مبادرة وضعتها الدوائر الاقتصادية والاجتماعية (كغرف التجارة واتحادات الأعمال التجارية والمصارف وغيرها) لخدمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجال التمويل، لتكون بمثابة حلقة وصل بين أطراف ثلاثة: المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، المصارف والسلطات العامة. ولهذا الغرض تؤسس صناديق الكفالات من قبل الدول أو إدارات المناطق كأداة كفالة في مجال خدمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتتدخل هذه الصناديق مباشرة تجاه الملتزم أو كضامن للالتزام المأخوذ من قبل جمعيات تبادل الكفالات مما يؤدي إلى تأثير فعال بين القطاعين العام والخاص.

تبين للباحثة من خلال التجارب السابقة أنه من الضروري الاستفادة من تجارب هذه الدول لسد الثغرات المتعلقة بسياسة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية، مما يؤدي إلى دعم نجاح قطاع التمويل الصغير والمتوسط.

الفصل الثالث

الإطار العملي

المبحث الأول: التجربة السورية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني: الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات

المبحث الأول: التجربة السورية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

1- سمات قطاع التمويل الصغير في سورية:

تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية نظراً لمردودها الإيجابي على الاقتصاد لجهة توفير فرص عمل جديدة وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار وتعظيم القيمة المضافة إضافة الى دورها التنموي الفعال بتكاملها مع المؤسسات الكبيرة في تحقيق التكامل بين الأنشطة الإقتصادية.

وتم تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة من قبل الهيئة العامة للتشغيل في سورية كالآتي: فالمشروع الصغير هو المشروع الذي يمارس نشاطاً اقتصادياً ولا يقل رأسماله عن 1.5 مليون ل.س ولا يتجاوز 5 ملايين ل.س ولا يقل عدد العاملين فيه عن ستة، أما المشروع المتوسط فهو المشروع الذي يمارس نشاطاً اقتصادياً، ويزيد رأسماله عن 5 ملايين ل.س ولا يتجاوز 15 مليون ل.س ولا يقل عدد العاملين فيه عن 16 عاملاً.

أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سورية لم يحقق المساهمة المتوقعة منه كقطاع اقتصادي فعال وعنصر محفز لدفع عجلة التنمية، حيث يعترض هذا القطاع العديد من العقبات والصعوبات بالإضافة إلى قصور في دور الجهات المعنية في تطويره خاصة أنه يسهم بنحو 90 بالمئة من إجمالي الأعمال والمؤسسات الاقتصادية ويشغل نحو 65 بالمئة من القوة العاملة ويسهم بنحو 62 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وبالرغم من ذلك نجد أن سوق التمويل الصغير في سورية ما يزال غير تنافسي والمعلومات

المتوفرة عن هذا السوق ما تزال محدودة بحكم حداثة النشأة، وبما أن الفقر في سورية يأخذ الطابع الريفي فإن مخاطر التمويل الصغير والمتوسط كبيرة.

ويشكل القطاع العام النسبة الأكبر من التمويل الصغير والمتوسط، ويشهد قطاعي المنظمات غير الحكومية والمانحين نمواً سريعاً، ولا يزال دور المصارف الخاصة في سورية متأخر كثيراً. تبلغ نسبة المساهمة الحكومية لدعم هذا القطاع من حجم القروض ما يصل نسبته إلى 85 %[1].

وقداعتمدت سورية العديد من السياسات والبرامج التنموية لقطاع مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي تهدف لتنمية هذه المؤسسات ومن ثم خلق بيئة أعمال مناسبة لتشجيع مشاريع ذات جدوى اقتصادية ومولدة لفرص عمل جديدة تساعد على تخفيض نسبة البطالة وأهم هذه السياسات هي:

أولاً: تعديل قانون هيئة مكافحة البطالة لتصبح هيئة دائمة للتشغيل وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة ليكون دورها الأساسي في هذا المجال العمل على تنمية هذه المشاريع ومساعدتها في الحصول على ما تحتاجه من تمويل وخدمات وتدريب كوادرها وغير ذلك من عوامل نجاحها، إضافة إلى إحداث وتشجيع الحاضنات والمشروعات الرائدة والمولدة لمشروعات مماثلة ومكملة، ووضع وتنفيذ برامج التدريب من أجل التشغيل والتي تتضمن تدريب المسجلين في مكاتب التشغيل من العاطلين عن العمل بالتنسيق والتعاون مع المنشآت الراغبة بتسجيلهم وذلك بغية مواءمة قدراتهم ومهاراتهم مع متطلبات العمل في هذه المنشآت.

---

[1]- تيشوري، عبد الرحمن، 2007، واقع وأسباب فشل التمويل الصغير والمتناهي الصغر في سورية، مؤتمر التمويل الصغير الأول في سورية، إشراف هيئة تخطيط الدولة.

ثانياً: توفير بيئة أعمال مناسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وضمان نجاح أعمالها من خلال تمويلها عبر قروض ميسرة، عن طريق المصارف المحلية أو مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتقديم خدمات داعمة أهمها: تبسيط إجراءات الترخيص من خلال خدمة النافذة الواحدة، والمساعدة في اختيار موقع المشروع وطبيعة نشاطات حسب خارطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية والمساعدة في إعداد دراسات الجدوى الخاصة بالمشروع، مع خدمات تدريب لأصحاب العمل والعاملين في هذه المشاريع، إضافة إلى خدمات تأمين على مخاطر القروض وتسهيلات تسويقية متنوعة وتقديم المعلومات حول أفضل المصادر لشراء آلات وتجهيزات المشروع ومستلزماته المادية.

ثالثاً: التعاون مع المنظمات والمؤسسات الأجنبية والعربية المختصة والمهتمة بتنمية هذه المؤسسات.

رابعاً: إشراك الجمعيات الأهلية في عملية تنمية المشروعات متناهية الصغر من خلال تمويل هذه المشروعات عن طريق الجمعيات الأهلية التي تتولى مهمة منح القروض، وإعداد معايير محددة لعملية تحصيلها.

خامساً: إجراء الدراسات والأبحاث حول المشروعات ووضع خارطة لتوزع هذه المشروعات في سورية، حسب العوامل والظروف الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بكل منطقة جغرافية.

وقد جاءت هذه البرامج والسياسات التنموية للحد من الفقر والتي من أهم أدواتها التمويل الصغير والمتوسط، كاشفة أن البيئة التشريعية والمؤسساتية للقطاع المصرفي في سورية غير مواتية للوصول إلى الفئات المستهدفة من حيث الضمانات والروتين المؤسساتي فحصول الفقراء وأصحاب الدخل المحدود على خدمات وتسهيلات مالية يشكل أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها الحكومة.

2- الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات:

أنشئت عام 2001 وكان اسمها هيئة مكافحة البطالة، وفي عام 2006 جاء المرسوم 39 ليمنحها لقب «الهيئة العامة لتشغيل وتنمية المشروعات» وأصبحت هيئة عامة تتمتع بشخصية اعتبارية واستقلال إداري ومالي، وهي ترتبط بوزير الشؤون الاجتماعية والعمل[1].

إن من أهم الاهداف المنوطة بالهيئة الجديدة هو تقديم الاقتراحات لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بخصوص تحقيق التلاؤم بين قضايا التشغيل والعمل من جهة والسياسات الاقتصادية للحكومة من جهة أخرى وتفعيل مناخ التشغيل وتنشيطه بما يساعد على خلق فرص عمل جديدة والمساهمة في تدريب طالبي العمل للمواءمة بينهم وبين متطلبات الوظائف المعروضة في سوق العمل وتقديم الدعم للأشخاص الراغبين والقادرين على العمل لحسابهم الخاص بتأسيس مشروعات جديدة في المناطق الأكثر فقراً بالاستعانة بالجمعيات الأهلية والمؤسسات غير الحكومية، بالإضافة إلى تصميم برامج للتدريب من أجل التشغيل وبرامج خريجي المدارس المهنية وإدارة هذه البرامج وتنفيذها من خلال مراكز تدريب مختلفة بالتعاون مع مكاتب التشغيل والجهات العامة.

وتم عقد اتفاقيات أطر عمل لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع تسعة مصارف ثلاثة منها حكومية وستة خاصة، وتساهم الهيئة بتقديم ضمانة نيابة عن المستفيد (العاطل عن العمل) للمصارف تصل إلى 30٪ من حجم التمويل المقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، و70٪ للمشروعات بالغة الصغر، لمن تتوافر لديهم الإمكانيات الريادية وفكرة المشروع ذي الجدوى الاقتصادية.

[1]- http://www.acu-sy.org.

ويتضمن نظام الإقراض في الهيئة أن تتم عملية متابعة ورعاية المشروعات المستفيدة من الهيئة بهدف السعي إلى التقليل من الخسائر وتقديم الخدمات الداعمة غير التمويلية مثل (المعلومات، التدريب التسويق.. إلخ). كما تقوم الهيئة بمتابعة المشروع الممول وتقديم الخدمات الداعمة غير التمويلية كالتدريب والتسويق والإدارة والمحاسبة والاستشارة بمختلف أنواعها بغية المساهمة في زيادة فرص المشروع بالنجاح ومنعه من التعثر.

و بعد مرور خمس سنوات على إحداث الهيئة لقد مولت الهيئة (26297) مشروعاً صغيراً مولدة حوالي (105) آلاف فرصة عمل ومن ثم هناك ايضاً المشروعات الأسرية الصغرى والتي تمول بقرض سقفه (100) ألف ل.س فقد مولت الهيئة (51513) مشروعاً أسرياً مولدة بذلك حوالي(64400) فرصة عمل وتعاونت الهيئة مع مديرية الارشاد الزراعي في وزارة الزراعة لتنفيذ هذا المشروع. وقد منحت الهيئة قروضاً إضافية للمشروعات الممولة من قبلها وكذلك منحت قروضاً لتوسعة المنشآت القائمة فمولت بذلك (104) مشاريع بقروض إضافة أو توسعه محققة (280) فرصة عمل.

وكانت نسبة التعثر في المشروعات الصغيرة لغاية (10/31/ 2006م) هي (26%) وهي نسبة قليلة مقارنة مع نسبة المشروعات المنفذة(74%) كما بلغت نسبة التعثر في المشروعات الاسرية (15%) وهي أيضا نسبة قليلة مقارنة مع نسبة المشاريع المنفذة (84%) وهذه المشاريع متعثرة وليست ملغاة أي أنها تواجه صعوبات مالية وإنتاجية وهناك بعض أصحاب هذه المشاريع ملاحقون قانونياً لإلزامهم بتنفيذ المشروع، أو إلغاء القرض واسترداده والحجز على الضمانات.

3- مؤسسة التمويل الصغير الأولى في سورية –الآغا خان-:

بدأت وكالة الآغا خان للقروض الصغيرة والمتوسطة عملها في سورية في آذار من عام 2003، مستندة إلى الخبرة المكتسبة من مبادرات مماثلة في مناطق أخرى من العالم مثل برنامج الآغا خان للتنمية الريفية في باكستان وبرنامج دعم الأعمال الريادية في طاجيكستان، حيث استطاعت القروض الصغيرة من تمكين المجتمعات والأشخاص للوصول إلى حياة اقتصادية واجتماعية أفضل، وتعزيز مبدأ الاعتماد على الذات لتحقيق تغيير حقيقي وملموس في نوعية الحياة التي تعيشها هذه المجتمعات[1].

ومع تطور البنية التشريعية والقانونية للقطاع المصرفي في سورية، والتي كان من أهم مراحلها إطلاق المرسوم التشريعي رقم 15 لعام 2007، والذي سمح بإنشاء مؤسسات للتمويل الصغير والمتناهي الصغر عملت شبكة الآغا خان للتنمية على تحويل برنامج وكالة الآغا خان للقروض الصغيرة AKAM إلى مؤسسة مصرفية تنموية وغير ربحية هي مؤسسة التمويل الصغير الأولى في سورية FMFI ، لتشكل نموذجاً ريادياً يحتذى به وحافزاً للمنظمات والمؤسسات التنموية الأخرى لإطلاق مشاريع مشابهة.

ولايعتبر هذا التحول امتداداً لعمل المؤسسة فحسب بل يؤهلها أيضاً لتقديم المزيد من الخدمات وزيادة رأس المال المخدم، وبناء عدد غير محدود من الشراكات مع الجهات والمنظمات المحلية والعربية والأجنبية العاملة في نفس المجال. وقد انعكس هذا الأمر بشكل كبير على حجم التمويل والخدمات المقدمة إلى المستفيدين من حيث النوع والعدد.

[1]- http://www.akdn.org/Syria.

تقدم مؤسسة التمويل الصغير الأولى FMFI خدمات التمويل الصغير والمتوسط على اختلاف أنواعها لعدد كبير من المستفيدين، ويتزايد عدد المستفيدين مع التوسع الجغرافي والخدمي للمؤسسة. إذ تعمل المؤسسة اليوم في سبع محافظات وتمتلك ثمانية فروع رئيسية في دمشق وحلب وطرطوس ومصياف والسويداء وسلمية وحمص واللاذقية. وتسعى المؤسسة ضمن استراتيجيتها المستقبلية كي تغطي خدماتها كافة محافظات الجمهورية العربية السورية لتصبح واحدة من المؤسسات الأكثر انتشاراً وحضوراً بين مثيلاتها في المنطقة.

أما أنواع القروض التي تقدمها هذه المؤسسة:

1) **القروض الاجتماعية:** تغطي هذه القروض الحاجات المعيشية الأساسية لسكان المجتمع المحلي، وتتنوع بين قروض السكن والتعليم والصحة وغيرها.

- قروض السكن: حيث تخدّم هذه القروض عمليات ترميم المنازل أو شراء الأثاث أو المساعدة في بناء البيوت.

- أما القروض التعليمية فهي تساعد العائلات على توفير مستلزمات المدارس والجامعات للطلاب أو توفير المبالغ اللازمة لرسوم الجامعات والمعاهد، كما تساعد طلاب التعليم المفتوح على تسديد رسوم دراستهم.

- بينما تشكل القروض الصحية سنداً مهماً في تغطية تكاليف العمليات الجراحية أو الأدوية والمعالجات المكلفة، مما يسهم في الحفاظ على استقرار العائلات وثباتها في وجه الأزمات.

2) **قروض العمل:** تتنوع هذه القروض لتغطي مختلف النشاطات الاقتصادية للمجتمع المحلي، حيث تحاول القروض الزراعية أن تؤمن للمزارعين التمويل اللازم لمعدات الزراعة والري، وهي بذلك تحقق أهدافاً

على أكثر من صعيد، فهي من جهة توفر للمزارع الدعم المادي اللازم للاستمرار بعمله وتطويره، ومن جهة ثانية تلعب دوراً مهماً في دعم وتشجيع استخدام أساليب الري الحديثة مما يسهم في توفير الثروة المائية. كما تعزز القروض الزراعية مفهوم العمل الجماعي والتشاركي من خلال تكوين مجموعات من المزارعين للحصول على قروض جماعية لشراء معدات الري بالتنقيط، وغالباً ما يتم ذلك بالتنسيق مع برنامج التنمية الريفية في مؤسسة الآغا خان AKF.

3) **القروض التجارية:** تستهدف هذه القروض أصحاب المحال وصغار التجار، محاولة بذلك دعم أعمالهم وزيادة دخلهم. في الوقت الذي تلعب فيه القروض الصناعية والمهنية والخدمية التي تستهدف الحرفيين والصناعيين والعمال وأصحاب الورش والمهنيين والأطباء والمهندسين وغيرهم دوراً مهماً في النهوض بأعمالهم، إذ تعينهم هذه القروض على دعم أعمالهم بالمواد الأولية اللازمة والأجهزة والمعدات المطلوبة مما يسهم في نهاية المطاف في تحسين جودة منتجاتهم وزيادة دخلهم الذي ينعكس بدوره على حياة عائلاتهم.

4) **خدمات الإيداع والادخار:** وتشكل خدمات الودائع والادخار والحساب الجاري خطوه هامة في عمل المؤسسة، التي تهدف من خلال هذه الخدمات إلى المساهمة في تشجيع المستفيدين على الادخار والاستفادة من الميزات الكثيرة التي يؤمنها الادخار والإيداع، والمشاركة في نمو المؤسسة من خلال زيادة رأس المال الموظف في عمليات الإقراض الصغير والمتوسط، والذي ينعكس بدوره إيجاباً على حجم وعدد القروض الممنوحة من قبل المؤسسة للمستفيدين من الشرائح الفقيرة في المدن والأرياف.

5) بالإضافة إلى التمويل المادي، تقدم مؤسسة التمويل الصغير الأولى طيفاً واسعاً من الخدمات التي ترافق عمليات الإقراض فهي تقوم بالدراسات الاجتماعية والاقتصادية المستفيضة للمجتمع المستهدف، والتي ينتج عنها تطور مستمر وتنوع أكبر في الخدمات المقدمة، كمايقدم موظفو القروض المساعدة والمشورة للمستفيدين في دراسات الجدوى لمشروعاتهم، أو في الدخول إلى أسواق جديدة، أو البحث عن مصادر أفضل للحصول على المواد الأولية اللازمة، وفي كثير من الأحيان يشارك موظف القرض المستفيد كافة المناسبات الهامة في حياته، وخاصة في حالات الأزمات التي قد يتعرض لها.

وتعتبر شروط الإقراض بحد ذاتها نوعاً من المساعدة للمقترض، إذ أن منهج التمويل الصغير يعتمد بشكل أساسي على مبدأ التكافل الاجتماعي، وليس على الأصول الثابتة فحسب. وقد أوجدت المؤسسة في هذه الحالة نظاماً فريداً للقروض يستند إلى ضمانات بديلة قد تكون أكثر قوة وتأثيراً من توفر الأصول الثابتة، وتتمثل بعامل الضمان الاجتماعي. وتتعامل المؤسسة في هذه الحالة مع مجموعات متكافلة متضامنة من الأفراد يضمن كل منها بعضه البعض. وتلعب جدية المشروع والجدوى الاقتصادية منه، وسمعة المقترض، والعادات والتقاليد والأخلاق دوراً أساسياً في موضوع الضمان للكفيل والمكفول.

المبحث الثاني: الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات

المقابلة الشخصية:

اعتمدت الباحثة على المقابلة الشخصية كأداة من أدوات البحث العلمي، حيث تم إجراء عدة مقابلات شخصية (13 مقابلة) مع المدراء المسؤولين عن منح التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في المؤسسات المذكورة سابقاً ضمن مجتمع البحث ، وتم طرح الأسئلة التالية:

- ما هي المعايير التي يتم اعتمادها في اتخاذ قرار قبول منح تمويل المشروع الصغير والمتوسط أو رفضه؟
- هل يوجد لجنة متخصصة لدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع المقترحة؟
- هل يتم الاعتماد على كافة جوانب الجدوى الاقتصادية عند دراسة المشروع؟
- هل تساهم دراسة الجدوى في تخفيض تعثر المشروع؟

وتوصلت الباحثة من خلال هذه المقابلات إلى عدد من النتائج وهي:

- فيما يخص مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة يتميز عمل هذه المؤسسات بخصوصية تختلف عن عمل باقي مؤسسات التمويل الأخرى كالمصارف فهي مؤسسة تنموية اجتماعية لدعم الشرائح الاجتماعية الأكثر فقراً وضعفاً وتحويلها من مستهلك إلى مشارك ومساهم في عملية التنمية الاقتصادية حيث لا يستطيع الكثير من هذه الفئات الحصول على القروض من المؤسسات والبنوك والمصارف التقليدية. لذا فالعمل يتميز بالمرونة فلا يوجد معايير محددة تحكم عملية منح القرض.

- لا يوجد لجنة متخصصة لدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع في المصارف ومؤسسات التمويل العاملة في سورية.
- دراسة الجدوى الفنية: يتم الاهتمام بدراسة المشروع من حيث موقع المشروع وملائمة نوعية المنتج للسوق المستهدفة كما يتم الاهتمام بالعمر الاقتصادي للمشروع
- دراسة الجدوى المالية: يتم اعداد ميزانية تقديرية للمشروع من قبل المصارف ومؤسسات التمويل على أساس بيانات يتم طلبها من صاحب المشروع، كما يتم اعداد قائمة للارباح والخسائر وتقدير التدفقات النقدية المتوقعة.
- دراسة الجدوى التسويقية: يتم دراستها من خلال دراسة السوق المستهدفة وظروف هذا السوق وقدرة المشروع على المنافسة والنجاح في هذا السوق ودراسة ملائمة نوعية المنتج للشرائح المستهلكة المستهدفة.

تصميم أداة الدراسة "استمارة الاستبيان":

اعتمدت الباحثة في جمع البيانات الأولية المتعلقة بالجزء العملي لهذه الدراسة على استمارة الاستبيان باعتبارها أداة رئيسية للدراسة، وبعد الاطلاع على العديد من الدراسات والأبحاث السابقة ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة، قامت الباحثة بتصميم استمارة استبيان خاصة بهذه الدراسة استمارة "دور دراسات الجدوى الاقتصادية في تخفيض تعثر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة" حيث ضمنّتها مجموعة من الفقرات التي تقيس محاور الدراسة وأبعادها مستفيدة في ذلك من الإطار النظري للدراسة الذي تم بناؤه من خلال الاطلاع على الكتب والدراسات، والأبحاث المتعلقة بمتغيرات الدراسة، حيث شكل هذا الإطار مصدراً رئيسياً لكثير من الأفكار التي جرى تطويرها وتعديلها وصياغتها في شكل عبارات، أو فقرات تقود الإجابة عليها إلى الحصول على بيانات تتعلق بفرضيات الدراسة ومتغيراتها الأساسية، وبناء على ذلك تم تصميم استمارة استبيان موجهة إلى أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل بعض المصارف العامة ومؤسسات التمويل الصغيرة والمتوسطة في دمشق، تضمنت بعض المعلومات التوضيحية التي تتعلق بعنوان الدراسة وهدفها، وتم مخاطبة أفراد العينة وطُلب تعاونهم في الإجابة عن فقرات الاستبيان، والتأكيد على سرية البيانات التي سيدلون بها، واستخدامها لأغراض البحث العلمي فقط، وقد تضمنت هذه الاستمارة عدة فقرات اعتمدت على مقياس ليكرت للاتجاهات ذي الأوزان الخمسة و ذو الأوزان الثلاثة وأيضاً المقياس الثنائي الذي اعتمدتها الباحثة في هذه الدراسة، كما في الجدول التالي:

جدول (1) يبين درجات المقياس المعتمدة في الدراسة

المعيار	موافق تماما	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق تماما
الدرجة	5	4	3	2	1

وتتألف استمارة الاستبيان من خمسة أبعاد، تمثل أهم عناصر دور دراسات الجدوى الاقتصادية وتحتوي كل منها على مجموعة فقرات أو عبارات تغطي مجال الدراسة وهي:

- **الجزء الأول :**

يضم مكان المشروع، نوع المشروع والمؤهل العلمي لصاحب المشروع.

- **الجزء الثاني:**

يحوي المتغيرات المستقلة للدراسة التي تتمثل في عدة محاور كالأتي:

المحور الأول: يعكس المتغير المستقل الأول دراسة الجدوى الاقتصادية التسويقية، ويتكون من(9) فقرات.

المحور الثاني: يعكس المتغير المستقل الثاني دراسة الجدوى الاقتصادية الفنية، ويضم (11) فقرات.

المحور الثالث : يعكس المتغير المستقل الثالث دراسة الجدوى الاقتصادية المالية، و يضم (9) فقرات.

- **الجزء الثالث:**

يحوي المتغير التابع وهو أسباب تعثر المشروع الصغير والمتوسط، ويتمثل في:

1. اخفاقات في الدراسة التسويقية.
2. اخفاقات في الدراسة الفنية.
3. اخفاقات في الدراسة المالية.

1- اختبار صدق أداة الدراسة وثباتها:

بعد الانتهاء من إعداد أداة الدراسة المتمثلة في استمارة الاستبيان، وتصميمها في صورتها المبدئية، وقبل الشروع في توزيعها على مفردات عينة الدراسة حتى تصل إلى شكلها النهائي الذي سيتم اعتماده واستخدامه كأداة لجمع بيانات هذه الدراسة، ومن أجل اختبار أداة الدراسة بحيث تتوافر فيها دلالات صدق وثبات مقبولة أي التأكد من أنها ستقيس ما صممت من أجلها، وشمولها لكل متغيرات الدراسة التي يجب أن تخضع للتحليل ووضوح فقراتها حتى تكون مفهومة لكل من سيستخدمها، فقد تم اختبار الاستبيان على النحو التالي:

- **اختبار الصدق:**

للتأكد من صدق الاستبيان ودقة فقرات القياس وتناسقها وتوافقها وملاءمتها للبيئة البحثية وقدرتها على قياس المتغيرات المراد قياسها، قامت الباحثة بعرض الاستبيان على (الأستاذ المشرف) على الدراسة، كما تم عرضها على عدد من المحكمين في مجالات الإحصاء والبحث العلمي وكذلك على بعض الموظفين ذوي الخبرة في المصارف ومؤسسات التمويل المذكورة في المجتمع المذكور، وأوصوا بإجراء بعض التعديلات الموضوعية والشكلية على بعض الفقرات وإضافة البعض لها واستبعاد بعضها الآخر، واستناداً إلى تلك الملاحظات والتوجيهات التي أبداها المحكمون، قامت الباحثة بإجراء التعديلات اللازمة التي اتفق عليها رأي المحكمين حيث تم إعادة صياغة وبناء بعض الفقرات، وحذف بعضها الآخر، التي تم التأكد من عدم أهميتها في عملية التحليل والقياس، حتى أصبحت استمارة الاستبيان بصورتها النهائية كما هي موضحة في الملحق.

- **اختبار الثبات :**

يعد الثبات من المفاهيم الجوهرية التي يجب توافرها في المقياس حتى يكون صالحاً للاستخدام، ويقصد بثبات المقياس الاتساق الداخلي بين عباراته، حتى يتم الحصول على النتائج ذاتها إذا تم استخدام المقياس لقياس

متغير ما عدة مرات متتالية، إلى جانب التأكد من موضوعية المقياس، أي أنه يتم الحصول على النتائج عينها بصرف النظر عن الشخص الذي سيجيب على المقياس. حيث اعتمد الباحث في استخراج الثبات بالاتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة على العينة الاستطلاعية، وذلك باستخدام معادلة كرونباخ ألفا الذي يقيس نسبة تباين الإجابات ومدى الثبات والترابط الداخلي لأسئلة الاستبانة، بحيث تكون مع بعضها البعض مجموعة واحدة مما يساعد على مقدرتها في إعطاء نتائج متوافقة لردود المستجيبين تجاه أسئلة الاستبانة وعادة تتراوح قيمة معامل ألفا كرونباخ (صفر– واحد) وكلما اقتربت من الواحد كلما عكس قوة التماسك الداخلي للمقياس وقد وجد الباحث مايلي :

جدول (2) يبين قيم معامل ألفا كورنباخ للاتساق الداخلي

	دراسة الجدوى الاقتصادية التسويقية	دراسة الجدوى الاقتصادية الفنية	دراسة الجدوى الاقتصادية المالية	أسباب تعثر المشروع الصغير والمتوسط
ألفا كورنباخ	0.89	0.92	0.92	0.89

يلاحظ من الجدول السابق نجد أن معاملات الثبات باستخدام معادلة ألفا كرونباخ لكل مقاييس متغيرات الدراسة موجبة، ودالة إحصائياً عند مستوى معنوية(0.05) ، وأن قيمتها اختلفت من متغير لآخر، وبالتالي فقد أعطت مؤشرات جيدة ومطمئنة يمكن الوثوق بها، كما أنها أعطت مؤشراً جيداً على ثبات مقاييس أو متغيرات الدراسة.

2- عرض بيانات الدراسة الميدانية وتحليلها:

بعد الانتهاء من عملية تجهيز البيانات المتحصل عليها من خلال أداة الدراسة" استمارة الاستبيان" وتهيئتها لعملية التحليل الإحصائي، تبدأ عملية العرض والتحليل الوصفي لبيانات الدراسة عن طريق تطبيق بعض مقاييس الإحصاء الوصفي التي تتناسب مع طبيعة تلك البيانات، بهدف وصف وتحليل خصائص مفردات عينة الدراسة من خلال برنامج SPSS الإحصائي الإصدار 19.

3-1- الدراسة الإحصائية الوصفية:

3-1-1-التحليل الوصفي لمتغيرات البحث التعريفية:

- **مكان المشروع:**

جدول (3) يبين توزع بيانات العينة حسب مكان المشروع

	Frequency	Percent
المدينة	46	41.1
الريف	41	36.6
المنطقة الصناعية	25	22.3
Total	112	100.0

من خلال الجدول نجد أن 41.1 % النسبة الأعلى كانت في مدينة دمشق و36.6 % في ريف دمشق و 22.3 % في المنطقة الصناعية بعدرا.

الشكل (3) يبين توزع العينة حسب مكان المشروع

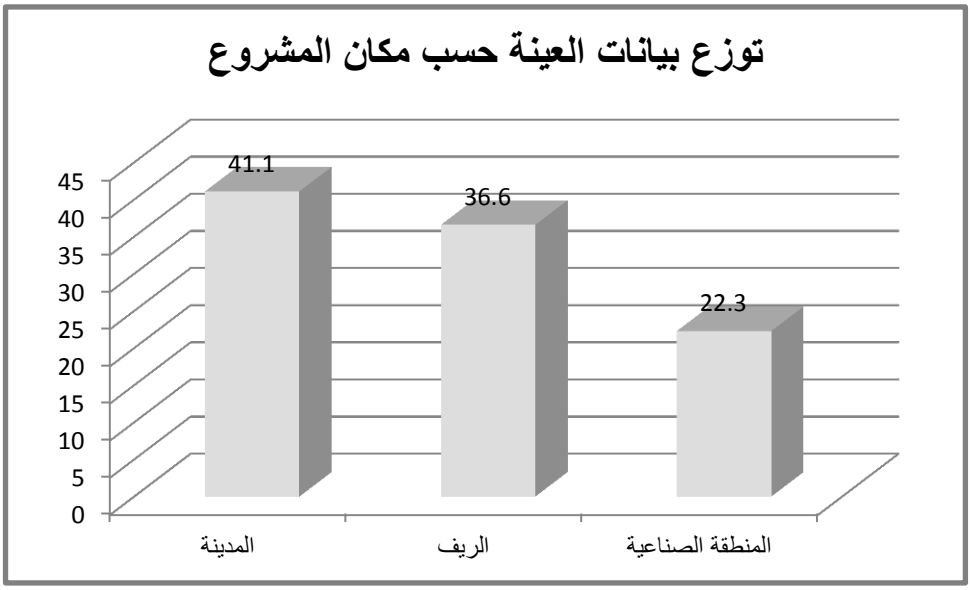

- **نوع المشروع:**

جدول (4) يبين توزع بيانات العينة حسب نوع المشروع

Percent	Frequency	
50.9	**57**	**صناعي**
35.7	**40**	**خدمي**
13.4	**15**	**تجاري**
100.0	**112**	**Total**

من خلال الجدول نجد أن 50.9 % كانت مشاريع صناعية و 35.7 % خدمية في حين 13.4 % كانت تجارية.

الشكل (4) يبين توزع العينة حسب نوع المشروع

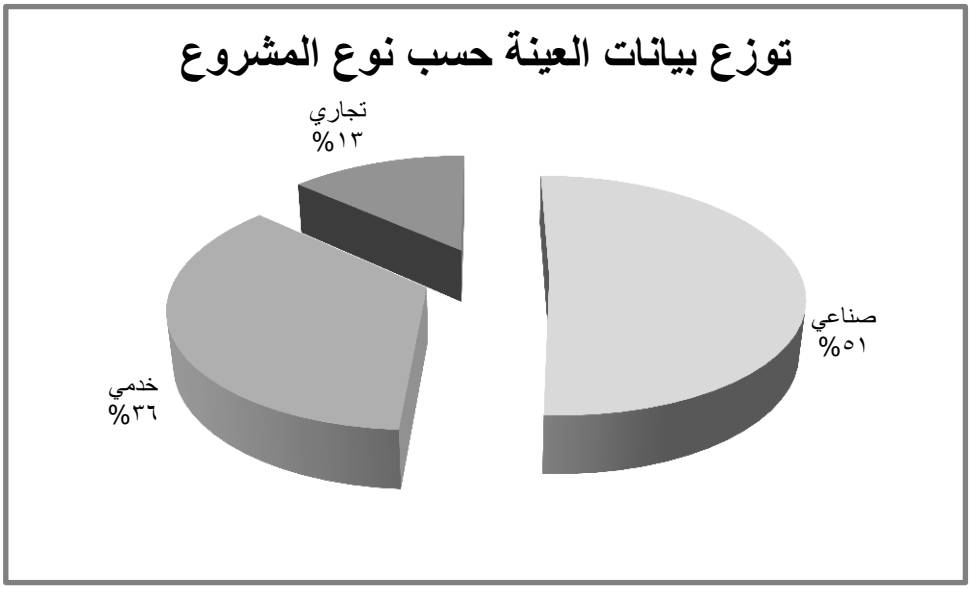

- **المؤهل العلمي لصاحب المشروع:**

جدول (5) يبين توزع بيانات العينة حسب المؤهل العلمي

	Frequency	Percent
متعلم (أقل من ثانوية)	34	30.4
ثانوية ومعهد	39	34.8
جامعي فما فوق	39	34.8
Total	112	100.0

من خلال الجدول السابق نجد أن الشهادات ثانوية ومعهد تشكل 34.8 % كذلك الأمر بالنسبة للجامعي فما فوق بنسبة 34.8 % في حين المتعلم (أقل من ثانوية) 30.4 % .

الشكل (5) يبين توزع العينة حسب المؤهل العلمي

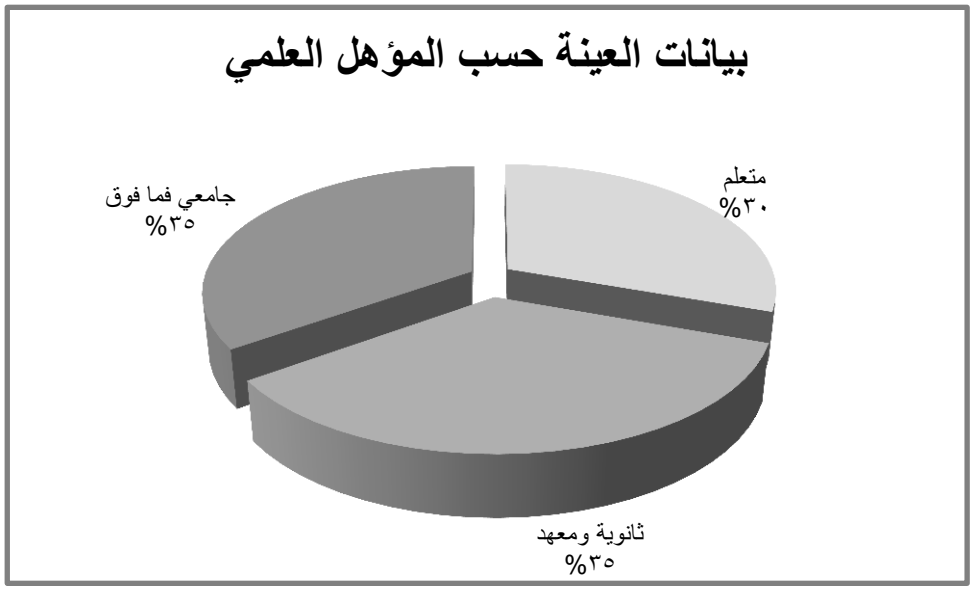

3-1-2- الاتجاه العام لآراء أفراد العينة لكل محور من محاور الاستبيان:

أ- التوزيع النسبي لإجابات أفراد العينة المتعلقة بالمحور الأول: دراسة الجدوى الاقتصادية التسويقية:

قامت الباحثة بدراسة التوزيع النسبي لإجابات أفراد العينة حول كل بند من بنود الدراسة لدى المحور الأول كما يلي :

جدول (6) يبين توزع أراء عينة الدراسة حسب بنود دراسة الجدوى الاقتصادية التسويقية

درجة الموافقة		غير موافق على الإطلاق	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
1. تمت دراسة نوعية المنتج ومدى حاجة السوق اليه بشكل مناسب	Frequency	6	4	7	63	32
	Percent	5.4	3.6	6.1	56.3	28.6
2. تمت دراسة نوعية الزبائن المتوقعين لمنتجات المشروع بالشكل المطلوب	Frequency	5	7	12	58	30
	Percent	4.5	6.3	10.6	51.8	26.8
3. تم تحديد حجم الطلب المتوقع على منتجات المشروع حالياً ومستقبلاً بالشكل المطلوب	Frequency	8	12	15	57	20
	Percent	7.1	10.7	13.4	50.9	17.9
4. تم دراسة الدعاية والترويج للمشروع بشكل جيد	Frequency	9	21	25	44	13
	Percent	8.0	18.8	22.3	39.3	11.6
5. تمت دراسة نظم البيع والتوزيع بشكل مناسب	Frequency	10	16	33	43	10
	Percent	8.9	14.3	29.5	38.4	8.9
6. تم دراسة المنافسون المشروع بشكل مناسب	Frequency	5	13	18	64	12
	Percent	4.5	11.6	16.1	57.1	10.7
7. تمت دراسة الظروف الحالية والمستقبلية للسوق بشكل واضح	Frequency	14	19	29	43	7
	Percent	12.5	17.0	25.8	38.4	6.3
8. تم دراسة السياسة السعرية للمنتج بشكل واضح	Frequency	14	13	18	42	25
	Percent	12.5	11.6	16.1	37.5	22.3
9. تمت دراسة الحصة السوقية لمنتج المشروع بناء على ماسبق	Frequency	11	15	21	51	14
	Percent	9.8	13.4	18.8	45.5	12.5

من خلال الجدول السابق نجد ما يلي :

1. في بند تمت دراسة نوعية المنتج ومدى حاجة السوق إليه بشكل مناسب: نجد أن النسبة الأعلى وصلت إلى 56.3 % موافقة يضاف اليها 26.8 % موافقة تماما في حين كانت نسبة 9% غير موافق.
2. في بند تمت دراسة نوعية الزبائن المتوقعين لمنتجات المشروع بالشكل المطلوب: نجد أن النسبة الاعلى تؤيد ذلك بنسبة 51.8 % و 26.8 % موافق تماماً في حين 4.5 % غير موافق على الإطلاق و 6.3 % غير موافق.
3. في بند تم تحديد حجم الطلب المتوقع على منتجات المشروع حالياً ومستقبلاً بالشكل المطلوب: نجد أن 50.9 % موافق وتضاف إليها 17.9 % موافق تماما في حين 17.8 % غير موافق وغير موافق تماماً.
4. في بند تم دراسة الدعاية والترويج للمشروع بشكل جيد: نجد أن 50.9 % موافق وموافق تماماً 25.2 % غير موافق وغير موافق تماماً.
5. في بند تمت دراسة نظم البيع والتوزيع بشكل مناسب: نجد أن 47.3% موافق وموافق تماماً بينما 23.2% غير موافق.
6. في بند تم دراسة المنافسون للمشروع بشكل مناسب: نجد أن 67.8 % موافق في حين 16.1 % غير موافق.
7. في بند تمت دراسة الظروف الحالية والمستقبلية للسوق بشكل واضح: نجد أن 44.7% موافق بينما 29.5% غير موافق.

8. في بند تم دراسة السياسة السعرية للمنتج بشكل واضح: نجد أن 59.8 % موافق بينما 24.1% غير موافق.

9. في بند تمت دراسة الحصة السوقية لمنتج المشروع بناء على ماسبق: نجد أن 58 % موافق بينما 23.2% غير موافق.

- ✓ وهكذا فقد حاز بند دراسة نوعية المنتج ومدى حاجة السوق إليه بشكل مناسب على أعلى نسبة موافقة بينما حاز بند دراسة الظروف الحالية والمستقبلية للسوق بشكل واضح على أدنى نسبة موافقة.

ب- التوزيع النسبي لإجابات أفراد العينة المتعلقة بالمحور الثاني: دراسة الجدوى الاقتصادية الفنية:

قامت الباحثة بدراسة التوزيع النسبي لإجابات أفراد العينة حول كل بند من بنود الدراسة لدى المحور الثاني كما يلي:

جدول (7) يبين توزع أراء عينة الدراسة حسب بنود دراسة الجدوى الاقتصادية الفنية

درجة الموافقة		غير موافق على الإطلاق	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
1. تم اختيار الموقع الملائم للمشروع بشكل يوافق متطلبات وظروف المشروع	Frequency	8	9	12	58	25
	Percent	7.1	8.0	10.8	51.8	22.3
2. تم تحديد متطلبات ومستلزمات المشروع بشكل مناسب	Frequency	8	5	7	62	30
	Percent	7.1	4.5	6.2	55.4	26.8
3. تم اختيار التكنولوجيا الملائمة للمشروع بشكل مناسب	Frequency	5	12	23	48	24
	Percent	4.5	10.7	20.5	42.9	21.4
4. تم دراسة المراحل الفنية التي يمر بها المنتج بشكل متكامل	Frequency	10	14	18	51	19
	Percent	8.9	12.5	17.0	44.6	17.0

5. تم اعداد جدول زمني يوضح مراحل انشاء وتنفيذ المشروع بالشكل المطلوب	Frequency	9	21	31	46	5
	Percent	8.0	18.8	27.6	41.1	4.5
6. تم تصميم الهيكل الإداري للمشروع بشكل جيد	Frequency	8	21	25	44	13
	Percent	7.1	18.8	23.2	39.3	11.6
7. تم تحديد حجم العمالة المطلوبة من حيث المؤهلات والخبرة بالتوافق مع متطلبات المشروع	Frequency	8	21	15	50	18
	Percent	7.1	18.8	13.4	44.6	16.1
8. تم اختيار أفراد الإدارة بشكل متوافق مع مؤهلاتهم وخبراتهم	Frequency	7	27	20	45	13
	Percent	6.3	24.1	17.2	40.2	11.6
9. تم تحديد حجم الآلات والمعدات الفنية بالتوافق مع متطلبات المشروع	Frequency	9	16	8	61	18
	Percent	8.0	14.3	7.1	54.5	16.1
10. تم تحديد كميات المواد الأولية المطلوبة بالتوافق مع متطلبات المشروع	Frequency	8	14	11	59	20
	Percent	7.1	12.5	9.8	52.7	17.9
11. تمت الحاجة إلى القوى المحركة لتسيير عمل المشروع بالشكل المطلوب	Frequency	12	17	21	49	13
	Percent	10.7	15.2	18.7	43.8	11.6

من خلال الجدول السابق نجد أن :

1. في بند تم اختيار الموقع الملائم للمشروع بشكل يوافق متطلبات وظروف المشروع نجد أن نسبة الموافقة 74.1% بينما نسبة غير الموافقة 15.1% .
2. في بند تم تحديد متطلبات ومستلزمات المشروع بشكل مناسب نجد أن نسبة الموافقة 82.2% بينما نسبة غير الموافقة 11.6% .
3. في بند تم اختيار التكنولوجيا الملائمة للمشروع بشكل مناسب نجد أن نسبة الموافقة 64.3% بينما نسبة غير الموافقة 15.2% .

4. في بند تم دراسة المراحل الفنية التي يمر بها المنتج بشكل متكامل نجد أن نسبة الموافقة 61.6% بينما نسبة غير الموافقة 21.4% .

5. في بند تم إعداد جدول زمني يوضح مراحل إنشاء وتنفيذ المشروع بالشكل المطلوب نجد أن نسبة الموافقة 45.6% بينما نسبة غير الموافقة 26.8% .

6. في بند تم تصميم الهيكل الإداري للمشروع بشكل جيد نجد أن نسبة الموافقة 50.9% بينما نسبة غير الموافقة 25.9% .

7. في بند تم تحديد حجم العمالة المطلوبة من حيث المؤهلات والخبرة بالتوافق مع متطلبات المشروع نجد أن نسبة الموافقة 60.7% بينما نسبة غير الموافقة 25.9% .

8. في بند تم اختيار أفراد الإدارة بشكل متوافق مع مؤهلات هم وخبراتهم نجد أن نسبة الموافقة 51.8% بينما نسبة غير الموافقة 30.4% .

9. في بند تم تحديد حجم الآلات والمعدات الفنية بالتوافق مع متطلبات المشروع نجد أن نسبة الموافقة 70.6% بينما نسبة غير الموافقة 22.3% .

10. في بند تم تحديد كميات المواد الأولية المطلوبة بالتوافق مع متطلبات المشروع نجد أن نسبة الموافقة 70.6% بينما نسبة غير الموافقة 19.6% .

11. في بند تمت الحاجة إلى القوى المحركة لتسيير عمل المشروع بالشكل المطلوب نجد أن نسبة الموافقة 55.4% بينما نسبة غير الموافقة 25.9% .

- ✓ وهكذا فقد حاز بند تحديد متطلبات ومستلزمات المشروع بشكل مناسب على أعلى نسبة موافقة بينما حاز بند إعداد جدول زمني يوضح مراحل إنشاء وتنفيذ المشروع بالشكل المطلوب على أدنى نسبة موافقة.

ج- التوزيع النسبي لإجابات أفراد العينة المتعلقة بالمحور الثالث: دراسة الجدوى الاقتصادية المالية:

قامت الباحثة بدراسة التوزيع النسبي لإجابات أفراد العينة حول كل بند من بنود الدراسة لدى المحور الثالث كما يلي:

جدول (8) يبين توزع أراء عينة الدراسة حسب بنود دراسة الجدوى الاقتصادية المالية

درجة الموافقة		غير موافق على الإطلاق	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
1. تم تحديد وتحليل التكاليف الاستثمارية (رأس المال الثابت والعامل) للمشروع بشكل واضح	Frequency	9	4	13	52	34
	Percent	8.0	3.6	11.6	46.4	30.4
2. تم تحديد وتحليل تكاليف التشغيل (الخدمية والانتاجية والأجور) للمشروع بشكل واضح	Frequency	11	5	15	51	30
	Percent	9.8	4.5	13.4	45.5	26.8
3. تم تقدير الايرادات للمشروع بشكل مناسب	Frequency	7	4	12	52	37
	Percent	6.3	3.6	11.6	45.5	33.0
4. تم إعداد قائمة دخل أو أ.خ تقديرية للمشروع بالشكل المطلوب	Frequency	7	7	17	52	29
	Percent	6.3	6.3	15.1	46.4	25.9
5. تم تقدير الربحية المتوقعة للمشروع بشكل جيد	Frequency	8	7	15	56	26
	Percent	7.1	6.3	13.4	50.0	23.2
6. تم وضع قائمة التدفقات النقدية للمشروع بشكل جيد	Frequency	9	9	25	39	30
	Percent	8.0	8.0	22.4	34.8	26.8
7. تم وضع نسب الاهتلاكات بشكل مناسب	Frequency	13	17	25	47	10
	Percent	11.6	15.2	22.3	42.0	8.9

8. تم حساب المؤشرات الاقتصادية للمشروع (فترة الاسترداد – القيمة الحالية – صافي القيمة الحالية – معدل العائد الداخلي)	Frequency	13	18	33	40	8
	Percent	11.6	16.1	29.5	35.7	7.1
9. تم استخدام معايير تحليل الحساسية بالشكل المناسب والمتوافق مع ظروف المشروع	Frequency	15	22	37	30	8
	Percent	13.4	19.6	33.1	26.8	7.1

1. في بند تم تحديد وتحليل التكاليف الاستثمارية (رأس المال الثابت والعامل) للمشروع بشكل واضح نجد أن نسبة الموافقة 76.8% أما نسبة غير الموافقة 11.6% .
2. في بند تم تحديد وتحليل تكاليف التشغيل (الخدمية والانتاجية والأجور) للمشروع بشكل واضح نجد أن نسبة الموافقة 72.3% أما نسبة غير الموافقة 14.3% .
3. في بند تم تقدير الايرادات للمشروع بشكل مناسب : نجد أن نسبة الموافقة 78.5% أما نسبة غير الموافقة 9.9% .
4. في بند تم إعداد قائمة دخل أو أ.خ تقديرية للمشروع بالشكل المطلوب : نجد أن نسبة الموافقة 72.3% أما نسبة غير الموافقة 12.6% .
5. في بند تم تقدير الربحية المتوقعة للمشروع بشكل جيد : نجد أن نسبة الموافقة 73.2% أما نسبة غير الموافقة 13.4% .
6. في بند تم وضع قائمة التدفقات النقدية للمشروع بشكل جيد نجد أن نسبة الموافقة 61.6% أما نسبة غير الموافقة 16% .
7. في بند تم وضع نسب الاهتلاكات بشكل مناسب نجد أن نسبة الموافقة 50.9% أما نسبة غير الموافقة 26.8% .

8. في بند تم حساب المؤشرات الاقتصادية للمشروع (فترة الاسترداد – القيمة الحالية – صافي القيمة الحالية – معدل العائد الداخلي) نجد أن نسبة الموافقة 42.8% أما نسبة غير الموافقة 27.7% .

9. في بند تم استخدام معايير تحليل الحساسية بالشكل المناسب والمتوافق مع ظروف المشروع نجد أن نسبة الموافقة 33.9% أما نسبة غير الموافقة 33% .

✓ وهكذا فقد حاز بند تقدير الايرادات للمشروع بشكل مناسب على أعلى نسبة موافقة بينما حاز بند تم استخدام معايير تحليل الحساسية بالشكل المناسب والمتوافق مع ظروف المشروع على أدنى نسبة موافقة.

3-2- أسباب تعثر المشروع الصغير والمتوسط:

جدول (9) يبين توزع أراء عينة الدراسة حسب أسباب تعثر المشروع الصغير والمتوسط

أسباب تعثر المشروع		لا	نعم
1. تعثر المشروع بسبب مواجهته مشكلات تمويلية	Frequency	49	63
	Percent	43.8	56.2
2. تعثر المشروع بسبب عدم القدرة على التقدير الصحيح لتكاليف المشروع	Frequency	62	50
	Percent	55.4	44.6
3. تعثرالمشروع بسبب المغالاة في تقدير عوائد المشروع	Frequency	64	48
	Percent	57.1	42.9
4. تعثر المشروع بسبب اعتماده على عمالة غير مؤهلة	Frequency	70	42
	Percent	62.5	37.5
5. تعثر المشروع بسبب عدم وجود هيكل اداري واضح ومدروس	Frequency	65	47
	Percent	58.0	42.0
6. تعثر المشروع بسبب عدم الحصول على تكنولوجيا مناسبة	Frequency	58	54
	Percent	51.8	48.2

7. تعثر المشروع بسبب عدم توفر مواد أولية لا تخضع لمعايير فنية مدروسة	Frequency	64	48
	Percent	57.1	42.9
8. تعثر المشروع بسبب عدم دراسة السوق بشكل صحيح	Frequency	42	70
	Percent	37.5	62.5
9. تعثر المشروع بسبب عدم وجود منافذ تسويقية كافية	Frequency	43	69
	Percent	38.4	61.6
10. تعثر المشروع بسبب المنافسة الشديدة	Frequency	42	70
	Percent	37.5	62.5
11. تعثر المشروع بسبب عدم توفر القوى المحركة اللازمة	Frequency	64	48
	Percent	57.1	42.9

ومن خلال الجدول نجد أن بند عدم دراسة السوق بشكل صحيح وبند تعرض المشروع للمنافسة الشديدة من أهم أسباب تعثر المشروع الصغير حيث حاز هذان البندان على أعلى نسبة موافقة، بينما حاز بند تعثر المشروع بسبب اعتماده على عمالة غير مؤهلة على أدنى نسبة موافقة.

3-3- دراسة الأهمية النسبية لجوانب دراسة الجدوى الاقتصادية التي تم اعتمادها:

لمعرفة الأهمية النسبية لجوانب دراسة الجدوى الاقتصادية (المالية – التسويقية – الفنية) تم الحصول على المتوسط العام لكل مجموعة.

جدول (10) الأهمية النسبية لجوانب دراسة الجدوى الاقتصادية (المالية – التسويقية – الفنية)

جوانب دراسة الجدوى الاقتصادية التي تم اعتمادها	Mean	Std. Deviation
1. المالية	50.63	17.387
2. التسويقية	29.29	14.453
3. الفنية	18.45	10.163

من خلال الجدول السابق نجد أن دراسة الجدوى الاقتصادية المالية تحتل المرتبة الأولى من حيث الأهمية وبمتوسط عام 50.63 وانحراف معياري 17.38 ثم دراسة الجدوى الاقتصادية التسويقية بمتوسط 29.29 ثم دراسة الجدوى الاقتصادية الفنية بمتوسط 18.45 وانحراف معياري 10.16.

3-4- اختبار الفرضيات:

بغية اختبار فرضيات البحث قامت الباحثة بتطبيق كل من اختبارOne Sample T-Test واختبار تحليل التباين ANOVA وتحيل الانحدار الخطي المتعدد وذلك باستخدام الحزمة البرمجية أو البرنامج الإحصائي (SPSS) ونبين فيما يلي مفهوم هذه الاختبارات[1]:

- **اختبارT ستيودنت للعينة الواحدة One Sample T-Test:** يستخدم لاختبار الفرضية، وتشير قوة الاختبار الإحصائي إلى احتمال أن يعطي هذا التحليل نتائج معنوية إحصائية، بمعنى أن يتم رفض فرضية العدم إذا كانت خطأ وقبول الفرضية البديلة. ولاختبار صحة فرضية من حيث أن عينة تنتمي إلى مجتمع ذي قيمة وسطية معروفة وانحراف معياري غير معروف، يتطلب حساب ما يسمى إحصائياً T المحسوبةً ولقد تمّ الاعتماد على اختبار T-Testللفروقات الإحصائية من أجل اختبار فرضيات البحث.

كما تمّ الاعتماد على مستوى دلالة معنوي 0.05 كأساس لقبول الفرضيات أو رفضها، ويلاحظ أنه كلما زادت قيمة T الإحصائية المحسوبة عن القيمة الجدولية عند مستوى دلالة (معنوي) أقل من 0.05 كان الفرق معنوي وعندها نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

- **اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA:** ويستخدم لاختبار معنوية الفروق بين أكثر من متوسطين ولمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة بين فئات العينة، بحيث يتم مقارنة الدلالة الإحصائية المناظرة

1-حميدان - عدنان وأخرون، 2006،الاحصاء التطبيقي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ص:159-161.

لكل قيمة محسوبة مع مستوى الدلالة (المعنوية) المعتمدة في هذه الدراسة 0.05، فإذا كانت الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05 دلّ ذلك على عدم وجود فروق معنوية بين آراء المستجوبين، أما إذا أسفرت نتيجة المقارنة عن دلالة إحصائية أقل من أو تساوي 0.05 دلّ ذلك على وجود فروق معنوية بين أفراد العينة وفئات الدراسة لجهة متغيرات الدراسة المستقلة.

– **الإنحدار الخطي المتعدد:** هو عبارة عن إيجاد معادلة رياضية تعبر عن العلاقة بين متغيرين وتستعمل لتقدير قيم سابقة ولتنبؤ قيم مستقبلية ، وهو عبارة أيضاً عن إنحدار للمتغير التابع (Y) على العديد من المتغيرات المستقلةX_K... , X_2 , X_1 ، لذا فهو يستخدم في التنبؤ بتغيرات المتغير التابع الذي يؤثر فيه عدة متغيرات مستقلة أي تعتمد فكرته على العلاقات الدلالية التي تستخدم ما يعرف بشكل التشتت، والمعادلة الخطية في الإنحدار الخطي المتعدد هي:

$$Y = a + b1X1 + b2X2 + \ldots\ldots\ldots + e$$

حيث أن Y = المتغير التابع

a= قيمة ثابتةIntercept

b1= ميل ألإنحدار *y* على المتغير المستقل الأول

b2 = ميل ألإنحدار *y* على المتغير المستقل الثاني

X1 =المتغير المستقل الأول

X2 =المتغير المستقل الثاني

ولكي نحكم على معنوية معاملات الإنحدار نستعين باختبار*T* ومستوى الاحتمالية المقابل له وبالطبع فإن برنامج *SPSS* سيقوم تلقائياً باستخراج اختبار *T* ومستوى الاحتمالية المقابل له.

الفرضية الأولى: أن دراسة الجدوى الاقتصادية التسويقية تساهم في تخفيض تعثر المشروع الصغير والمتوسط

فرضية العدم: لا يوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين دراسة الجدوى الاقتصادية التسويقية وتخفيض تعثر المشروع الصغير والمتوسط.

الفرضية البديلة: يوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين دراسة الجدوى الاقتصادية التسويقية وتخفيض تعثر المشروع الصغير والمتوسط.

تم القيام بأخذ متوسطات كل سؤال من أسئلة المحور الأول وتطبيق اختبار T-Test لقياس الفروقات المعنوية بين المتوسطات والمتوسط المفترض لكل معيار والبالغ 3 حيث نقوم بمقارنة مستوى الدلالة المفترض sig=0.05 مع مستوى الدلالة المحسوب من بيانات العينة والتي تظهر معنا في الجدول فإذا كانت قيمة مستوى الدلالة الحسابيةsig>0.05 فإننا نرفض فرضية العدم ونتبنى الفرضية البديلة بوجود الفروق المعنوية لكل متغير عن متوسطه.

يبين الجدول التالي متوسط اجابات المستقصين لمعرفة الاتجاه العام لكل بند من بنود المحور الأول (دراسة الجدوى الاقتصادية التسويقية)

جدول (11) يبين متوسط اجابات المستقصين لمتغيرات المحور الأول
(دراسة الجدوى الاقتصادية التسويقية)

Descriptive Statistics					
	Test Value = 3				
	N	Mean	Std. Deviation	Sig. (2-tailed)	النتيجة

1. تمت دراسة نوعية المنتج ومدى حاجة السوق اليه بشكل مناسب	112	3.99	1.99	.000	يوجد دلالة معنوية[1]
2. تمت دراسة نوعية الزبائن المتوقعين لمنتجات المشروع بالشكل المطلوب	112	3.90	1.013	.000	يوجد دلالة معنوية
3. تم تحديد حجم الطلب المتوقع على منتجات المشروع حالياً ومستقبلاً بالشكل المطلوب	112	3.62	1.117	.000	يوجد دلالة معنوية
4. تم دراسة الدعاية والترويج للمشروع بشكل جيد	112	3.28	1.141	.000	يوجد دلالة معنوية
5. تمت دراسة نظم البيع والتوزيع بشكل مناسب	112	3.24	1.093	.000	يوجد دلالة معنوية
6. تم دراسة المنافسون للمشروع بشكل مناسب	112	3.58	1.98	.000	يوجد دلالة معنوية
7. تمت دراسة الظروف الحالية والمستقبلية للسوق بشكل واضح	112	3.09	1.143	.000	يوجد دلالة معنوية
8. تم دراسة السياسة السعرية للمنتج بشكل واضح	112	3.46	1.301	.000	يوجد دلالة معنوية
9. تمت دراسة الحصة السوقية لمنتج المشروع بناء على ماسبق	112	3.38	1.163	.000	يوجد دلالة معنوية

من خلال الجدول السابق نجد أن الغالبية العظمى من الأسئلة كان المتوسط الحسابي لها يقارب(4) وبانحرافات معيارية قليلة نوعا ما، وهذا له دلالة إيجابية ويشير إلى جهة الموافقة على هذه الأسئلة وأن غالبية الآراء ترى أن الاعتماد على دراسة الجدوى الاقتصادية التسويقية تساهم في تخفيض تعثر المشروع الصغير والمتوسط.

[1]- يوجد دلالة معنوية تعني أن هذا المتغير يساهم في تخفيض تعثر المشروع الصغير والمتوسط.

- من خلال الجدول السابق نجد أن كل الأسئلة المتعلقة بالمحور الأول تختلف عن متوسطها المعياري (3) وتتجه نحو الموافقة.

ومن خلال تحليل أسئلة الاستبيان تبين أن بنود دراسة الجدوى التسويقية التي تساهم في تخفيض تعثر المشروع الصغير والمتوسط هي كالآتي وفق الترتيب التنازلي:

1- دراسة نوعية المنتج ومدى حاجة السوق اليه بشكل مناسب حيث أن مستوى الدلالة أقل من 0.05 (بوسط حسابي 3.99 وهو أعلى من الوسط الحسابي المعياري (3) الموضوع من قبل الباحث وانحراف معياري 1.99) وهذا يؤكد ويؤيد قبول الفرضية من حيث أن دراسة نوعية المنتج ومدى حاجة السوق اليه بشكل مناسب يساهم في تخفيض تعثر المشروع الصغير والمتوسط.

2- دراسة نوعية الزبائن المتوقعين لمنتجات المشروع بالشكل المطلوبحيث أن مستوى الدلالة أقل من 0.05 (بوسط حسابي 3.90 وهو أعلى من الوسط الحسابي المعياري (3) الموضوع من قبل الباحث وانحراف معياري 1.013) وهذا يؤكد ويؤيد قبول الفرضية من حيث دراسة نوعية الزبائن المتوقعين لمنتجات المشروع بالشكل المطلوب يساهم في تخفيض تعثر المشروع الصغير والمتوسط.

3- تحديد حجم الطلب المتوقع على منتجات المشروع حالياً ومستقبلاً بالشكل المطلوب حيث أن مستوى الدلالة أقل من 0.05 (بوسط حسابي 3.62 وهو أعلى من الوسط الحسابي المعياري (3) الموضوع من قبل الباحث وانحراف معياري 1.117) وهذا يؤكد ويؤيد قبول الفرضية من حيث تحديد حجم الطلب المتوقع على منتجات المشروع حالياً ومستقبلاً بالشكل المطلوب يساهم في تخفيض تعثر المشروع الصغير والمتوسط.

4- دراسة المنافسون للمشروع بشكل مناسب حيث أن مستوى الدلالة أقل من 0.05 (بوسط حسابي 3.58 وهو أعلى من الوسط الحسابي المعياري (3) الموضوع من قبل الباحث وانحراف معياري **1.98**) وهذا يؤكد ويؤيد قبول الفرضية من حيث دراسة المنافسون للمشروع بشكل مناسب يساهم في تخفيض تعثر المشروع الصغير والمتوسط.

5- دراسة السياسة السعرية للمنتج بشكل واضح حيث أن مستوى الدلالة أقل من 0.05 (بوسط حسابي 3.46 وهو أعلى من الوسط الحسابي المعياري (3) الموضوع من قبل الباحث وانحراف معياري 1.301) وهذا يؤكد ويؤيد قبول الفرضية من حيث دراسة السياسة السعرية للمنتج بشكل واضح يساهم في تخفيض تعثر المشروع الصغير والمتوسط.

6- دراسة الحصة السوقية لمنتج المشروع حيث أن مستوى الدلالة أقل من 0.05 (بوسط حسابي 3.38 وهو أعلى من الوسط الحسابي المعياري (3) الموضوع من قبل الباحث وانحراف معياري 1.163) وهذا يؤكد ويؤيد قبول الفرضية من حيث دراسة السياسة السعرية للمنتج بشكل واضح يساهم في تخفيض تعثر المشروع الصغير والمتوسط.

7- دراسة الدعاية والترويج للمشروع بشكل جيد حيث أن مستوى الدلالة أقل من 0.05 (بوسط حسابي 3.28 وهو أعلى من الوسط الحسابي المعياري (3) الموضوع من قبل الباحث وانحراف معياري 1.141) وهذا يؤكد ويؤيد قبول الفرضية من حيث دراسة الدعاية والترويج للمشروع بشكل جيد يساهم في تخفيض تعثر المشروع الصغير والمتوسط.

8- دراسة نظم البيع والتوزيع بشكل مناسب حيث أن مستوى الدلالة أقل من 0.05 (بوسط حسابي 3.24 وهو أعلى من الوسط الحسابي المعياري (3) الموضوع من قبل الباحث وانحراف معياري 1.093) وهذا يؤكد ويؤيد قبول الفرضية من حيث دراسة نظم البيع والتوزيع بشكل مناسب يساهم في تخفيض تعثر المشروع الصغير والمتوسط.

9- دراسة الظروف الحالية والمستقبلية للسوق بشكل واضح حيث أن مستوى الدلالة أقل من 0.05 (بوسط حسابي 3.09 وهو أعلى من الوسط الحسابي المعياري (3) الموضوع من قبل الباحث وانحراف معياري 1.143) وهذا يؤكد ويؤيد قبول الفرضية من حيث دراسة الظروف الحالية والمستقبلية للسوق بشكل واضح يساهم في تخفيض تعثر المشروع الصغير والمتوسط.

- من أجل إجراء اختبار إيجاد العلاقة تمت معالجة البيانات بشكل إحصائي لإيجاد المتغير الممثل لدراسة الجدوى الاقتصادية التسويقية والمتغير الممثل لتعثر المشروع الصغير والمتوسط ثم أجراء المقارنة بينهما باستخدام اختبار T- test فحصلنا على النتائج التالية:

جدول (12) يبين نتائج اختبار المقارنة بين الجدوى الاقتصادية التسويقية و أسباب تعثر المشروع الصغير والمتوسط

	Test Value = 3							
	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference		t	Df	Sig. (2-tailed)
				Lower	Upper			
تساهم دراسة الجدوى الاقتصادية التسويقية في تخفيض تعثر	0.928	0.602	0.056	0.815	1.0411	16.307	111	.000

المشروع الصغير والمتوسط								

من خلال الجدول السابق نجد أن قيمة t الحسابية t=16.307 ودرجة حرية df=111 عند مستوى الدلالة الحسابية sig=0.000 وهي قيمة أصغر من مستوى الدلالة القياسية sig=0.05 إذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة والتي تقول يوجد علاقة ذات دلالة معنوية على أن دراسة الجدوى الاقتصادية التسويقية تساهم في تخفيض تعثر المشروع الصغير والمتوسط.

الفرضية الثانية: أن دراسة الجدوى الاقتصادية الفنية تساهم في تخفيض تعثر المشروع الصغير والمتوسط

فرضية العدم: لا يوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين دراسة الجدوى الاقتصادية الفنية وتخفيض تعثر المشروع الصغير والمتوسط.

الفرضية البديلة: يوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين دراسة الجدوى الاقتصادية الفنية وتخفيض تعثر المشروع الصغير والمتوسط.

يبين الجدول التالي متوسط اجابات المستقصين لمعرفة الاتجاه العام لكل بند من بنود المحور الثاني (دراسة الجدوى الاقتصادية الفنية).

جدول (13) يبين متوسط اجابات المستقصين لمتغيرات المحور الثاني
(دراسة الجدوى الاقتصادية الفنية)

Descriptive Statistics					
Test Value = 3					
النتيجة	**Sig. (2-tailed)**	**Std. Deviation**	**Mean**	**N**	
يوجد دلالة معنوية	**.000**	**1.113**	**3.74**	**112**	**1. تم اختيار الموقع الملائم للمشروع بشكل يوافق متطلبات وظروف المشروع**
يوجد دلالة	**.000**	**1.074**	**3.90**	**112**	**2. تم تحديد متطلبات ومستلزمات المشروع بشكل**

مناسب					معنوية
3. تم اختيار التكنولوجيا الملائمة للمشروع بشكل مناسب	112	3.66	1.070	.000	يوجد دلالة معنوية
4. تم دراسة المراحل الفنية التي يمر بها المنتج بشكل متكامل	112	3.47	1.185	.000	يوجد دلالة معنوية
5. تم اعداد جدول زمني يوضح مراحل انشاء وتنفيذ المشروع بالشكل المطلوب	112	3.15	1.042	.000	يوجد دلالة معنوية
6. تم تصميم الهيكل الإداري للمشروع بشكل جيد	112	3.30	1.125	.000	يوجد دلالة معنوية
7. تم تحديد حجم العمالة المطلوبة من حيث المؤهلات والخبرة بالتوافق مع متطلبات المشروع	112	3.44	1.176	.000	يوجد دلالة معنوية
8. تم اختيار أفراد الإدارة بشكل متوافق مع مؤهلاتهم وخبراتهم	112	3.27	1.139	.000	يوجد دلالة معنوية
9. تم تحديد حجم الآلات والمعدات الفنية بالتوافق مع متطلبات المشروع	112	3.56	1.161	.000	يوجد دلالة معنوية
10.تم تحديد كميات المواد الأولية المطلوبة بالتوافق مع متطلبات المشروع	112	3.62	1.133	.000	يوجد دلالة معنوية
11.تمت الحاجة إلى القوى المحركة لتسيير عمل المشروع بالشكل المطلوب	112	3.42	1.167	.000	يوجد دلالة معنوية

من خلال الجدول السابق نجد أن الغالبية العظمى من الأسئلة كان المتوسط الحسابي لها يقارب(4) وبانحرافات معيارية قليلة نوعا ما، وهذا له دلالة إيجابية ويشير إلى جهة الموافقة على هذه الأسئلة وأن غالبية الآراء ترى أن الاعتماد على دراسة الجدوى الاقتصادية الفنية تساهم في تخفيض تعثر المشروع الصغير والمتوسط.

- من خلال الجدول السابق نجد أن كل الأسئلة المتعلقة بالمحور الثاني تختلف عن متوسطها المعياري (3) وتتجه نحو الموافقة.

ومن خلال تحليل أسئلة الاستبيان تبين أن بنود دراسة الجدوى الفنية التي تساهم في تخفيض تعثر المشروع الصغير والمتوسط هي كالآتي وفق الترتيب التنازلي:

1- تحديد متطلبات ومستلزمات المشروع بشكل مناسب حيث أن مستوى الدلالة أقل من 0.05 (بوسط حسابي 3.90 وهو أعلى من الوسط الحسابي المعياري (3) الموضوع من قبل الباحث وانحراف معياري 1.074) وهذا يؤكد ويؤيد قبول الفرضية من حيث تحديد متطلبات ومستلزمات المشروع بشكل مناسب يساهم في تخفيض تعثر المشروع الصغير والمتوسط.

2- اختيار الموقع الملائم للمشروع بشكل يوافق متطلبات وظروف المشروع حيث أن مستوى الدلالة أقل من 0.05 (بوسط حسابي 3.74 وهو أعلى من الوسط الحسابي المعياري (3) الموضوع من قبل الباحث وانحراف معياري 1.113) وهذا يؤكد ويؤيد قبول الفرضية من حيث اختيار الموقع الملائم للمشروع بشكل يوافق متطلبات وظروف المشروع يساهم في تخفيض تعثر المشروع الصغير والمتوسط.

3- تحديد كميات المواد الأولية المطلوبة بالتوافق مع متطلبات المشروع حيث أن مستوى الدلالة أقل من 0.05 (بوسط حسابي 3.62 وهو أعلى من الوسط الحسابي المعياري (3) الموضوع من قبل الباحث وانحراف معياري 1.133) وهذا يؤكد ويؤيد قبول الفرضية من حيث تم تحديد كميات المواد الأولية المطلوبة بالتوافق مع متطلبات المشروع يساهم في تخفيض تعثر المشروع الصغير والمتوسط.

4- تحديد حجم الآلات والمعدات الفنية بالتوافق مع متطلبات المشروع حيث أن مستوى الدلالة أقل من 0.05 (بوسط حسابي 3.56 وهو أعلى من الوسط الحسابي المعياري (3) الموضوع من قبل الباحث وانحراف معياري 1.161) وهذا يؤكد ويؤيد قبول الفرضية من حيث تم تحديد حجم الآلات والمعدات الفنية بالتوافق مع متطلبات المشروع يساهم في تخفيض تعثر المشروع الصغير والمتوسط.

5- اختيار التكنولوجيا الملائمة للمشروع بشكل مناسب حيث أن مستوى الدلالة أقل من 0.05 (بوسط حسابي 3.66 وهو أعلى من الوسط الحسابي المعياري (3) الموضوع من قبل الباحث وانحراف معياري 1.070) وهذا يؤكد ويؤيد قبول الفرضية من حيث اختيار التكنولوجيا الملائمة للمشروع بشكل مناسب يساهم في تخفيض تعثر المشروع الصغير والمتوسط.

6- دراسة المراحل الفنية التي يمر بها المنتج بشكل متكامل حيث أن مستوى الدلالة أقل من 0.05 (بوسط حسابي 3.47 وهو أعلى من الوسط الحسابي المعياري (3) الموضوع من قبل الباحث وانحراف معياري 1.185) وهذا يؤكد ويؤيد قبول الفرضية من حيث دراسة المراحل الفنية التي يمر بها المنتج بشكل متكامل يساهم في تخفيض تعثر المشروع الصغير والمتوسط.

7- تحديد حجم العمالة المطلوبة من حيث المؤهلات والخبرة بالتوافق مع متطلبات المشروع حيث أن مستوى الدلالة أقل من 0.05 (بوسط حسابي 3.44 وهو أعلى من الوسط الحسابي المعياري (3) الموضوع من قبل الباحث وانحراف معياري 1.176) وهذا يؤكد ويؤيد قبول الفرضية من حيث تحديد حجم العمالة المطلوبة من حيث المؤهلات والخبرة بالتوافق مع متطلبات المشروع يساهم في تخفيض تعثر المشروع الصغير والمتوسط.

8- تم تحديد الحاجة إلى القوى المحركة لتسيير عمل المشروع بالشكل المطلوب حيث أن مستوى الدلالة أقل من 0.05 (بوسط حسابي 3.42 وهو أعلى من الوسط الحسابي المعياري (3) الموضوع من قبل الباحث وانحراف معياري 1.167) وهذا يؤكد ويؤيد قبول الفرضية من حيث تمت الحاجة إلى القوى المحركة لتسيير عمل المشروع بالشكل المطلوب يساهم في تخفيض تعثر المشروع الصغير والمتوسط.

9- اختيار أفراد الإدارة بشكل متوافق مع مؤهلاتهم وخبراتهم حيث أن مستوى الدلالة أقل من 0.05 (بوسط حسابي 3.27 وهو أعلى من الوسط الحسابي المعياري (3) الموضوع من قبل الباحث وانحراف معياري 1.139) وهذا يؤكد ويؤيد قبول الفرضية من حيث تحديد حجم العمالة المطلوبة من حيث اختيار أفراد الإدارة بشكل متوافق مع مؤهلاتهم وخبراتهم يساهم في تخفيض تعثر المشروع الصغير والمتوسط.

10- تصميم الهيكل الإداري للمشروع بشكل جيد حيث أن مستوى الدلالة أقل من 0.05 (بوسط حسابي 3.30 وهو أعلى من الوسط الحسابي المعياري (3) الموضوع من قبل الباحث وانحراف معياري 1.129)

وهذا يؤكد ويؤيد قبول الفرضية من حيث تحديد حجم العمالة المطلوبة من حيث تصميم الهيكل الإداري للمشروع بشكل جيد يساهم في تخفيض تعثر المشروع الصغير والمتوسط.

11- اعداد جدول زمني يوضح مراحل انشاء وتنفيذ المشروع بالشكل المطلوب حيث أن مستوى الدلالة أقل من 0.05 (بوسط حسابي 3.15 وهو أعلى من الوسط الحسابي المعياري (3) الموضوع من قبل الباحث وانحراف معياري 1.042) وهذا يؤكد ويؤيد قبول الفرضية من حيث تحديد حجم العمالة المطلوبة من حيث اعداد جدول زمني يوضح مراحل انشاء وتنفيذ المشروع بالشكلالمطلوب يساهم في تخفيض تعثر المشروع الصغير والمتوسط.

- ومن أجل إجراء اختبار إيجاد العلاقة تمت معالجة البيانات بشكل إحصائي لإيجاد المتغير الممثل لدراسة الجدوى الاقتصادية الفنية والمتغير الممثل لتعثر المشروع الصغير والمتوسط ثم أجراء المقارنة بينهما باستخدام اختبار T- test فحصلنا على النتائج التالية:

جدول (14) يبين نتائج اختبار المقارنة بين الجدوى الاقتصادية الفنية وأسباب تعثر المشروع الصغير والمتوسط

Test Value = 3							
	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference		T	Df	Sig. (2-tailed)
				Lower	Upper			
تساهم دراسة الجدوى الاقتصادية الفنية في تخفيض تعثر المشروع الصغير والمتوسط	.912	.643	.060	.791	1.032	15.011	111	.000

من خلال الجدول السابق نجد أن قيمة t الحسابية t=15.01 ودرجة حرية df=111 عند مستوى الدلالة الحسابية sig=0.000 وهي قيمة أصغر من مستوى الدلالة القياسية sig=0.05 إذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة والتي تقول يوجد علاقة ذات دلالة معنوية على أن دراسة الجدوى الاقتصادية الفنية تساهم في تخفيض تعثر المشروع الصغير والمتوسط.

الفرضية الثالثة: دراسة الجدوى الاقتصادية المالية تساهم في تخفيض تعثر المشروع الصغير والمتوسط

فرضية العدم: لا يوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين دراسة الجدوى الاقتصادية المالية وتخفيض تعثر المشروع الصغير والمتوسط.

الفرضية البديلة: يوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين دراسة الجدوى الاقتصادية المالية وتخفيض تعثر المشروع الصغير والمتوسط.

ويبين الجدول التالي متوسط اجابات المستقصين لمعرفة الاتجاه العام لكل بند من بنود المحور الثالث (دراسة الجدوى الاقتصادية المالية)

جدول (15) يبين متوسط اجابات المستقصين لمتغيرات المحور الثالث
(دراسة الجدوى الاقتصادية المالية)

Descriptive Statistics					
Test Value = 3					
النتيجة	Sig. (2-tailed)	Std. Deviation	Mean	N	
يوجد دلالة معنوية	.000	1.132	3.88	112	1. تم تحديد وتحليل التكاليف الاستثمارية (رأس المال الثابت والعامل) للمشروع بشكل واضح
يوجد دلالة معنوية	.000	1.189	3.75	112	2. تم تحديد وتحليل تكاليف التشغيل (الخدمية والانتاجية والأجور) للمشروع بشكل واضح
يوجد دلالة معنوية	.000	1.089	3.95	112	3. تم تقدير الايرادات للمشروع بشكل مناسب
يوجد دلالة معنوية	.000	1.092	3.79	112	4. تم إعداد قائمة دخل أو أ.خ تقديرية للمشروع بالشكل المطلوب

5. تم تقدير الربحية المتوقعة للمشروع بشكل جيد	112	3.76	1.101	.000	يوجد دلالة معنوية
6. تم وضع قائمة التدفقات النقدية للمشروع بشكل جيد	112	3.64	1.192	.000	يوجد دلالة معنوية
7. تم وضع نسب الاهتلاكات بشكل مناسب	112	3.21	1.166	.000	يوجد دلالة معنوية
8. تم حساب المؤشرات الاقتصادية للمشروع (فترة الاسترداد – القيمة الحالية – صافي القيمة الحالية – معدل العائد الداخلي ----)	112	3.11	1.126	.000	يوجد دلالة معنوية
9. تم استخدام معايير تحليل الحساسية بالشكل المناسب والمتوافق مع ظروف المشروع	112	2.95	1.138	.000	يوجد دلالة معنوية

من خلال الجدول السابق نجد أن الغالبية العظمى من الأسئلة كان المتوسط الحسابي لها يقارب(4) وبانحرافات معيارية قليلة نوعا ما، وهذا له دلالة إيجابية ويشير إلى جهة الموافقة على هذه الأسئلة وأن غالبية الآراء ترى أن الاعتماد على دراسة الجدوى الاقتصادية المالية تساهم في تخفيض تعثر المشروع الصغير والمتوسط.

- من خلال الجدول السابق نجد أن كل الأسئلة المتعلقة بالمحور الثالث تختلف عن متوسطها(3) وتتجه نحو الموافقة.

ومن خلال تحليل أسئلة الاستبيان تبين أن بنود دراسة الجدوى المالية التي تساهم في تخفيض تعثر المشروع الصغير والمتوسط هي كالآتي وفق الترتيب التنازلي:

1- تقدير الايرادات للمشروع بشكل مناسب حيث أن مستوى الدلالة أقل من 0.05 (بوسط حسابي 3.95 وهو أعلى من الوسط الحسابي المعياري (3) الموضوع من قبل الباحث وانحراف معياري 1.089) وهذا يؤكد ويؤيد قبول الفرضية من حيث تقدير الايرادات للمشروع بشكل مناسب يساهم في تخفيض تعثر المشروع الصغير والمتوسط.

2- تحديد وتحليل التكاليف الاستثمارية (رأس المال الثابت والعامل) للمشروع بشكل واضح حيث أن مستوى الدلالة أقل من 0.05 (بوسط حسابي 3.88 وهو أعلى من الوسط الحسابي المعياري (3) الموضوع من قبل الباحث وانحراف معياري 1.132) وهذا يؤكد ويؤيد قبول الفرضية من حيث تحديد وتحليل التكاليف الاستثمارية (رأس المال الثابت والعامل) للمشروع بشكل واضح يساهم في تخفيض تعثر المشروع الصغير والمتوسط.

3- تقدير الربحية المتوقعة للمشروع بشكل جيد حيث أن مستوى الدلالة أقل من 0.05 (بوسط حسابي 3.76 وهو أعلى من الوسط الحسابي المعياري (3) الموضوع من قبل الباحث وانحراف معياري 1.101) وهذا يؤكد ويؤيد قبول الفرضية من حيث تقدير الربحية المتوقعة للمشروع بشكل جيد يساهم في تخفيض تعثر المشروع الصغير والمتوسط.

4- إعداد قائمة دخل أو أ.خ تقديرية للمشروع بالشكل المطلوب حيث أن مستوى الدلالة أقل من 0.05 (بوسط حسابي 3.79 وهو أعلى من الوسط الحسابي المعياري (3) الموضوع من قبل الباحث وانحراف معياري 1.092) وهذا يؤكد ويؤيد قبول الفرضية من حيث إعداد قائمة دخل أو أ.خ تقديرية للمشروع بالشكل المطلوب يساهم في تخفيض تعثر المشروع الصغير والمتوسط.

5- تحديد وتحليل تكاليف التشغيل (الخدمية والانتاجية والأجور) للمشروع بشكل واضح حيث أن مستوى الدلالة أقل من 0.05 (بوسط حسابي 3.75 وهو أعلى من الوسط الحسابي المعياري (3) الموضوع من قبل الباحث وانحراف معياري 1.189) وهذا يؤكد ويؤيد قبول الفرضية من حيث تحديد وتحليل تكاليف التشغيل (الخدمية والانتاجية والأجور) للمشروع بشكل واضح يساهم في تخفيض تعثر المشروع الصغير والمتوسط.

6- وضع قائمة التدفقات النقدية للمشروع بشكل جيد حيث أن مستوى الدلالة أقل من 0.05 (بوسط حسابي 3.64 وهو أعلى من الوسط الحسابي المعياري (3) الموضوع من قبل الباحث وانحراف معياري 1.192) وهذا يؤكد ويؤيد قبول الفرضية من حيث وضع قائمة التدفقات النقدية للمشروع بشكل جيد يساهم في تخفيض تعثر المشروع الصغير والمتوسط.

7- وضع نسب الاهتلاكات بشكل مناسب حيث أن مستوى الدلالة أقل من 0.05 (بوسط حسابي3.21 وهو أعلى من الوسط الحسابي المعياري (3) الموضوع من قبل الباحث وانحراف معياري 1.166) وهذا يؤكد ويؤيد قبول الفرضية من حيث وضع نسب الاهتلاكات بشكل مناسب يساهم في تخفيض تعثر المشروع الصغير والمتوسط.

8- حساب المؤشرات الاقتصادية للمشروع (فترة الاسترداد - القيمة الحالية - صافي القيمة الحالية - معدل العائد الداخلي) حيث أن مستوى الدلالة أقل من 0.05 (بوسط حسابي3.11 وهو أعلى من الوسط الحسابي المعياري (3) الموضوع من قبل الباحث وانحراف معياري 1.126) وهذا يؤكد ويؤيد قبول الفرضية من حيث حساب المؤشرات الاقتصادية للمشروع (فترة الاسترداد - القيمة الحالية - صافي القيمة الحالية - معدل العائد الداخلي) يساهم في تخفيض تعثر المشروع الصغير والمتوسط.

9- استخدام معايير تحليل الحساسية بالشكل المناسب والمتوافق مع ظروف المشروع حيث أن مستوى الدلالة أقل من 0.05 (بوسط حسابي2.95 وهو أعلى من الوسط الحسابي المعياري (3) الموضوع من قبل الباحث وانحراف معياري 1.138) وهذا يؤكد ويؤيد قبول الفرضية من حيث استخدام معايير تحليل الحساسية بالشكل المناسب والمتوافق مع ظروف المشروع يساهم في تخفيض تعثر المشروع الصغير والمتوسط.

- من أجل إجراء اختبار إيجاد العلاقة تمت معالجة البيانات بشكل إحصائي لإيجاد المتغير الممثل لدراسة الجدوى الاقتصادية المالية والمتغير الممثل لتعثر المشروع الصغير والمتوسط ثم أجراء المقارنة بينهما باستخدام اختبار T- test فحصلنا على النتائج التالية:

جدول (16) يبين نتائج اختبار المقارنة بين دراسة الجدوى الاقتصادية المالية وأسباب تعثر المشروع الصغير والمتوسط

Test Value = 3							
Sig. (2-tailed)	df	t	95% Confidence Interval of the Difference	Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	

			Upper	Lower				
تساهم دراسة الجدوى الاقتصادية المالية في تخفيض تعثر المشروع الصغير والمتوسط	.946	.629	.059	.828	1.064	15.907	111	.000

من خلال الجدول السابق نجد أن قيمة t الحسابية t=15.90 ودرجة حرية df=111 عند معنوية الدلالة الحسابية sig=0.000 وهي قيمة أصغر من مستوى الدلالة القياسية sig=0.05 إذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة والتي تقول يوجد علاقة ذات دلالة معنوية على أن دراسة الجدوى الاقتصادية المالية تساهم في تخفيض تعثر المشروع الصغير والمتوسط.

❖ كما تم إجراء اختبار إيجاد العلاقة بين المتغير الممثل لدراسة الجدوى الاقتصادية (مالية وفنية وتسويقية) والمتغير الممثل لتخفيض تعثر المشروع الصغير والمتوسط ثم أجراء المقارنة بينهما باستخدام اختبار T– test فحصلنا على النتائج التالية:

جدول (17) يبين نتائج اختبار المقارنة بين دراسة الجدوى الاقتصادية (مالية، فنية وتسويقية) وأسباب تعثر المشروع الصغير والمتوسط

Test Value = 3								
	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference		t	df	Sig. (2–tailed)
				Lower	Upper			
تساهم دراسة الجدوى الاقتصادية (مالية، فنية	.928	.582	.055	.819	1.038	16.869	111	.000

وتسويقية) في تخفيض تعثر المشروع الصغير والمتوسط								

من خلال الجدول السابق نجد أن قيمة t الحسابية t=16.86 ودرجة حرية df=111 عند معنوية الدلالة الحسابية sig=0.000 وهي قيمة أصغر من مستوى الدلالة القياسية sig=0.05 إذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة والتي تقول يوجد علاقة ذات دلالة معنوية على أن دراسة الجدوى الاقتصادية (فنية مالية وتسويقية) تساهم في تخفيض تعثر المشروع الصغير والمتوسط.

3-5- تحليل الانحدار الخطي المتعدد:

لدراسة أثر المتغيرات الثلاث لدراسة الجدوى مع المتغير تخفيض تعثر المشروع الصغير والمتوسط قامت الباحثة بدراسة تحليل الانحدار الخطي المتعدد والذي يستخدم لمعرفة الأثر أو العلاقة بين المتغيرات التفسيرية والمتغير المعتمد (متغير واحد) من خلال تقدير هذه العلاقة وبالشكل الآتي:

$$Y = b_0 + aX_1 + b\,X_2 + c\,X_3$$

ففي المعادلة السابقة نريد أن نعرف تأثير المتغيرات X_1 و X_2 و X_3 على المتغير Y، والمعادلة التقديرية حسب نموذج الانحدار الخطي المتعدد (بالنسة للمتغيرات المذكورة في المعادلة) تكون وفق الآتي:

$$Y = a + bX_1 + cX_2 + dX_3$$

a. Predictors (Constant): جوانب دراسة الجدوى التسويقية التي تم اعتمادها، جوانب دراسة الجدوى الفنية التي تم اعتمادها، جوانب دراسة الجدوى المالية التي تم اعتمادها

b. Dependent Variable: التعثر

بإجراء هذا الاختبار بعد أن تم تجهيز البيانات للمتغيرات الأربع (دراسة الجدوى الاقتصادية التسويقية– دراسة الجدوى الاقتصادية الفنية – دراسة الجدوى الاقتصادية المالية – تعثر المشروع الصغير والمتوسط) حصلنا على النتائج التالية:

جدول (18)Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
dimension0 1	.553[a]	.304	.131	.31908

جدول (19) يبين جودة نموذج الانحدار باستخدام اختبار(f) ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.009	3	.670	6.577	.000[a]
	Residual	10.996	108	.102		
	Total	13.005	111			

جدول(20) يبين قيم معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات المعنوية الاحصائية لهذه المعاملات

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.186	.268		8.160	.000

جوانب دراسة الجدوى الاقتصادية التسويقية التي تم اعتمادها	-.010-	.003	-.411-	-3.203-	.002
جوانب دراسة الجدوى الاقتصادية المالية التي تم اعتمادها	-.03-	.003	-.174-	-2.225-	.023
جوانب دراسة الجدوى الاقتصادية الفنية التي تم اعتمادها	-.012-	.004	-.356-	-3.095-	.003

a. Dependent Variable: التعثر

من الجدول رقم (19) عند دراسة جودة نموذج الانحدار باستخدام اختبار(f) نلاحظ أن قيمة المعنوية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 وبالتالي الاختبار معنوي حيث يفسر متغيرات الجدوى الاقتصادية الفنية الجدوى الاقتصادية المالية، الجدوى الاقتصادية التسويقية 30.5 % من تباين التابع حسب قيمة R2 (القيمة التفسيرية للنموذج) ومن الجدول (20) يبين قيم معاملات الانحدار للمقدرات والاختبارات المعنوية الاحصائية لهذه المعاملات ويمكن تلخيص هذه القيم بما يلي (أن جوانب دراسة الجدوى الاقتصادية التسويقية و المالية والفنية ذات تأثير معنوي في نموذج الانحدار المتعدد حسب قيمة T ومعنوية الدلالة sig حيث كانت قيم (sig(0.002,0.023,0.003 وهي قيم اصغر من القياسية sig=0.05 والثوابت هي (-

B=2.186 و الميول للمتغيرات الاخرى (0.01− ، 0.03− ، و 0.012 −) وهي قيم سالبة بمعنى ان تغير قيمة واحدة سواء من الجدوى الاقتصادية الفنية او المالية او التسويقية تعمل على تخفيض مخاطر تعثر المشروع الصغير حسب المعادلة التالية :

$$Y=2.186+(-0.01x_1-0.03x_2-0.012x_3)$$

3-6- دراسة إيجاد الفروق مابين المتغيرات المتعلقة بدراسة الجدوى الاقتصادية (التسويقية، الفنية المالية) حسب مكان تواجد المشروع:

من اجل مقارنة الفروق بين دراسة الجدوى الاقتصادية (التسويقية – الفنية – المالية) تبعاً لمكان تواجد المشروع (مدينة – ريف – منطقة صناعية) تم إجراء اختبار التباين Anova وحصلنا على الجدول التالي:

جدول (21) اختبار انوفا لمقارنة فروق التباين بين متغيرات دراسة الجدوى الاقتصادية (التسويقية، الفنية المالية) حسب مكان تواجد المشروع

ANOVA						
Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares		
.087	2.495	.735	2	1.470	Between Groups	دراسة الجدوى الاقتصادية التسويقية
		.295	109	32.106	Within Groups	
.005	5.654	1.867	2	3.734	Between Groups	دراسة الجدوى الاقتصادية الفنية
		.330	109	35.992	Within Groups	
.178	1.754	.550	2	1.100	Between Groups	دراسة الجدوى الاقتصادية المالية
		.313	109	34.158	Within Groups	

من خلال الجدول السابق نجد ما يلي:

- حالة دراسة الجدوى الاقتصادية التسويقية: نجد أن قيمة دالة الاختبار F=2.495 عند مستوى دلالة حسابية sig=0.087 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة القياسي sig=0.05 إذا نستنتج أنه لايوجد فروق ما بين البنود المتعلقة بدراسة الجدوى الاقتصادية التسويقية تبعا لمكان تواجد المشروع.
- حالة دراسة الجدوى الاقتصادية الفنية: نجد أن قيمة دالة الاختبار F=5.56 عند مستوى دلالة حسابية sig=0.005 وهي قيمة أصغر من مستوى الدلالة القياسي sig=0.05 إذا نستنتج أنه يوجد فروق مابين البنود المتعلقة بدراسة الجدوى الاقتصادية الفنية تبعا لمكان تواجد المشروع.
- حالة دراسة الجدوى الاقتصادية المالية: نجد أن قيمة دالة الاختبار F=1.75 عند مستوى دلالة حسابية sig=0.178 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة القياسي sig=0.05 إذا نستنتج لا يوجد فروق ما بين المتغيرات المتعلقة بدراسة الجدوى الاقتصادية المالية تبعا لمكان تواجد المشروع.

3-7- دراسة إيجاد الفروق مابين المتغيرات المتعلقة بدراسة الجدوى الاقتصادية (التسويقية، الفنية المالية) حسب نوع المشروع (صناعي- تجاري – خدمي):

جدول (22) اختبار انوفا لمقارنة فروق التباين بين المتغيرات الجدوى الاقتصادية (التسويقية – الفنية المالية) حسب نوع المشروع

ANOVA						
Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares		
.000	12.101	3.050	2	6.101	Between Groups	دراسة الجدوى الاقتصادية التسويقية
		.252	109	27.476	Within Groups	
.000	19.601	5.254	2	10.508	Between Groups	دراسة الجدوى الاقتصادية الفنية
		.268	109	29.218	Within Groups	

دراسة الجدوى الاقتصادية المالية	Between Groups	2.295	2	1.148	3.795	.026
	Within Groups	32.962	109	.302		

من خلال الجدول السابق نجد ما يلي:

- حالة دراسة الجدوى الاقتصادية التسويقية: نجد أن قيمة دالة الاختبار F=12.10 عند مستوى دلالة حسابية sig=0.000 وهي قيمة أصغر من مستوى الدلالة القياسي sig=0.05 إذا نستنتج أنه يوجد فروق ما بين المتغيرات المتعلقة بدراسة الجدوى الاقتصادية التسويقية حسب نوع المشروع (صناعي تجاري، خدمي).
- حالة دراسة الجدوى الاقتصادية الفنية: نجد أن قيمة دالة الاختبار F=19.60 عند مستوى دلالة حسابية sig=0.000 وهي قيمة أصغر من مستوى الدلالة القياسي sig=0.05 إذا نستنتج أنه يوجد فروق ما بين المتغيرات المتعلقة بدراسة الجدوى الاقتصادية الفنية حسب نوع المشروع (صناعي- تجاري خدمي).
- حالة دراسة الجدوى الاقتصادية المالية: نجد أن قيمة دالة الاختبار F=3.795 عند مستوى دلالة حسابية sig=0.02 وهي قيمة أصغر من مستوى الدلالة القياسي sig=0.05 إذا نستنتج أنه يوجد فروق ما بين المتغيرات المتعلقة بدراسة الجدوى الاقتصادية المالية حسب نوع المشروع (صناعي- تجاري خدمي).

النتائج والتوصيات

- **نتائج البحث:**

من خلال الدراسة وبناءً على التحليل الإحصائي للبيانات تم التوصل إلى مايلي:

1. عدم وجود قسم خاص في المصارف ومؤسسات التمويل الصغيرة والمتوسطة السورية لدراسة الجدوى الإقتصادية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تطلب التمويل.
2. دراسة الجدوى التسويقية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة تسهم في تخفيض تعثرها وتبين من خلال تحليل البيانات أن من أهم أسباب تعثر المشاريع هو عدم دراسة السوق بشكل صحيح والمنافسة الشديدة التي تتعرض لها هذه المشاريع.
3. توصلت الدراسة من خلال أدواتها (المقابلة الشخصية- الاستبيانات) أن المصارف ومؤسسات التمويل الصغيرة والمتوسطة السورية لا تعتمد على دراسة الجدوى التسويقية للمشاريع طالبة التمويل اللازم.
4. دراسة الجدوى المالية تساهم في تخفيض تعثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة وقد حازت الدراسة المالية على أعلى أهمية نسبية بين جوانب دراسة الجدوى الإقتصادية.
5. لا تعتمد المصارف ومؤسسات التمويل الصغيرة والمتوسطة السورية على معايير تحليل الحساسية للمشاريع للتأكد من كفاءة المشروع الصغير والمتوسط للحصول على التمويل اللازم.
6. تعتمد المصارف ومؤسسات التمويل الصغيرة والمتوسطة السورية على دراسة جدوى مالية من حيث تقدير تكاليف وعوائد المشروع وإعداد القوائم المالية اللازمة لذلك.

7. إن دراسة الجدوى الفنية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة تساهم في تخفيض تعثرها.
8. تقوم المصارف ومؤسسات التمويل الصغيرة والمتوسطة السورية بدراسة الجدوى الفنية للمشروع من حيث دراسة متطلبات ومستلزمات المشروع الفنية دون الإهتمام بباقي جوانب الدراسة الفنية التي تم ذكرها في البحث.
9. إن دراسة الجدوى الإقتصادية للمشروع بجوانبها المالية والفنية والتسويقية تعتبر سلسلة متكاملة ومترابطة لاتخاذ القرار الصحيح لمنح التمويل المطلوب للمشروع الصغير أو المتوسط أو رفضه وإن تجاهل أحد هذه الأركان يؤدي إلى خلل هذه الدراسة وبالتالي عدم اتخاذ القرار الصحيح.

- **توصيات البحث:**

1- زيادة الوعي بأهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوضيح دورها في التنمية الإقتصادية والاجتماعية في سورية.

2- زيادة إهتمام المصارف العاملة في سورية بالمتطلبات التمويلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بما يراعي خصوصية عمل هذه المشاريع ووضع خطط تمويلية لذلك.

3- الإستفادة من تجارب الدول الأخرى في مجال إنشاء برامج ضمان القروض الصغيرة من خلال العمل بتجربة الأردن في تأسيس شركة لضمان القروض أو بتجربة مصر في تأسيس شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي، والعمل على توفير البيئة القانونية لممارسة عملها.

4- تأسيس قسم خاص لدراسة الجدوى الإقتصادية للمشاريع طالبة التمويل في المصارف ومؤسسات التمويل الصغير في سورية.

5- نشر ثقافة دراسة الجدوى الاقتصادية بكافة جوانبها (المالية – التسويقية- الفنية) لدى الموظفين في المصارف ومؤسسات التمويل الصغير في سورية والعمل على تأهيل الكوادر البشرية اللازمة لإعداد هذه الدراسة من خلال إقامة دورات تدريبية تمكنهم من القيام بهذه المهمة بكفاءة وفعالية.

6- تخصيص فريق لكل جانب من جوانب دراسة الجدوى الاقتصادية بحسب مؤهلاته وكفاءاته العلمية فدراسة الجدوى المالية تتطلب مؤهلات محاسبية بينما دراسة الجدوى التسويقية تتطلب مهارات في التسويق أما دراسة الجدوى الفنية تتطلب مهارات في الهندسة والتكنولوجيا وإعداد قسم لربط هذه الدراسات ببعضها.

7- ضرورة دراسة كل جانب من جوانب دراسة الجدوى الإقتصادية بكافة عناصره التي تم ذكرها في البحث أعلاه وعدم إغفال أي عنصر، لأن تكامل هذه العناصر تؤدي إلى نجاح دراسة هذا الجانب، وتكامل هذه الجوانب يؤدي إلى نجاح دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع وبالتالي تخفيض تعثر هذا المشروع.

مراجع البحث

1. المراجع العربية:

أ- الكتب العربية:

1) أندراوس، عاطف وليم، 2006، دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.

2) الحناوي، محمد صالح، 1992، مذكرات في دراسات جدوى المشروع، الدار الجامعية، الاردن.

3) السكارنة، بلال خلف، 2008م، الريادة وادارة منظمات الاعمال، دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان، الأردن.

4) السيد حسن، موفق، 1999، التحليل الاقتصادي الجزئي، منشورات جامعة دمشق، سورية.

5) القريشي، مدحت، 2009 ، دراسات الجدوى الاقتصادية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.

6) الصحن، محمد فريد، 2005، دراسات جدوى المشروع، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.

7) الصوص، سمير زهير، 2010، بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية تطوير المشاريع الصغيرة المتوسطة- نماذج يمكن الإحتذاء بها في فلسطين، السياسات والتحليل والإحصاء فلسطين.

8) العطية، ماجدة، 2004، إدارة المشروعات الصغيرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

9) المحروق، ماهر حسن، مقابله، ايهاب، 2006، المشروعات الصغيرة والمتوسطة اهميتها ومعوقاتها، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأردن.

10) النجار، فايز جمعة، صالح، العلي، وعبد الستار، محمد، 2008، الريادة وإدارة الاعمال الصغيرة، دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

11) بومباك، كليفود م، (1989)، أسس ادارة الأعمال التجارية الصغيرة، تحرير وتدقيق: د. رائد السمرة، عمان:مركز الكتب الاردني، الأردن.

12) حميدان،عدنان وأخرون، 2006، الاحصاء التطبيقي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد سورية.

13) خواجكية، محمد هشام، 2002، دليل إعداد وتقيم المشروعات الاستثمارية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

14) سعيد عبد العزيز، عثمان، 2000، دراسات جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق الدارالجامعية، الإسكندرية، مصر.

15) عاطف، جابر، وطه، عبد الرحيم، 2003، دراسة جدوى التأهيل العملي و التطبيق العملي الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

16) عثمان، الأميرة ابراهيم- علي، عبد الوهاب نصر، 2006، مقدمة في المحاسبة الإدارية المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.

17) عبد السلام، عبد الغفور، الجلبي، رياض، شحادة، حازم، والجيوسي، محمد،(2001)، إدارة امشروعات الصغيرة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

18) عبد الفتاح الصيرفي، محمد، دراسة الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، عمان، الأردن.

19) عبد اللطيف، عبد اللطيف- الفارس، سليمان، 2006/2005، التقويم الإداري في المشروعات منشورات جامعة دمشق، سورية.

20) عبد المجيد، عبد المطلب، 2003، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية الاسكندرية، الدار الجامعية، مصر.

21) عصام الدين أمين أبوعلفة، 2002، التوزيع (المفاهيم، الإستراتيجيات، العمليات)، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

22) عقيلي، عمر- العبدلي، قحطان- الغدير، أحمد، 1994، مبادئ التسويق (مدخل متكامل)، دار زهران للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن.

23) علام، سعد طه، 2005، التخطيط مع حرية السوق، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع دمشق، سورية.

24) لطفي، أمين السيد أحمد، 2005، دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر.

25) كاسب، سيد. كمال الدين، جمال، 2007، المشروعات الصغيرة الفرص والتحديات، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث في العلوم الهندسية، جامعة القاهرة، مصر.

26) كوتلر، فيليب وآخرون، 2002، التسويق: السلوك- الأسواق- البيئة- المعلومات، الجزء الثاني ترجمة: مازن نفاع، دار علاء الدين، دمشق، سورية.

27)محمد عبد العزيز، سمير، 2005، الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية وقياس الربحية التجارية والقومية، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر.
28)مرعي، عطية عبد الحي، 2006، المحاسبة الإدارية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية مصر.
29)مصطفى، علي، 2003، التحليل الاقتصادي الجزئي (نظريته وتطبيقاته)، دار الرضا للنشر دمشق، سورية.
30)موسى، شقيري نوري، 2009، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
31)هوشيار، معروف، 2004، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
32)وايت، سارة، أساسيات التسويق، 2005، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، مصر.
33)يعقوب، عبد الكريم، 2008، دراسات جدوى المشروع، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى الأردن، عمان، الأردن.

ب- الدوريات والمجلات:

1. أيوب، ناديا حبيب، (1997)، ممارسة الإدراة الاستراتيجية في المنشآت الصناعية السعودية وعلاقتها بقدرة المنشأة، مجلة الإدارة العامة الرياض، السعودية.
2. حسن عاشور، فاطمة، 2009، مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، صحيفة الوسط البحرينية العدد /2439/، مملكة البحرين.
3. مظهر قنطقجي، سامر، 2003، تمويل المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم (دراسة مقارنة بين التجربتين الإيطالية والسورية)، المجلة الإقتصادية السورية (العدد 92)، سورية.

ج- المؤتمرات والندوات:

1) البلتاجي، محمد، 2005، صيغ مقترحة لتمويل المنشآت الصغيرة والمعالجة المحاسبية لصيغة المشاركة المنتهية بالتملك،المؤتمر السنوي الثاني عشر للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية بعنوان: "دور المصارف والمؤسسات المالية والاقتصادية في ترويج وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة" المملكة الأردنية الهاشمية – عمان.

2) السالم، مؤيد سعيد، (2000)، التكامل بين التخطيط الإستراتيجي والممارسات الخاصة بإدارة الموارد البشرية في منظمات الاعمال العربية، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر إدارة الموارد البشرية وتحديات القرن الجديد، جامعة اليرموك، اربد، الاردن.
3) تيشوري، عبد الرحمن، 2007، واقع وأسباب فشل التمويل الصغير والمتناهي الصغر في سورية، مؤتمر التمويل الصغير الأول في سورية، إشراف هيئة تخطيط الدولة.
4) صيام، وليد زكريا، وسلمان، طلال جيجان، (1999)، محاسبة الشركات الصغيرة وأثرها في تنمية الريف والبادية الاردنية، ورقة بحثية مقدمة الى مؤتمر آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الريف والبادية(الأردنية جامعة آل البيت)، المفرق، الأردن.
5) ندوة دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة تناقش تطوير قدرات المشروعات وآليات دعمها تحقيقا للتنمية الاقليمية المتوازنة، 2012، الموقع الرسمي لغرفة التجارة بدمشق.

د- الرسائل العلمية:

1) السعيد، بريبش، 2007، رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.
2) النسور، إياد عبد الفتاح علي، (1999)، دور المؤسسات التمويلية الحكومية في تنمية المشروعات الصغيرة في الأردن. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا- قسم الاقتصاد، عمان، الأردن.
3) رستم، زياد، 2008، المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة مع دراسة مقارنة بين هيئة مكافحة البطالة في سورية وبنك التضامن في تونس، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
4) رغيد باغ، ديمة، 2010، تطوير منهجية الجانب المالي في دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصناعية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
5) فروخي، أمين، 2002، دراسات جدوى المشاريع الصناعية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

2. المراجع الأجنبية:

- **الكتب الأجنبية:**

A. J.D. Ryan, Gail P. Hiduke, SMALL BUSINESS An Entreprenure´s Business Plan, 2006, Thomson Learning Academic.U.S.A.

B. Raplaph, Gaedeke, (1980), Small Business Management,New York Good Year Publushing.

C. Gitmane, J, Lawrence, principles of managerial Finance 2ed, New York,2000.

3. مواقع الانترنت:

1. http://www.acc4arab.
2. http://www.banquecentrale.
3. http://www.akdn-sy.org.
4. http://www.acu-sy.org.

الملاحق

1. الملحق الأول:

المرسوم التشريعي رقم 15 للعام 2007:

المرسوم التشريعي رقم 15 للعام 2007 الذي يسمح لمجلس النقدوالتسليف بالترخيص بإحداث مؤسسات مالية مصرفية اجتماعية تهدف إلى تقديم التمويلالصغير والمتناهي الصغر بالاضافة إلى خدمات مالية ومصرفية أخرى لشرائح معينة منالسكان وتسمى هذه المؤسسات فيمابعدونص المرسوم التشريعي انه يمكن ان تحدث هذه المؤسسات من قبلمؤسسات أو هيئات سورية أو عربية أو أجنبية مشهود لها بالخبرة والمعرفة بهذا النوعمن النشاط، كما يشترط في الجهة الخارجية طالبة الترخيص ان تحظى بموافقة مسبقة منمجلس الوزراء على العمل في سورية، ويتضمن المرسوم التشريعي مواد عن النشاطاتالمسموح بها لهذه المؤسسات والحد الأدنى لرأسمال أي من هذه المؤسسات والمحظورات،وفيما يلي نص المرسوم التشريعي رقم 15 بناءعلى أحكام الدستور يرسم مايلي:

المادة / 1/

أ / يسمح لمجلس النقد والتسليف بالترخيص بإحداث مؤسسات مالية مصرفية اجتماعية تهدف إلى تقديم التمويل الصغير والمتناهي الصغر بالإضافة إلى خدمات مالية ومصرفية أخرى لشرائح معينة من السكان وتسمى هذه المؤسسات فيما بعد المؤسسات.

ب/ يمكن أن تحدث هذه المؤسسات من قبل مؤسسات أو هيئات سورية أو عربية أو أجنبية مشهود لها بالخبرة والمعرفة بهذا النوع من النشاط كما يشترط في الجهة الخارجية طالبة الترخيص أن تحظى بموافقة مسبقة من مجلس الوزراء على العمل في سورية.

ج/ يجوز لهذه المؤسسات بعد التأسيس إدخال شركاء آخرين معها في توسيع نطاق عملها ويشترط الحصول على إذن مسبق من مجلس الوزراء لمشاركة جهات خارجية وذلك بناء على توصية من مجلس النقد والتسليف.

د/ يجوز للمصارف العامة المساهمة في إحداث مثل هذه المؤسسات وذلك بموافقة مسبقة من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية وتوصية مجلس النقد والتسليف تحدد فيها نسبة مساهمتها في رأس المال.

المادة / 2/.. تشتمل النشاطات المسموح بها لهذه المؤسسات على قبول الودائع وتقديم القروض الصغيرة وخدمات التأمين الصغيرة المرتبطة بقروضها المقدمة للشرائح السكانية المستهدفة ولها القيام بإعادة التأمين على القروض الصغيرة المقدمة من قبلها لدى إحدى شركات التأمين المرخصة.

المادة / 3/.. يحدد الحد الأدنى لرأسمال اى من هذه المؤسسات بمبلغ قدره /250/ مليون ليرة سورية يودع نقدا في صندوق مصرف سورية المركزي كما يسمح للمؤسسات القائمة اعتبار جزء من حافظة قروضها القائمة في سورية جزءا من رأس المال حسبما يقرره مجلس النقد والتسليف بعد القيام بتقييم لهذه الموجودات من قبل مدقق حسابات قانوني معتمد من قبله.

المادة / 4/.. يجوز لمجلس النقد والتسليف تكليف المؤسسات العاملة في هذا المجال او اى منها بزيادة رأسمالها تبعا لدرجة نمو نشاطاتها وفعالياتها وتحقيقا للمعايير الدولية المعتمدة لكفاية رأس المال.

المادة / 5/.. يمكن للمساهمين غير السوريين في هذه المؤسسات ان يسددوا قيمة حصصهم برأس المال بالقطع الاجنبى بسعر الصرف الحر السائد يوم التسديد.

المادة / 6/.. يمكن لكل من هذه المؤسسات بموافقة مسبقة من مجلس النقد والتسليف إنشاء شبكة من الفروع والمكاتب وإحداث وحدات خدمات مصرفية متنقلة في المناطق التي يرى فيها حاجة لهذه الخدمات.

المادة / 7/.. تلتزم المؤسسات المرخصة وفقا لاحكام هذا المرسوم التشريعي بما يلي:

أ / ان تودع في حساب مجمد دون فائدة لدى مصرف سورية المركزي مبلغا يعادل خمسة بالمئة من رأسمالها المدفوع ويعتبر المبلغ عنصرا من عناصر موجوداتها الثابتة يعاد اليها عند تصفية اعمالها.

ب/ ان تعين عند مباشرة العمل مفوضا خارجيا او اكثر للمراقبة تتم تسميته من قبل المؤسسة.

ج/ ان تتقيد بالمعايير المحاسبية الدولية .

د/ ان تستخدم التقنيات الحديثة في عملياتها .

المادة /8/.. يتضمن النظام الاساسى للمؤسسة جميع الاحكام الناظمة لعملها واداراتها ويخضع للمصادقة عليه من قبل مجلس النقد والتسليف .

المادة /9/.. يضع مجلس النقد والتسليف القواعد والضوابط الاحترازية اللازمة لاستمرار وسلامة عمل المؤسسة ويوافق على معدلات الفائدة المقترحة اخذا في الاعتبار الطبيعة الخاصة لغاياتها وفعالياتها .

المادة / 10/..تخضع المؤسسات المحدثة وفق احكام هذا المرسوم التشريعي للمراقبة والاشراف ومتابعة الاداء من قبل مجلس النقد والتسليف من خلال اجهزة مصرف سورية المركزي ذات العلاقة كما تخضع لإشراف هيئة الاشراف على التأمين فيما يتعلق بانشطتها في مجال التأمين الصغير وتلتزم المؤسسات بتقديم البيانات الدورية التي يطلبها المصرف المركزي كما تلتزم بالسماح لمراقبي المصرف بإجراء الزيارات

الميدانية التي تتطلبها رقابته كذلك يجب عليها تعيين مراقبين مصرفيين داخليين وفقا لتعليمات مجلس النقد والتسليف بهذا الشان .

المادة /11/

أ .. يتم تعامل المؤسسات المحدثة وفق احكام هذا المرسوم التشريعي بالعملات الاجنبية عند الضرورة من خلال المصارف التجارية المرخصة للتعامل بالعملات الاجنبية.

ب.. يسمح للمؤسسات المنشأة وفق احكام هذا المرسوم التشريعي بتحويل الاستحقاقات التالية الى الخارج وذلك بالاستناد الى ميزانياتها وحساباتها السنوية المصدقة اصولا..

/1/ الفوائد والعوائد والتكاليف الاخرى المترتبة على رأس مال المؤسسة المدفوع من قبل المساهمين غير السوريين .

/2/ تعويضات ونفقات سفر الاعضاء في مجالس ادارة المؤسسات ومديريها العامين من غير السوريين .

/3/ 50 بالمئة من صافى الاجور والمرتبات والمكافآت و/100/ بالمئة من تعويضات نهاية الخدمة المستحقة للخبراء والفنيين العاملين في المؤسسة من غير السوريين .

/4/ قيمة حصص رأس المال المباعة او المستردة من قبل المساهمين غير السوريين وحصيلة تصفية رأسمال المؤسسة العائد للمساهمين غير السوريين.

المادة /12/.. يحظر على المؤسسات المحدثة بموجب احكام هذا المرسوم التشريعي تعاطى الاعمال المبينة فيما يلى سواء كان ذلك بصورة مباشرة او غير مباشرة..

أ.. مزاولة الاعمال والنشاطات التجارية والصناعية والزراعية أو أى نشاط اخر ليس له علاقة بالاعمال والخدمات المالية والمصرفية المسموح بها في هذا المرسوم التشريعي او في النظام الاساسي للمؤسسة بما يتفق واحكام هذا المرسوم التشريعي .

ب .. المساهمة او المشاركة في مؤسسات صناعية او تجارية او زراعية او خدمية أو سياحية .

ج.. .. تملك العقارات الا لاحتياجات مكاتب المؤسسة ومزاولة اعمالها .

المادة /13/.. تخضع المؤسسات المالية والمصرفية المرخصة وفق احكام هذا المرسوم التشريعي الى احكام القوانين والانظمة النافذة وعلى الاخص القانون 149 لعام /1949/ وتعديلاته والقانون 28 لعام /2001/ والقانون 23 لعام /2002/ والمراسيم التشريعية ذوات الارقام /43/34/33/ لعام /2005/ وذلك في كل ما لايتعارض مع احكام هذا المرسوم التشريعي.

المادة /14/.. يجرى الترخيص للمؤسسات المراد احداثها بموجب هذا المرسوم التشريعي وفق اجراءات يضعها مجلس النقد والتسليف ويصادق عليها رئيس مجلس الوزراء.

المادة /15/ ينشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية.

2. الملحق الثاني:

<u>استبيان بحث علمي</u>:

تم إعداد هذا الاستبيان بهدف الحصول على رأيكم وخبرتكم حول موضوع رسالة الماجستير التي تحمل العنوان "دور دراسات الجدوى الاقتصادية في تخفيض تعثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة" واللذين سيلعبان دوراً مكملاً وداعماً للرسالة، وستبقى البيانات سرية وتستخدم فقط لأغراض البحث.

شاكرين تعاونكم

الباحثة

أليسار اليعقوب

يرجى وضع إشارة عند الإجابة التي ترونها مناسبة:

خصائص عينة الدراسة:

مكان المشروع	المدينة	الريف	المنطقة الصناعية

نوع المشروع	صناعي	خدمي

المؤهل العلمي	متعلم	ثانوية ومعهد	جامعي فما فوق

- ما هي درجة نجاح المشروع (كنسبة مئوية)؟

- هل تمت دراسة الجدوى للمشروع بشكل مفصل للمشروع قبل الحصول على القرض؟

- حسب رأيك هل تمت الاستفادة من دراسة الجدوى:

في حال كانت الإجابة نعم يمكنك متابعة الاستبيان.

أولاً –دراسة الجدوى الاقتصادية التسويقية:

السؤال	موافق	موافق تماماً	محايد	غير موافق	غيرموافق على الاطلاق
1- تمت دراسة نوعية المنتج ومدى حاجة السوق اليه بشكل مناسب					
2- تمت دراسة نوعية الزبائن المتوقعين لمنتجات المشروع بالشكل المطلوب					
3- تم تحديد حجم الطلب المتوقع على منتجات المشروع حالياً ومستقبلاً بالشكلالمطلوب					
4- تم دراسة الدعاية والترويج للمشروع بشكل جيد					
5- تمت دراسة نظم البيع والتوزيع بشكل مناسب					
6- تم دراسة المنافسون للمشروع بشكل مناسب					
7- تمت دراسة الظروف الحالية والمستقبلية للسوق بشكل واضح					
8- تم دراسة السياسة السعرية للمنتج بشكل واضح					
9- تمت دراسة الحصة السوقية لمنتج المشروع بناء على ماسبق					

ثانياً–دراسة الجدوى الاقتصادية الفنية:

السؤال	موافق	موافق تماماً	محايد	غير موافق	غير موافق على الاطلاق
1- تم اختيار الموقع الملائم للمشروع بشكل يوافق متطلبات وظروف المشروع					
2- تم تحديد متطلبات ومستلزمات المشروع بشكل مناسب					
3- تم اختيار التكنولوجيا الملائمة للمشروع بشكل مناسب					
4- تم دراسة المراحل الفنية التي يمر بها المنتج بشكل متكامل					
5- تم اعداد جدول زمني يوضح مراحل انشاء وتنفيذ المشروع بالشكلالمطلوب					
6- تم تصميم الهيكل الإداري للمشروع بشكل جيد					
7- تم تحديد حجم العمالة المطلوبة من حيث المؤهلات والخبرة بالتوافق مع متطلبات المشروع					
8- تم اختيار أفراد الإدارة بشكل متوافق مع مؤهلاتهم وخبراتهم					
9- تم تحديد حجم الآلات والمعدات الفنية بالتوافق مع متطلبات المشروع					

10- تم تحديد كميات المواد الأولية المطلوبة بالتوافق مع متطلبات المشروع					
11- تمت الحاجة إلى القوى المحركة لتسيير عمل المشروع بالشكل المطلوب					

ثالثاً- دراسة الجدوى الاقتصادية المالية:

السؤال	موافق	موافق تماماً	محايد	غير موافق	غير موافق على الاطلاق
1- تم تحديد وتحليل التكاليف الاستثمارية (رأس المال الثابت والعامل) للمشروع بشكل واضح					
2- تم تحديد وتحليل تكاليف التشغيل (الخدمية والانتاجية والأجور) للمشروع بشكل واضح					
3- تم تقدير الايرادات للمشروع بشكل مناسب					
4- تم إعداد قائمة دخل أو أ.خ تقديرية للمشروع بالشكل المطلوب					
5- تم تقدير الربحية المتوقعة للمشروع بشكل جيد					

6- تم وضع قائمة التدفقات النقدية للمشروع بشكل جيد					
7- تم وضع نسب الاهتلاكات بشكل مناسب					
8- تم حساب المؤشرات الاقتصادية للمشروع (فترة الاسترداد – القيمة الحالية – صافي القيمة الحالية – معدل العائد الداخلي ----)					
9- تم استخدام معايير تحليل الحساسية بالشكل المناسب والمتوافق مع ظروف المشروع					

رابعاً- أسباب تعثر المشروع الصغير والمتوسط:

السؤال	نعم	لا
1- تعثر المشروع بسبب مواجهته مشكلات تمويلية		
2- تعثر المشروع بسبب عدم القدرة على التقدير الصحيح لتكاليف المشروع		
3- تعثرالمشروعبسبب المغالاة في تقدير عوائد المشروع		
4- تعثر المشروع بسبب اعتماده على عمالة غير مؤهلة		
5- تعثر المشروع بسبب عدم وجود هيكل اداري واضح ومدروس		

6- تعثر المشروع بسبب عدم الحصول على تكنولوجيا مناسبة		
7- تعثر المشروع بسبب عدم توفر مواد أولية لا تخضع لمعايير فنية مدروسة		
8- تعثر المشروع بسبب عدم دراسة السوق بشكل صحيح		
9- تعثر المشروع بسبب عدم وجود منافذ تسويقية كافية		
10- تعثر المشروع بسبب المنافسة الشديدة		
11- تعثر المشروع بسبب عدم توفر القوى المحركة اللازمة		

المشروع	جوانب دراسة الجدوى الاقتصادية التي تم اعتمادها	الاهمية النسبية
	التسويقية	
	المالية	
	الفنية	

إذا كان لديك أي ملاحظة أو تعليق أو معلومة إضافية فالرجاء كتابتها فيما يأتي :

.....

.....

.....